وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar - دولة قطر

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

المنتدى الوطني الثاني لحقوق الإنسان حول

"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"

12-13 سبتمبر 2023

أوراق عمل المشاركين بالمنتدى

يرجى مسح الرمز
للموقع الإلكتروني

www.nhrc-qa.org

QATARNHRC

الجهات المشاركة بالمنتدى:

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
20 عاما من أجل حقوق الإنسان
Years For Human Rights

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

QATAR AIRWAYS
القطرية

مدى
mada
مركز التكنولوجيا المساعدة
assistive technology center

الهلال الأحمر القطري
Qatar Red Crescent

قطر للعمل الإجتماعي
Qatar Social Work

الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
Qatar Society for Rehabilitation of Special Needs

المركز القطري الثقافي للمكفوفين
Qatar Cultural Center for the Blind

النور Noor
تمكين وإدماج
Empowerment & Integration

مؤسسة قطر
Qatar Foundation

وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
Ministry of Education and Higher Education
State of Qatar • دولة قطر

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar • دولة قطر

وزارة الداخلية
Ministry of Interior
State of Qatar • دولة قطر

وزارة الصحة العامة
Ministry of Public Health
State of Qatar • دولة قطر

ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي
Civil Service and Government Development Bureau
State of Qatar • دولة قطر

جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority
State of Qatar • دولة قطر

وزارة العمل
Ministry of Labour
State of Qatar • دولة قطر

وزارة البلدية
Ministry of Municipality
State of Qatar • دولة قطر

فريق الإعداد

رئيس التحرير
سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير
السيد/ حمد سالم الهاجري

مستشارو التحرير
الدكتور/ أسامة الألوسي
الدكتور/ محمد يعقوب

سكرتارية التحرير
السيد/ علاء ابراهيم كامل

الفهرس

الورقة المفاهيمية للمنتدى الوطني الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان	04
جدول أعمال المنتدى الوطني الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان	08
اليوم الأول الجلسة الافتتاحية	11
- كلمة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.	11
- كلمة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة.	13
- كلمة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.	14
- كلمة اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كلمة مسجلة).	15
اليوم الأول الجلسة الأولى	17
- المنظور الفلسفي لمسألة الإعاقة ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	18
- نهج التنمية في دولة قطر ومدى ارتكازه على المقاربة الحقوقية والتمكينية في الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتيسير وصولهم الشامل إلى الخدمات بما فيهم النساء والأطفال من ذوي الإعاقة.	24
- متطلبات تفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها في قانون دولة قطر.	33
اليوم الأول الجلسة الثانية	34
- الأهلية القانونية والوصول إلى القضاء كأساس لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع.	35
- تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الشرطة بما في ذلك توفير البرامج التي تسهل تأهيلهم في مرافق الاحتجاز والمؤسسات الإصلاحية وتمكنهم من الاندماج مجددا في المجتمع.	39
- احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الرعاية الصحية على أساس الموافقة الحرة والمستنيرة، واستعادة عافيتهم البدنية والادراكية والنفسية، بما في ذلك إعادة التأهيل والدمج في المجتمع ومواجهة جائحة كوفيد -١٩.	43
- انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وحصولهم على التدريب المهني المستمر وتوفير الترتيبات التيسيرية في أماكن عملهم كأساس لحقهم في الحرية الشخصية والتمكين الاقتصادي.	48
- جهاز التخطيط والاحصاء ودوره في جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالإعاقة وتقييم التنفيذ والرصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني.	51
اليوم الثاني الجلسة الثالثة	58
- دور التكنولوجيا والذكاء الصناعي في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم وتمكينهم من العيش المستقل وادماجهم في المجتمع.	59
- أثر تغير المناخ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودورهم في وضع التدابير المتعلقة بالتخفيف من آثاره والتكيف معها.	65
- دور الإعلام في إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومكافحة الصورة النمطية التقليدية عنهم.	68
- دور المجالس المنتخبة في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة.	72
- حقوق ذوي الإعاقة في العمل لدى القطاع الخاص.	78
اليوم الثاني الجلسة الرابعة	79
- مؤسسة قطر ودورها في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي.	80
- الخطوط الجوية القطرية ودورها في تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم والاندماج الاجتماعي كنموذج لقطاع الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.	81
- الهلال الأحمر القطري ودوره في تقديم العمل الاغاثي والمساعدة الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي.	91
- مؤسسة العمل الاجتماعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والاندماج في المجتمع.	98
- اللوائح والمواصفات التخطيطية والتصميمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ضمن دليل اشتراطات البناء لدولة قطر.	101
- تهيئة المواقف العامة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.	105
الجلسة الختامية	107
- تلاوة البيان الختامي للمنتدى.	108

الورقة المفاهيمية للمنتدى الوطني الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان "حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"

المقدمة

تعتزم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظيم المنتدى الوطني الثاني خلال يومي 12 و13 من شهر سبتمبر 2023 تحت عنوان **"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"** بإعتباره أحد أهم شواغل حقوق الإنسان في المجتمع القطري؛ وذلك بعد أن لمست اللجنة أهمية مراجعة الجهود الوطنية المعنية بحماية هذه الفئة الإجتماعية التي تشكل نحو (0,68٪) من سكان دولة قطر وفقاً لإحصاءات جهاز التخطيط والاحصاء لعام 2020.

وتُنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منتداها الثاني بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة اعمالاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين بتاريخ 21 فبراير 2023 بشأن تعزيز التعاون بينهما بإتجاه حماية وترقية حقوق الإنسان في مجالات دعم وتمكين الأسرة، والمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والمسنين. علماً بأنَّ المنتدى الوطني الذي تعقده اللجنة سنوياً ضمن خطتها الاستراتيجية يمثل احدى آلياتها المعنية بمتابعة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدولة. وقد سبق لها أن عقدت منتداها الأول بالشراكة مع وزارة الداخلية حول "دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان اثناء مونديال كأس العالم فيفا – قطر2022" على مدار يومي 12-13 سبتمبر 2022 تحت شعار "الحق في الرياضة وكأس العالم فيفا – قطر 2022 ثقافة وطنية ولغة سلام وتفاهم عالمية".

سياق اختيار الموضوع

تطور الاهتمام العالمي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العقود الماضية؛ إذ شهد عام 1981 أول اهتمام عالمي بهذه الشريحة الإجتماعية عندما تم تخصيصه بوصفه عاماً دولياً للمعاقين، ثم أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 القواعد الموحدة بشأن تحقيق الفرص للمعاقين، ثم شهد عام 2008 دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ، والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها لغاية تاريخه (186) دولة.
وعلى الرغم من أنَّ الاتفاقية المذكورة تبنّت النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع قضية الإعاقة، وهدفت إلى تحويل الأشخاص ذوي الإعاقة من طاقة إنتاجية معطلة إلى طاقة إنتاجية منتجة في حدود إمكانياتهم وقدراتهم؛ من أجل أن يكون لهم دور فعال ومستقل في بناء المجتمع، إلّا أنَّ النظرة الفاحصة للكثير من التشريعات والسياسات والممارسات في العديد من الدول الأطراف - وفقاً للملاحظات والتوصيات الختامية الصادرة عن اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عقب فحص التقارير الأولية والدورية المقدمة إليها - تُشير إلى الكثير من التحديات والعوائق التي تعترض الإعمال الكامل لأحكام الاتفاقية، والتي غالباً ما تكون محصّلة سيطرة النسق التقليدي الطبي والخيري والعاطفي في التعامل مع قضية الإعاقة.

ومن هنا، تُمثل المراجعة الدورية المنتظمة لواقع حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فرصةً مهمةً لتقييم هذا الواقع من منظور حقوق الإنسان، ومن ثم تفعيل احترام وحماية وإعمال حقوقهم وتمكينهم من العيش في المجتمع الذي يقبلهم، والقادر على تجاوز النظرة النمطية التقليدية التي تعزلهم وتمنع اندماجهم الحر والمستقل في المجتمع؛ أسوة بالأفراد الأخرين وعلى قدم المساواة معهم دون تمييز على أساس الإعاقة.

أهمية الموضوع وطنياً

يُؤكّد الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004 على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوق الإنسان بموجب الأحكام الواردة في البابين الثاني والثالث منه، كما كانت دولة قطر من أوائل الدول التي شاركت في المفاوضات التي أدّت إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008، وصادقت عليها في العام نفسه بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2008، ولم تتحفظ على أي من أحكامها، وبعبارة أخرى يمكن القول أنّ دولة قطر كانت جزءاً فاعلاً وحيوياً في مرحلة التأسيس للاتفاقية المذكورة. وكذلك صادقت دولة قطر عام 2018 على اتفاقية مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. علماً بأنّ قطر قدّمت تقريرها الأولي للجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2012، ولاحظت اللجنة المذكورة في ملاحظاتها وتوصياتها الختامية الصادرة على التقرير الأولي عام 2015، أنّ دولة قطر اتخذت خطوات إيجابية نحو تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة، كما قدّمت دولة قطر تقريرها الدوري إلى اللجنة ذاتها عام 2022 المزمع مناقشته في وقت لاحق.

هذا وقد أصدر الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل تقريره عن دولة قطر عام 2019 الذي تضمّن عدداً من التوصيات والاستنتاجات بشأن تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ شملت الإشادة برؤية قطر الوطنية في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للتوحد، والدعوة إلى مواءمة تشريعاتها الناظمة لحقوق المعاقين مع أحكام الاتفاقية الدولية وزيادة ادماج المعاقين واشراكهم في استراتيجيات إدارة تغير المناخ، فضلاً عن تمكين المعاقين من التعليم الجيد وغيرها.

ويُشار إلى أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قدّمت عام 2015 مرئياتها على قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي أُقرّ قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يزال هو الناظم لحماية حقوق الأشخاص المعاقين؛ وذلك بهدف مواءمته مع أحكام الاتفاقية المذكورة. علماً بأنّ دولة قطر - خلال السنوات الماضية - اتخذت جملة من التدابير المعنيّة بحظر التمييز على أساس الإعاقة، فضلا عن ادراج وتوفير الترتيبات التيسيرية التي هي بمثابة المحرك الرئيسي لحماية حقوق ذوي الإعاقة، ومنها على سبيل المثال، تبني التشريعات لحصة (2٪) لذوي الإعاقة في وظائف القطاعين العام والخاص، إلى جانب تبني خططها الاستراتيجية للتنمية برنامجاً دامجاً للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية المستدامة؛ تماشياً مع مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وبشكل يضمن مشاركة الجميع في العمل، والإنتاج، والتمتع بحياة مستقلة كريمة، إذا ما اتيحت له الفرصة المناسبة والبيئة المُمكّنة. وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج طيبة في تحسين أوضاع ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم حتى أصبحت دولة قطر تُوصف بأنّها ضمن أفضل الدول الصديقة لذوي الإعاقة في كافة المجالات، وبخاصة في البنية التحتية وشبكة النقل والمدن الصديقة للمعاقين التي شيّدتها خلال العقد الماضي.

وفي إطار تعزيز الجهد العالمي المعني بحماية حقوق ذوي الإعاقة استضافت قطر المؤتمر الدولي حول الإعاقة والتنمية عام 2019، والذي أصدر اعلان الدوحة لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة حول العالم، بما وفّر اطاراً مرجعياً لدمج ذوي الإعاقة في خطط التنمية وضمان حقوقهم في السياسات الخاصة بالتعليم والصحة والتوظيف وغيرها من المجالات.
وتُذكّر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنّ المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة بالإعاقة، قد أدّت دوراً مهماً في حماية حقوق ذوي الإعاقة وتمكينهم من العيش المستقل وادماجهم في المجتمع، وتجويد فرص حياتهم، والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى على المستويين الدولي والإقليمي، ومُتابعة آخر المستجدات والتوجهات الحديثة الخاصة بقضية الإعاقة.

الهدف العام للمنتدى

يهدف المنتدى إلى توفير منصة حوار وطني لتبادل المعرفة والخبرات، وبناء القدرات، ومراجعة التشريعات والسياسات والخطط والبرامج المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، وتعزيز اندماجهم في المجتمع أسوة باقي الأفراد والشرائح الإجتماعية؛ وذلك تنفيذاً لالتزاماتها الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي سيؤدي إلى تسليط الضوء على واقع حقوقهم وفحص مدى تمتّعهم بها فعلياً.

وعليه، يسعى المنتدى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية

- تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية من أجل دمجهم في المجتمع تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030.

- اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات التي تمثلهم وكافة أصحاب المصلحة، في وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الرامية إلى حماية حقوقهم، وصنع القرارات المتعلقة بهم في القضايا والمسائل الأخرى.

- دفع الجهات المعنيَّة بالإعاقة في قطر إلى وضع التوصيات التي من شأنها تقديم الحلول المناسبة للتحديات والمشاكل التي يُواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس النهج القائم على حقوق الإنسان.

- ابراز وتوثيق وتعزيز الممارسات الوطنية الفضلى في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي من شأنها التغلب على تحديات الإعاقة، وضمان استقلالهم ودمجهم في المجتمع؛ بوصفهم عناصر فاعلة كغيرهم من أفراد المجتمع، فضلاً عن الاستئناس بالممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال ودراسة إمكانية تطبيقها على الصعيد الوطني.

- توعية المجتمع القطري وتثقيفه بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع جميع مؤسساته على الاهتمام بمسألة الإعاقة بوصفها مسألة حقوقية وليست مسألة طبية أو ذات بعد خيري وتعاطف انساني، مع أهمية تغيير الصورة النمطية عنهم، والتي تعزلهم عن المجتمع ولا تسمح لهم بالتفاعل معه كأعضاء لهم حقوق أسوة بغيرهم.

المشاركون في المنتدى

يستضيف المنتدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضية الإعاقة في دولة قطر وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أهم هذه الجهات:

- ذوي الإعاقة وأسرهم بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- مجلس الشورى والمجلس البلدي بوصفهما الهيئتين المنتخبتين من المواطنين.
- الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المعنيَّة بذوي الإعاقة.
- منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة والمنظمات ذات الطابع الخيري والإنساني.
- الجامعات والمؤسسات البحثية المعنيَّة بذوي الإعاقة، فضلاً عن الباحثين والأكاديميين ذوي العلاقة.
- ممثلو قطاع الأعمال والمبادرات الوطنية المعنيَّة بالمسؤولية الإجتماعية.
- وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة بالإضافة إلى الأشخاص المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.
- المحامون وممثلو الجمعيات في دولة قطر.
- ممثلو المنظمات الدولية المعنيَّة بحقوق الإنسان في دولة قطر.

علماً بأنَّ المنتدى يقوم على فكرة أن تكون المشاركة الأساسية في تقديم الأوراق والمداخلات للأشخاص ذوي الإعاقة واسرهم والمنظمات التي تمثلهم؛ بوصفهم أصحاب المصلحة الأساسيين المعنيين بتحدي الإعاقة، وتفعيلاً لأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحث على اشراكهم الفعَّال في وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تنفيذ أحكامها، وصنع القرارات المتعلّقة بهم في القضايا والمسائل الأخرى. كما سيوفّر المنتدى مشاركة بارزة لنماذج من ذوي الإعاقة من أجل الحديث عن تجاربها والتحديات التي واجهتها والحلول التي ابتدعتها في طريق النجاح.

تاريخ المنتدى ومكان انعقاده

يُعقد المنتدى بشكل حضوري على مدار يومي 12 و13 من شهر سبتمبر 2023 بفندق الريتز كارلتون – قاعة الوسيل.

فعاليات جانبية لذوي الإعاقة ومؤسساتهم وأصحاب المصلحة على هامش المنتدى

يُنظم على هامش المنتدى معرضاً تقام فيه أعمال وأنشطة وفعاليات لمنظمات ذوي الإعاقة والشركات والمؤسسات المعنية بهم في دولة قطر؛ وذلك بهدف تعريف الرأي العام بقضية الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، علماً بأنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستقوم بعرض وثائقها وأعمالها عن حماية ذوي الإعاقة على مدار العشرين عاماً الماضية منذ تأسيسها.

مخرجات المنتدى

ستقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشر أعمال المنتدى في وثيقة الكترونية وأخرى مطبوعة بعد انتهائه، كما سترسل توصيات المنتدى إلى جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنيَّة بالإعاقة، بوصفها خارطة طريق وطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع. كما ستكون التوصيات ضمن مرئياتها في التفاعل مع كافة الجهات من أجل تطوير التشريعات والسياسات والبرامج الخاصة بحقوق المعاقين استناداً إلى النهج القائم على حقوق الإنسان.

وتُشير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنَّ المنتدى سيُسفر عن ابراز جهود دولة قطر في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد سنوات من العمل المنظم في هذا المجال، وبحيث يتم تجميع تلك الجهود التي قامت بها كافة الجهات المعنيَّة بالإعاقة في المجالات الصحية والتعليمية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها. فضلاً عن توطيد أواصر التعاون بينها في ابتداع الحلول العلمية القائمة على منظور حقوق الإنسان في توجيه طاقات ذوي الإعاقة وادماجهم في المجتمع إعمالاً لأهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

وتأمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن يُشكل هذا المنتدى قيمة مضافة في خلق ثقافة عامة لدى المجتمع القطري في تقبل واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وكيانه الإنساني وتنميته المستدامة أسوة بالأخرين وعلى قدم المساواة معهم.

جدول أعمال المنتدى الوطني الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"

اليوم الأول

الوقت	الموضوع
9:30-9:00	**تسجيل الحضور**
9:50-9:30	**الجلسة الافتتاحية** - كلمة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. سعادة السيدة/ مريم بنت عبدالله العطية - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - كلمة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. سعادة الشيخة / شيخة بنت جاسم آل ثاني - وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة - وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة - كلمة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. الأستاذة الدكتورة / عائشة يوسف المناعي - كلمة اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كلمة مسجلة). السيدة / جيرترود أوفوريوا فيفوام - رئيس اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - عرض فيديو تكريم المرحوم الأستاذ راشد الكواري موظف اللجنة. "مسيرة عطاء لا تُنسى". - توقيع اتفاقية اللجنة مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
10:00-9:50	**استراحة**
10:40-10:00 (عشر دقائق لكل مداخلة)	**الجلسة الأولى** **إعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ... رؤية أممية ووطنية للمسألة** - رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة / أسماء بنت عبدالله العطية - عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - مقرر الجلسة: السيدة/ منى يوسف المالكي - الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة - المنظور الفلسفي لمسألة الإعاقة ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. السيد / ناصر مرزوق سلطان المري- مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - نهج التنمية في دولة قطر ومدى ارتكازه على المقاربة الحقوقية والتمكينية في الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتيسير وصولهم الشامل إلى الخدمات بما فيهم النساء والأطفال من ذوي الإعاقة. السيدة / روضة الساعدي - اخصائي مشاريع مؤسسة دوري نجوم قطر - متطلبات تفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمالها في قانون دولة قطر. السيد / حسين خليل حسن نظر حجي - مؤسس ومدير عام مؤسسة اصدقاء ذوي الإعاقات البصرية في قطر
11:00-10:40	**حوار تفاعلي ومناقشة عامة**
11:15-11:00	**استراحة**

اليوم الأول

الوقت	الموضوع
12:05-11:15 (عشر دقائق لكل مداخلة)	**الجلسة الثانية** **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوق الإنسان: الفرص والتحديات والطموحات** **رئيس الجلسة:** السيد/ فيصل محمد الكوهجي - رئيس مجلس إدارة مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين **مقرر الجلسة:** السيدة/ ايمان حسين رمال - مركز النور للمكفوفين - الأهلية القانونية والوصول إلى القضاء كأساس لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع. السيدة / ايمان الأنصاري - باحث قانوني - مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل - تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الشرطة بما في ذلك توفير البرامج التي تسهل تأهيلهم في مرافق الاحتجاز والمؤسسات الإصلاحية وتمكنهم من الاندماج مجددا في المجتمع. السيد/ حمد علي حمد سعيد - ممثل وزارة الداخلية - احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الرعاية الصحية على أساس الموافقة الحرة والمستنيرة، واستعادة عافيتهم البدنية والادراكية والنفسية، بما في ذلك إعادة التأهيل والدمج في المجتمع ومواجهة جائحة كوفيد -19. الدكتورة / هنادي الحمد - المدير الطبي لمستشفى الرميلة ومركز قطر لإعادة التأهيل-مؤسسة حمد الطبية - وزارة الصحة العامة - انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وحصولهم على التدريب المهني المستمر وتوفير الترتيبات التيسيرية في أماكن عملهم كأساس لحقهم في الحرية الشخصية والتمكين الاقتصادي. السيدة / ظبية أحمد البوعينين - مدير ادارة الترشيح والإحلال - ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي - جهاز التخطيط والاحصاء ودوره في جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالإعاقة وتقييم التنفيذ والرصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني. السيدة / نجلاء الخليفي - رئيس قسم تخطيط التنمية الاجتماعية - جهاز التخطيط والاحصاء
12:35-12:05	**حوار تفاعلي ومناقشة عامة**

اليوم الثاني

9:40-9:00 (عشر دقائق لكل مداخلة)	**الجلسة الثالثة** **الإعاقة وقضايا حقوقية مستجدة من منظور ذوي الإعاقة أنفسهم** **رئيس الجلسة:** السيد/ عباد وليد الشمالي - عضو مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفو فين مقرر الجلسة: السيدة/ هلا العلي - خبير قانوني - إدارة التعاون الدولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - دور التكنولوجيا والذكاء الصناعي في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم وتمكينهم من العيش المستقل وادماجهم في المجتمع. السيد / محمد الفهيدة - مسؤول الإعلام والنشر - مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى) - أثر تغير المناخ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودورهم في وضع التدابير المتعلقة بالتخفيف من آثاره والتكيف معها. السيدة / فاطمة حمد أبوشريدة - رئيس قسم التكنولوجيا المساعدة - مركز النور للمكفوفين - دور الإعلام في إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومكافحة الصورة النمطية التقليدية عنهم. السيد / طالب عبدالله عفيفة المري - عضو مجلس الإدارة - المدير التنفيذي بالإنابة - الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة - دور المجالس المنتخبة في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة. السيد / فيصل محمد الكوهجي - رئيس مجلس إدارة مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين - حقوق ذوي الإعاقة في العمل لدى القطاع الخاص السيدة / ملاك عبدالله الهاجري - مدير إدارة توظيف القوى العاملة الوطنية بقطاع شؤون القوى العاملة الوطنية وزارة العمل

اليوم الثاني	
10:10-9:40	**حوار تفاعلي ومناقشة عامة**
10:25-10:10	**استراحة**
11:25-10:25 (عشر دقائق لكل مداخلة)	**الجلسة الرابعة** **الاستماع إلى آراء وقصص نجاح المؤسسات المعنية بالإعاقة: رؤية من منظور حقوق الإنسان واستخلاص الممارسات الفضلى** **رئيس الجلسة:** السيد/ علي احمد صالح الخليفي - استشاري تعاون دولي وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة **مقرر الجلسة:** السيدة/ منى يوسف المالكي - الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة - مؤسسة قطر ودورها في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي. الآنسة / مريم حمد عبدالرحمن حسن الإبراهيم - خريجة أكاديمية العوسج - مؤسسة قطر للتربية والعلوم - الخطوط الجوية القطرية ودورها في تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم والاندماج الاجتماعي كنموذج لقطاع الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. السيدة / نبيلة فخري - نائب رئيس اول التقطير والمشاريع - الخطوط الجوية القطرية - الهلال الأحمر القطري ودوره في تقديم العمل الاغاثي والمساعدة الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي. السيدة / هدى عبداللطيف حمدان - خبير مشاريع - الهلال الاحمر القطري - مؤسسة العمل الاجتماعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والاندماج في المجتمع. الدكتور / محمد تلفت - مدير إدارة الخدمات العلاجية بمركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة - اللوائح والمواصفات التخطيطية والتصميمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ضمن دليل اشتراطات البناء لدولة قطر. م/ فهد ماجد المالكي - مهندس مدني - وزارة البلدية - تهيئة المواقف العامة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. م/ سارة عبدالواحد - مهندس كهرباء - المكتب الفني لسعادة الوزير - وزارة البلدية
11:55-11:25	**حوار تفاعلي ومناقشة عامة**
12:10-11:55	**استراحة**
12:30-12:10	**الجلسة الختامية** - تلاوة البيان الختامي للمنتدى سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي - الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
12:50-12:30	**المؤتمر الصحفي**

اليوم الأول الجلسة الافتتاحية

كلمة سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية[1]

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة.. السيدات والسادة الحضور الكريم..

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتقديم أحر التعازي للشعب المغربي الشقيق في ضحايا الزلزال، سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، إنه نعم المولى ونعم المجيب. حفظكم الله والشعب المغربي الشقيق من كل مكروه، وساعدكم على تجاوز هذه الكارثة الطبيعية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدني أن أرحب بكم في أعمال المنتدى السنوي الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي نعقده اليوم بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة تحت عنوان **"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"**، وعدم تخلف أحد عن الركب" بوصفه أحد أهم شواغل حقوق الإنسان في المجتمع القطري وذلك بعد أن لمسنا أهمية مراجعة الجهود الوطنية المعنية بإحترام وحماية وإعمال حقوق هذه الشريحة الاجتماعية ومن ثم ضرورة تمكينهم من العيش المستقل والاندماج في المجتمع، أسوة بالأفراد الآخرين من أعضاء المجتمع.

ولا شك أن عنوان المنتدى، وطبيعة ومسؤوليات الجهات المشاركة من مؤسسات الدولة وغيرها من أصحاب المصلحة، فضلاً عن نوعية المشاركين وخبراتهم العلمية والعملية، تمثل لنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قيمة مضافة للوصول إلى تقييم موضوعي من منظور حقوق الإنسان لواقع الإعاقة في دولة قطر، والوقوف على الإنجازات والتحديات، فضلاً عن التفكير في حلول ابتكارية وممارسات جيدة قابلة للتنفيذ، وهو ما من شأنه أن يكفل تنفيذ أحكام الدستور القطري ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي التزمت الدولة بإحترامها وحمايتها والوفاء بها.

ومن المفيد أن أسلط الضوء على بعض الممارسات الجيدة التي أقرتها دولة قطر في مجال حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي مقدمتها إقامة أول بطولة لكأس العالم لكرة القدم عام 2022 تكون صديقة لذوي الإعاقة، وتمكينهم من التمتع بالحق في الرياضة كما دعمت قطر الجهود الدولية المعنية بحماية حقوق ذوي الإعاقة، بما في ذلك إصدار اعلان الدوحة لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة حول العالم عام 2019، والذي يعتبر بمثابة اطاراً مرجعياً لدمج ذوي الإعاقة في خطط التنمية المستدامة لعام 2030.

---

1. رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
حاصلة على درجة بكالوريوس في الآداب والتربية- جامعة قطر في عام 2000 م.
بدأت بالعمل في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدايات التأسيس وقد تدرجت في عدة مهام وظيفية حيث انها بدأت كباحثة اجتماعية في اللجنة عام 2004 م ثم مديرة وحدة العلاقات والإعلام، ثم مديرة ادارة البرامج والتثقيف، وبعد ست سنوات من الخبره والانجازات في تفعيل برامج اللجنة لنشر وتثقيف المجتمع بحقوق الإنسان ورفع الوعي بين افراد المجتمع تم تعيينها امينا عاماً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 7 اكتوبر 2009 م.

ومع استمرار هذه الانجازات والاشراف التنفيذي لسير عمل اللجنة تم اختيارها عضو للجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2015 م.

وفي تاريخ 27 اكتوبر 2021 م انتخبت سعادة مريم بنت عبد الله العطية رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الحضور الكريم،

على مدار عقدين من الزمن ساهمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى حد كبير في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودفعت كافة المؤسسات المعنية بهم إلى إقرار التشريعات وانتهاج السياسات ووضع البرامج الهادفة إلى منع التمييز القائم على أساس الإعاقة. ومع ذلك، لا يزال العديد من ذوي الإعاقة يواجهون حواجز تحول دون مشاركتهم كأفراد متساوين في المجتمع مع غيرهم، وأعزو ذلك إلى النظرة السلبية التقليدية التي تنظر إليهم بوصفهم مجرد متلقين للأعمال الخيرية أو الرعاية الطبية وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة وأقدم التحية إلى جميع الجهات الحكومية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي ساهمت في تعزيز جهود اللجنة في هذا المجال.

وكما تعلم، فإن القانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي أقر قبل اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال هو الناظم لحماية حقوق الأشخاص المعاقين، وقد قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2015 مرتباتها الهادفة إلى مواءمته مع أحكام الاتفاقية المذكورة، علما بأن هذه المرئيات كانت بمثابة الاستجابة الحقوقية للتحديات التي تطلها عبر الشكاوى التي تستقبلها من ذوي الإعاقة وأنا على يقين تام، بأن مواءمة هذا القانون تعد حاجة وطنية ملحة من أجل حماية مجموعة الحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية.

السيدات والسادة الأعزاء،

عالمنا المعاصر، يشهد تحديات مستجدة كثيرة، كحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية وأزمة المتاح المتفاقمة، وتأثيرات الذكاء الصناعي غير المعلوم أثارها لغاية الآن بما يترتب عن ذلك من أوضاع محفوفة بالمخاطر التي قد تهدد الكرامة الإنسانية لذوي الإعاقة وتمتعهم بحقوقهم في الحياة الكريمة القائمة على أساس الحرية والعدل والمساواة واحترام التنوع والاختلاف وإني أقدر حواركم البناء في هذه الموضوعات التي قد تقترحون الإضافة إليها موضوعات أخرى، وقد تتفقون معي بأهمية وضرورة اعتماد النهج القائم على الإعاقة في تقديم الاستجابات الفاعلة لها، وبخاصة أن هناك أدلة كثيرة ومشاهدات عديدة، على أن ذوي الإعاقة هم أكثر من غيرهم عرضة للاستضعاف والتهميش والحرمان والتمييز في جميع مناحي الحياة.

مرة أخرى، أسجل تقديري واعتزازي بمشاركة ذوي الإعاقة ومنظماتهم في أعمال هذا المنتدى، وهي ضمانة نجاح المنتدى في تقديم الرؤية الشاملة والحلول الجديدة والمبتكرة منهم؛ فهم أصحاب المصلحة الأساسيين. كذلك انا ممتنة ومقدّرة مشاركة شركائنا في القطاع الخاص، وشركائنا في أجهزة الأمم المتّحدة المختلفة، في أعمال هذا المنتدى واثرائهم جلساته بمناقشاتهم البناءة.

السيدات والسادة الكرام،

أنا واثقة بأن حواركم البناء جميعا، سيكون ثري وقادر على مساعدتنا في وضع خارطة طريق وطنية إزاء الإعاقة، تضمن مستقبل أفضل ومستدام لذوي الإعاقة في قطر، لذلك ستكون توصياتكم موضع مرئيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التفاعل مع كافة الجهات؛ وذلك من أجل تطوير التشريعات والسياسات والبرامج الخاصة بحماية حقوق ذوي الإعاقة.

شكرا لكم جميعا،

،، آملة ألا أكون قد أطلت عليكم،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة سعادة الشيخة/ شيخة بنت جاسم آل ثاني [2]

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة - وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة

الإخوة والأخوات الأعزاء ..... الحضور الكرام

يقول أحدهم: " أذنيّ لا تسمع ولكن هنا قلبي يسمع وينظر لأجل هؤلاء أصحاب القلوب التي ترى وتسمع وتحلم، - نحن اليوم معكم - آملين أن نشارك معكم في تحقيق أحلامهم البسيطة في منتدانا اليوم، وأود أن أعرب بداية عن شكري وتقديري للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيستها الفاضلة مريم بنت عبد الله العطية، وأود أيضا أن أثني على جهودكم المتميزة متمنية لكم ولكافة السادة من الحضور الكرام التوفيق في تحقيق أهداف المنتدى الوطني الثاني حول **"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"** اجتماع المراجعة الدوري السادس عشر لاتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

كلنا نؤمن أن ذوي الإعاقة هم أناس يستحقون حياة كريمة فهم أحبابنا وأولادنا، ولذلك فهم يستحقون حقوقا متساوية وفرصاً متكافئة مع باقي أفراد المجتمع. ولكن إن تحقيق هذه الغاية يتطلب منا جميعا الالتزام والجهد المشترك لتحقيق أرقى الأهداف وأسماها، وقد جاء هذا المنتدى في وقت مهم وحاسم، حيث إننا جميعا نحتاج إلى تبادل الخبرات والممارسات ووضع الحلول لمواجهة التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة.

لقد أولت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في دولة قطر اهتمامًا كبيرًا بذوي الإعاقة، فهي سعت وما زالت تسعى إلى تقديم خدمات وبرامج عالية الجودة لهذه الفئة، كما عملت على تأمين مشاركتهم في جميع نواحي التنمية الشاملة، إيمانا منا بدور الأشخاص ذوي الإعاقة التكاملي في تطوير المجتمع، فهم شركاء فعالون في بناء مستقبل قطر.

إن هذا المنتدى هو دليل على التزام دولة قطر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المحلي والدولي. فلقد حققت دولة قطر إنجازات رائدة في هذا المجال، سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي، كما ساندت جهود المجتمع الدولي والإقليمي لدعم ذوي الإعاقة، وكان من أبرز هذه الجهود رئاسة قطر للدورة 42 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي أطلق خلاله مبادرات هامة، مثل " العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032"، و" التصنيف العربي | للأشخاص ذوي الإعاقة وتعمل لقطر اليوم بجهد لاستضافة احتفالية اليوم العربي للأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر من هذا العام، وستستضيف أيضا النسخة الثانية من مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة في الربع الرابع من هذا العام، إضافة إلى استضافة " القمة العالمية الرابعة للإعاقة في الدوحة في عام 2028. كما أتمنى لكم مناقشات مثمرة وتعاون بناء يسهم في تعزيز حقوق ذوي الإعاقة وتمكينهم، شكرا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجميع الشركاء الحضور على جهودهم المتواصلة في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

2. حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة قطر ، ولديها اكثر من ١٥ عاماً من الخبرة القيادية بالدولة في الأوساط الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المدير التنفيذي لمركز الاستشارات العائلية (وفاق) ومساعد الرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ومفوض بمهام رئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وتشغل حالياً منصب وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأسرة بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة.

كلمة الأستاذة الدكتورة/ عائشة يوسف المناعي

مديـر مركـز الشـيخ محمـد بـن حمـد آل ثانـي لإسـهامات المسـلمين فـي الحضـارة -
كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة

السيدات والسادة ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسـعدني الترحيـب بكـم جميعـاً، لاسـيما بناتـي وأبنائـي الأشـخاص مـن ذوي الإعاقـة وأوليـاء أمورهـم والاختصاصيـين القائميـن علـى تدريبهـم وتعليمهـم وتأهيلهـم.

شـكرا لسـعادة السـيدة/ مريـم بنـت عبـد الله العطيـة، رئيـس اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، علـى دعـوة سـيادتها الكريمـة.
والشـكر موصـول لسـعادة السـيد/ سـلطان الجمالـي، الأميـن العـام اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان.

وأقـدم الشـكر لإدارة البرامـج والتثقيـف باللجنـة، وجميـع أعضـاء اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، والقائميـن والمنظميـن علـى تنفيـذ المنتـدى الوطنـي الثانـي لحقـوق الإنسـان، وذلـك عـن اختيـار موضـوع المنتـدى الهـام**"حقـوق الإنسـان للأشـخاص ذوي الإعاقـة: الواقـع الراهـن وآفـاق الحمايـة والتمكيـن"**

اخوتي الكرام،
نلتقـي معًـا اليـوم بغـرض تحقيـق المشـترك مـن أهدافنـا الراميـة إلـى حمايـة حقـوق الإنسـان عمومًـا، وحقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة خصوصًـا، والتـي هـي جـزء مـن جهـود دولـة قطـر فـي مجـال حقـوق الإنسـان علـى المسـتويين الوطنـي والدولـي، بمـا يعـزز مكانتهـا ويؤكـد ريادتهـا.

يأتـي المنتـدى الوطنـي الثانـي لحقـوق الإنسـان، متبنّيًـا حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة فـي المجتمـع القطـري، وذلـك عبـر مراجعـة الجهـود الوطنيـة المعنيـة بحمايـة هـذه الفئـة، وذلـك بعـد مـرور أكثـر مـن (15) عامًـا علـى مصادقـة قطـر، علـى الاتفاقيـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان، ونشـرها فـي الجريـدة الرسـمية بموجـب المرسـوم رقـم (28) لسـنة 2008.

وذلـك لإيمـان دولـة قطـر وتطبيقهـا للشـريعة الإسـلامية التـي دائمـاً مـا تنظـر للإنسـان مـن ذوي الاحتياجـات الخاصـة علـى أنـه كامـل الأهليـة ومـن هنـا فهـو مكـرم مـن قبـل الله تعالـي يقـول الله سـبحانه وتعالـى " ولقـد كرمنـا بنـي آدم".
يدخـل فيهـا صحيـح العقـل والجسـد والـذي ابتـلاه الله بشـئ مـن الابتـلاءات الجسـدية والنفسـية والعقليـة، مُحـرم كل مـا يخـل بتكريمـه وحفـظ آدميتـه فمنـع السـخرية والاسـتهزاء بـه وكذلـك أمـر برعايتـه فـي كل مجـال مـن مجـالات الحيـاة العمليـة والعلميـة كل بحسـب إعاقتـه.
وهـذا لا شـك بأنـه يدخـل ضمـن حقـوق الإنسـان فـي كل مراحـل حياتـه طفـلاً وشـاباً وشـيخاً رجـلاً وامـرأة ... وكل ذلـك مـن خـلال منظومـة أخلاقيـة وإنسـانية. وانطلاقـا مـن التناغـم والـرؤى المشـتركة بيـن اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، والجمعيـة القطريـة لتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة.

انتهـز هـذه الفرصـة الكريمـة وأدعوكـم جميعًـا لزيـارة المعـرض المقـام علـى هامـش المنتـدى، للاطـلاع علـى مـا يتمتـع بـه أبنائنـا مـن ذوي الإعاقـة مـن رعايـة صقلـت مهاراتهـم وسـاعدت فـي اكتشـاف مواهبهـم، بمـا يعكـس التدريـب والتأهيـل المميزيـن، والجهـود التـي تقدمهـا الجمعيـة القطريـة لتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة لمنتسـبيها مـن الأشـخاص ذوي الإعاقـة.

كمـا ندعوكـم لزيـارة المعـرض، والـورش التفاعليـة للوقـوف علـى مـا يمكـن أن تقدمـه لأبنائنـا مـن ذوي الإعاقـة، كمـا تبـث الثقـة فـي نفوسـهم، وتدفعهـم نحـو المزيـد مـن الإبـداع والتميـز، وتسـاعد علـى رسـم الابتسـامة علـى وجوههـم.

وختامـاً، أنقـل لكـم تحيـات سـعادة الشـيخ / ثانـي بـن عبـد الله آل ثانـي، رئيـس مجلـس إدارة الجمعيـة القطريـة لتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة، وجميـع زملائـي أعضـاء المجلـس.
واقتـرح أن يكـون المنتـدى الوطنـي الثالـث لحقـوق الإنسـان " حـول قـدرات ومواهـب الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وأن نتشـارك جميعًـا فـي اكتشـاف مواهبهـم، وصقـل قدراتهـم الكبيـرة، باعتبارهـم أشـخاصًا ملهميـن.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

كلمة السيدة/ جيرترود أوفوريوا فيفوام [3]

رئيس اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد المشرف، السيدات والسادة المحترمين، جميع المشاركين الكرام، أنا السيدةجيرترود يوفوروا تاكوامي، رئيسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أنا ممتنة لدعوتي لإلقاء كلمة رئيسية في هذا المنتدى الوطني للإلهام حول حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وأنا أشيد بلجنة حقوق الإنسان على هذا التدخل، أود أن أقول إن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد تم التصديق عليها الآن من قبل 187 دولة بنسبة 7 دول فقط، مع البروتوكول الاختياري من قبل 92 دولة وتم تصديقها من قبل قطر. أشيد بجهودكم. أولاً، نحن مسؤولون عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية في البلدان، وبهذه الطريقة تقدم الدول وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان تقارير إلى اللجنة، ويتم إجراء حوار مع الدول، والنتيجة هي مجموعة من التوصيات نسميها "الملاحظات الختامية". إذا تم تنفيذ هذه التوصيات بشكل جيد، فإنها تمثل خطوة واحدة لضمان حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لاحظنا أن هذا الأمر غالبًا ما لا يكون الحال. والأهم من ذلك، فإن بعض الفئات، مثل النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والأطفال ذوو الإعاقة، ومجموعات الأقلية ضمن مجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الذين يعانون من إعاقات نفسية وعقلية، والذين هم صم وعمي، والذين يواجهون ظروفًا صعبة مثل المهاجرين، لا يتم ادراجهم. لذا، أود أن أشجعكم على استخدام التوصيات التي تحصلون عليها لضمان تعزيز التنفيذ والاندماج للجميع.

النقطة التي أرغب في ذكرها تتعلق بتوضيح المواد، والتي تجعل من الأمور أسهل للدول وأصحاب المصلحة في تنفيذ مواد الاتفاقية، وهذا ما نسميه "التعليقات العامة"، ولدينا ثماني تعليقات عامة حتى الآن. آخرها هو التعليق العام الثامن والذي يتناول موضوع العمل والبطالة وغيرها من القضايا، يشجع هذا التعليق الدولة وأصحاب المصلحة على ضرورة التأكد من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء والفتيات ذوات الإعاقة، على التدريب والحصول على وظائف وفتح أسواق العمل. عادةً ما نرى وجود ورش عمل منعزلة أو ورش عمل محمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا لا يتوافق مع أحكام الاتفاقية.

النقطة الثالثة والأخيرة التي أرغب في التأكيد عليها هي التشاور الوثيق والتعاون الفعال والمشاركة ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال منظماتهم التمثيلية. ما لاحظناه كلجنة هو أنه في معظم الحالات، لا توجد عمليات منهجية للتشاور الوثيق والمشاركة الفعالة لأشخاص ذوي الإعاقة. إما أنها غير موجودة أو تكون على أساس عرضي. نحن نشجع الدولة ونشجع أيضًا لجنة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى على ضمان مشاركة أشخاص ذوي الإعاقة، من خلال منظماتهم التمثيلية، بشكل معنوي في صياغة السياسات والبرامج وجميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية. أود أن أضيف أنه عندما يتم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، يكون للنتائج تأثير أفضل وأقوى، ليس فقط على مستوى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فردي، ولكن أيضًا على مستوى التنمية العامة ومراقبة حقوق الإنسان. على هذا النحو،

اتمنى أن أشكركم وأتمنى لكم برنامجًا ناجحًا.

3. - رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مديرة المناصرة العالمية للدمج الاجتماعي – Sightsavers
- عضو مجلس إدارة اتحاد منظمات المعوقين في غانا.
- رئيسة الجانب الأفريقي في المجلس الدولي لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.
- عضو التحالف الدولي لحقوق الاتصال.
- قيادة عمل Sightsavers في تنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من آليات حقوق الإنسان.
- تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في قضايا حقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك تأثير كوفيد-19
- دعم خبراء الأمم المتحدة في مجال الإعاقة.
- المشاركة في التفاوض في بكين لضمان دمج أصحاب الإعاقة، والعمل منذ ذلك الحين حتى عمليات (منتدى مساواة الأجيال Generation Equality Forum).
- تقديم الدعم التقني للدول واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في وضع البروتوكول الأفريقي بشأن الإعاقة والتصديق عليه.
- دفع المعهد الدولي لتحسين وتعزيز جودة التعليم من خلال التأثير على تنفيذ الحكومات لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة.
- تقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان إلى اتحاد غانا لمنظمات الإعاقة، مع التركيز على الجندر.

توقيع اتفاقية اللجنة مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

الجلسة الإفتتاحية

كلمة سعادة السيدة/
مريم بنت عبد الله العطية

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

كلمة سعادة الشيخة/
شيخة بنت جاسم آل ثاني

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

كلمة الأستاذة الدكتورة/
عائشة يوسف المناعي

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

كلمة السيدة/ جيترود
أوفوريوا فيفوام

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

اليوم الأول الجلسة الأولى

الأستاذة الدكتورة/ أسماء بنت عبدالله العطية

عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
رئيس الجلسة

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية مكتب الدراسات العليا، مكتب نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا ،جامعة قطر .وأستاذ الصحة النفسية قسم العلوم النفسية كلية التربية جامعة قطر .عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دولة قطر، وعضو مجلس أمناء أكاديمية الموسج مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

السيدة / منى يوسف المالكي

الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
مقرر الجلسة

ناشطة في مجال ذوي الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة والكاتبة بموقع الجسرة الإخبارية واللايف كوتش خريجة ثانوية عامة - تخصص أدبي فرنسي وانجليزي... لها مقالات أسبوعية بمجال ذوي الإعاقة والإعلام وغيرها شاركت في مؤتمرات محلية ودولية في مجالي الإعلام وذوي الإعاقة تجاوزت إعاقة حركية من الولادة بعد أن أخذت العلاج النفسي وسافرت للعلاج في الخارج وعادت إلى البلاد بعكازين من غير كرسي متحرك.

ورقة عمل السيد/ ناصر مرزوق سلطان المري [4]

مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

بعنوان "المنظور الفلسفي لمسألة الإعاقة ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"

أصحاب السعادة.. السيدات والسادة.. الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في مستهل هذه الورقة أود أن أشكركم جميعاً على حضوركم والمشاركة في أعمال هذا المنتدى الوطني الثاني الذي تنظمه **(اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)** بالتعاون مع **(وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة)**، تحت شعار **"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين"** وذلك في إطار مذكرة التفاهم المبرمة ما بين الطرفين.

منوهاً بأن بحث ومناقشة هذه المسألة في إطار أعمال هذا المنتدى ليست معزولة عن سياقها الدولي المتمثل بمكانة (الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وتمكينهم) في القانون الدولي لحقوق الإنسان ومحطاتها التاريخية الفارقة ومن ذلك ما شهده العام 2008 من دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ، وكانت دولة قطر من أوائل الدول المصادقة عليها، وقد بلغ عدد الدول الأطراف فيها 186 دولة حتى تاريخه، وصولاً إلى اتفاقية مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي اعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

كما أن أعمال هذا المنتدى ليست معزولة عن الاهتمام الوطني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدلالة ما أكد عليه الدستور من **(قيم العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص للجميع ودونما أدنى تمييز على أي أساس أو اعتبار، بما في ذلك التمييز على أساس الإعاقة)**. هذا فضلاً عن دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء كانوا أطفالاً أو نساءً أو كبار سن في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، ومن ذلك ما شغلته هذه المسألة من حيز مهم في أهداف وبرامج التنمية الاجتماعية التي انطوت عليها رؤية قطر الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022، والخطة الوطنية للتوحد، وسياسة قطر للنفاذ الرقمي وغيرها.

كما ويتجلى الاهتمام الوطني بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أطر مؤسسية فاعلة، يقف في طليعتها إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2019 والتي تمارس من بين اختصاصاتها مهام رصد أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واقتراح السبل الكفيلة بتأمين حقوقهم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وتصطف إلى جانبها المؤسسة القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسات مختلفة تقدم التعليم والعلاج والتدريب والخدمات الاجتماعية والاستشارية لذوي الإعاقة بما في ذلك المؤسسات والجمعيات المعنية بالإعاقات البصرية، والسمعية، والعقلية، والجدية.

ناهيك عن ممارسات وطنية فضلى تتعلق بتأمين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات العامة ومنها الصحة، والتعليم، والعمل، والرياضة، والمشاركة السياسية، والمشاركة في حياة المجتمع الثقافية وغيرها مما سيكون موضوع أوراق عمل الجهات المعنية المشاركة في أعمال هذا المنتدى.

4. حاصل على درجة الماجستير في الحقوق في القانون المدني من كلية الحقوق جامعة القاهرة، حالي باحث دكتوراة في القانون المدني. شغل السيدناصر المري العديد من المناصب القيادية لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كرئيس قسم التحقيقات والاستشارات القانونية، وكمساعد لمدير إدارة الشؤون القانونية في عام 2019 م، ومن ثم مديراً لإدارة الشؤون القانونية، كما أن لديه أكثر من 10 أعوام من الخبرة القانونية والعمل في المجال القانوني.

اختير السيدناصر المري عضواً في العديد من اللجان الداخلية والخارجية داخل دولة قطر المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لديه عدة كتب ومنشورات متعلقة بالمجال القانوني والحقوقي، وشارك في العديد من المقابات التلفزيونية القطرية للتوعية في مجال حقوق الإنسان والأزمة الخليجية.

وإذ تأتي ورقة عمل اللجنة تحت عنوان **(المنظور الفلسفي لمسألة الإعاقة ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)**، فإنها في تحليلها النهائي هي محاولة للإجابة على التساؤلات التالية.

التساؤل الأول/ ويدور حول زوايا ورؤى ونُهجّ فلسفية مختلفة في التعامل مع **(الأشخاص ذوي الإعاقة).**

التساؤل الثاني/ وينصب حول دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بضوء مقاربة فلسفة عمل اللجنة بموجب مبادئ باريس للعام 1993، مع النهج الأمثل في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة؟

التساؤل الثالث/ ما هي آفاق وإمكانات تطوير عمل اللجنة على هذا الصعيد؟

وبشأن التساؤل الأول: فإن الأدبيات الأممية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وما يجاورها من معطيات أفرزتها العلوم الاجتماعية والنفسية والطبية قد وضعتنا بإزاء أربع (**نُهجّ فلسفية**) في التعامل مع حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتتمثل:

1- بالنهج القائم على التعاطف.

2- النهج الرعائي الطبي.

3- النهج الاجتماعي.

4- النهج القائم على حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالنهج القائم على (التعاطف)

- فإنه يتم التعامل بموجبه مع **(الأشخاص ذوي الإعاقة)** بوصفهم متلقين لأفعال الخير والمساعدة لا أفراداً يمتلكون المكنة التي تؤهلهم للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية وفي جهود التنمية الوطنية.
- وذلك على قاعدة أنهم غير قادرين على التكفل بأنفسهم بسبب أوضاعهم الخاصة، وأن المجتمع هو من يتكفل بهم.
- وفي إطار هذا النهج فإنه ينظر إلى **(الإعاقة)** باعتبارها مشكلة فردية لا صلة لها بأية حواجز مرتبطة بالمحيط ومن هذا المنطلق يكون الأشخاص ذوي الإعاقة مدعاة للشفقة ويعتمدون على تعاطف المجتمع.
- وهكذا فإن هذا النموذج إنما ينزع عن الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على التحكم بحياتهم وخياراتهم، ومن ثم انتفاء أية إمكانات نحو مشاركتهم في الحياة العامة.
- وبدلاً من أن يعزز هذا النهج المساواة والادماج، فإنه يعمق الفجوة ما بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع.

وبشأن النهج الطبي

- فإن التركيز في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة إنما ينصب على **(إعاقة الشخص باعتبارها مصدراً لعدم المساواة وأن ما يترتب لهذه الفئة من حقوق واحتياجات)** هو بقدر ارتباطه بالعلاج الطبي المقدم لها.
- ولكي يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على التكفل بأنفسهم، فإنه يتعين عليهم أن **(يعالجوا من الإعاقة أو على الأقل التخفيف منها إلى أدنى حد ممكن)**، كما لا يمكن الحديث عن أي ظروف تتصل بالمحيط في هذا النموذج إذ ينظر إلى الإعاقة باعتبارها مشكلة طبية، فالأشخاص ذوو الإعاقة مرضى يتوجب معالجتهم لكي يصبحوا أشخاصاً عاديين من ثم إعادة ادماجهم في المجتمع.
- وعندما تعامل الإعاقة باعتبارها مشكلة طبية يكون للخبراء مثل الأطباء، والأطباء النفسيين والممرضين والممرضات سلطة واسعة على الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تعامل تطلعاتهم واحتياجاتهم في إطار طبي وفي أسوء الحالات يمكن أن يتخذ النهج مبرراً للاستغلال والعنف والاعتداء.

وفيما يخص النهج الاجتماعي

- فإننا مع هذا النموذج سنكون بأزاء نمط نوعي متقدم من التفكير في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ذلك أنه:
- لا يعزى عدم المساواة إلى (الإعاقة)، بل إلى عدم قدرة المجتمع على إزالة الحواجز التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة.
- كما ويضع هذا النموذج الشخص لا **(اعاقته)** في صميم اهتمامه، ويقر بقيم الأشخاص ذوي الإعاقة ويحترم خياراتهم، وحقوقهم بوصفها جميعاً شرطاً لازماً لوجودهم في المجتمع.
- في إطار هذا النموذج لا تعد **(الإعاقة)** فجوة أو خللاً في المجتمع، وإنما هي عنصر من عناصر تنوعه.

- الإعاقة بهذا المعنى نتاج اجتماعي بين العوامل الشخصية وعوامل المحيط، وليست الإعاقة مشكلة فردية بقدر ما هي نتيجة لسوء تنظيم المجتمع.
- ويقصد بعوامل المحيط الحواجز المادية والاجتماعية التي تعرقل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمشاركة الكاملة.
- وعلى ذلك فإنه ينبغي أن تعيد الدولة والمجتمع هيكلة السياسات، والتشريعات، والمواقف، والممارسات بما يضمن تعزيز حقوقهم وضمان مشاركتهم في الحياة العامة.
- وبذلك فإن **(النهج الاجتماعي)**، إنما يعارض **(النهج القائم على التعاطف، والنهج الطبي)**، في مآلاته التي تضع الدولة والمجتمع في موقف المسؤول والضامن لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى حد مشاركتهم في رسم السياسات وصنع القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم.

وفيما يتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان

- فإن هذا النهج يستثمر منجزات **(النموذج الاجتماعي)** ويركز في تحليله وتقييمه للمسألة من منظور حقوق الإنسان.
- ان أساس هذا النهج لا يقوم على **(الشفقة بل الكرامة والحرية)** هو نهج يرى أن لهذه الفئة من المجتمع حقوقاً أصيلة ثابتة وأن الدولة مسؤولة عن ضمانها واحترامها.
- كما وينظر إلى **(الحواجز)** بوصفها مظاهر تمييزية، ينبغي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تجاوزها والتغلب عليها، ومن ذلك فإن غياب معدات التصويت التي توفر القدرة على مشاركتهم في العملية الانتخابية، يعد ضرباً من ضروب التمييز، الأمر الذي يضع على عاتق الدولة مسؤولية إزالة هذه **(الحواجز التمييزية)**.
- وبدل التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم مجرد متلقين لأفعال الدعم والمساعدة، **(أو بوصفهم مرضى)** والنظر إلى احتياجاتهم على هذا الأساس، فإن النهج القائم على حقوق الإنسان يستهدف:

• تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على مساعدة أنفسهم ليغدو بمقدورهم ممارسة حقوقهم في التعليم، والعمل والمشاركة في الحياة السياسية، والثقافية.
• هذا بجانب تأمين وصولهم إلى العدالة، وتقديم شكاواهم جراء أية معاناة قائمة على التمييز بسبب الإعاقة، أو عن أي انتهاك لحقوقهم.
• وبأن يجري رسم السياسات العامة، والخطط والاستراتيجيات الوطنية بمشاركتهم الفاعلة.

وحول التساؤل الثاني: الذي ينصب حول دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.
- فإنه يغدو ملائماً في البدء بالإشارة إلى مسألتين مركزيتين هما في غاية الأهمية.
- **أولاهما:** أن النهج الفلسفي الذي تتعامل من خلاله اللجنة مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقرب إلى طبيعة عملها، هو النهج القائم على حقوق الإنسان، فضلاً عن معطيات النهج الاجتماعي السابق الإشارة إليهما وذلك بضوء حقيقة مفادها أن إعمال حقوق هذه الفئة من المجتمع لا يقف عند حدود الحماية وإنما يتخطاها إلى التمكين الذي يصون كرامتها ويؤمن حقوقها ويكفل تحقيق ذاتها طاقة منتجة تساهم بجدارة في تنمية المجتمع وبناء الدولة.
- **وثانيهما:** ان اللجنة وفقاً للمادة 2/33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إنما تمثل الآلية المستقلة لرصد الأداء الوطني في تنفيذ الاتفاقية بضوء المبادئ المتعلقة بمركز وطرق عمل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التي تعرف بمبادئ باريس لعام 1993 التي تحكم عمل هذه المؤسسات.
- وفيما يخص دور اللجنة في هذا المجال فإنه واستناداً لاختصاصاتها الواردة في قانون تنظيم اللجنة رقم 17 لسنة 2010 إنما يتوزع على الجوانب التالية.

1- الجانب القانوني، ويتمثل بما يلي:
- إبداء المرئيات والملاحظات بشأن مشروعات القوانين ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومقاربتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية، معززة بما يلزم من توصيات وقد سبق **(للجنة)** أن أبدت ملاحظاتها بنحو مفصل على مشروع قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2015.
- المشاركة في إعداد التقارير الوطنية الدورية بشأن تنفيذ الدولة لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تقدم إلى الآليات التعاهدية وغير التعاهدية الأممية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن إعداد التقارير الموازية إلى ذات الآليات.

2- **الجانب المتعلق بالانتصاف:** لحقوق المتضررين وبضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة: وذلك من خلال تلقي شكاواهم وبحثها واقتراح سبل معالجتها بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة، هذا بجانب تقديم المساعدة القانونية لهم وتكليف مكاتب محاماة متعاونة مع اللجنة للترافع بشأن قضاياهم أمام القضاء مجاناً، علماً بأن الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى الأولى بالرعاية هم من تخصهم اللجنة بخدمات المساعدة القانونية، إلى جانب شمولهم بالدعم المادي بالتعاون مع الجمعيات الخيرية في أوضاع وحالات حرجة تقتضي ذلك.

3- **الجانب التوعوي:** ويتمثل بنشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومرجعيتها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وجذورها في موروثنا الثقافي العربي والإسلامي، وغيرها من الأنشطة التثقيفية للجنة ومن ذلك (تضمين هذه الحقوق في الورش التدريبية، إصدار الأدلة بشأن أحكام الاتفاقية، وحقوق الإنسان لذوي الإعاقة في الإسلام).

4- **الجانب المتعلق ببناء القدرات:** ويتمثل بمسؤولية اللجنة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، ومنها تلك المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تدريب منتسبيها على انفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتبصيرهم بآليات حماية حقوقهم بموجبها.

5- **الجانب المتعلق بالرصد:** دأبت (اللجنة) منذ إنشاءها ولحد الوقت الحاضر على إصدار تقارير سنوية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر وتقييم الأداء الوطني بشأن تعزيزها وحمايتها، وقد كرس حيز ملائم في هذا التقرير لرصد حقوق الفئات الأولى بالرعاية ومنهم (الأشخاص ذوي الإعاقة) حيث تستعرض اللجنة الإنجازات المتحققة لصالح هذه الفئة الاجتماعية، وما يصادف الأداء الوطني على هذا الصعيد من تحديات وسواء أكانت (تشريعية، أو اجرائية أو إدارية، أو اجتماعية، أو مؤسسية)، واقتراح البدائل والمعالجات المناسبة لمواجهتها، من بينها.

- تجريم جميع أشكال العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة النساء منهم وتوفير الرعاية للضحايا وإعادة تأهيلهم.
- تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك مواجهة الصورة النمطية السلبية عنهم، لتحل بديلاً عنها صور إيجابية عن دورهم المأمول في حركة البناء والتنمية.

6- **الجانب المتعلق بالشراكات:** مع الجهات المعنية في الدولة لتعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وبضمنها.

- مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 21 فبراير/2023 ما بين اللجنة ووزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة لتوطيد التعاون بينهما في المجالات البحثية والقانونية والتوعوية، وعلى مستوى بناء القدرات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نطاق التنمية الاجتماعية والفئات الأولى بالرعاية ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يمثل انعقاد هذا المنتدى باكورة التعاون بين الطرفين.
- هذا بجانب مذكرة التفاهم المبرمة ما بين اللجنة والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم التوقيع عليها صباح هذا اليوم على هامش أعمال هذا المنتدى.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الحضور الكرام:

اسمحوا لي في ختام هذه الورقة أن أعرض بنحو مجمل ومركز لعدد من التوصيات والموضحة كالآتي:

1- إصدار قانون بشأن حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يتوائم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يستند في جوهرة على النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الإعاقة.

2- الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- إرساء استراتيجية وطنية شاملة لحماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على (نهج حقوق الإنسان)، وبما يتوائم مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

4- إعداد وتطوير مؤشر وطني لقياس فعالية الأداء الوطني في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على (نهج حقوق الإنسان، بضوء المؤشرات الأممية والممارسات الفضلى العالمية والإقليمية في هذا المجال).

5- إعداد مدونة مبادئ توجيهية للأداء الوطني في انفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتيسير عمل الجهات المعنية في تحقيق هذا الغرض بما في ذلك (المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، وعموم المجتمع).

6- تشجيع المؤسسات الثقافية على دمج (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وقصص النجاحات الملهمة لذوي الإعاقة في ألوان الابداع الفني والأدبي والفكري وذلك عبر المسابقات الثقافية، وورش العمل وغير ذلك.

7- العمل على تفعيل المادة 2/33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان آليةً تنسيقيةً وطنيةً لرصد الأداء الوطني في هذا المجال وذلك بموازاة اللجنة الوطنية المعنية بحماية الطفل والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها آليةً حكومية برصد هذا الأداء.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الحضور الكرام،

وختاماً آمل أن تكون هذه الورقة قد استوفت الإجابة على أهم التساؤلات التي تتعلق بهذا المنتدى، شاكرين لكم حسن استماعكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

العرض التقديمي لورقة العمل

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

المنظور الفلسفي لمسألة (الإعاقة، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

التساؤلات المركزية التي تحاول الورقة الإجابة عليها

التساؤل الأول/ ويدور حول زوايا ورؤى ونهج فلسفية مختلفة في التعامل مع (الأشخاص ذوي الإعاقة) (ماهية هذه النهج وأي منها أقرب لمعايير حقوق الإنسان الدولية)؟

التساؤل الثاني/ وينصب حول دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بضوء مقاربة فلسفة عمل اللجنة بموجب مبادئ باريس للعام ١٩٩٣، مع النهج الأمثل في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة؟

التساؤل الثالث/ ما هي آفاق وإمكانات تطوير عمل (اللجنة) على هذا الصعيد؟

التساؤل الأول: حول النُهج الفلسفية في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

- إن الأدبيات الأممية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وما يجاورها من معطيات أفرزتها العلوم الاجتماعية والنفسية والطبية قد وضعتنا بإزاء أربع (نهج فلسفية) في التعامل مع حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتتمثل.
- بالنهج القائم على التعاطف.
- النهج الرعائي الطبي.
- النهج الاجتماعي.
- النهج القائم على حقوق الإنسان.

النهج القائم على التعاطف الإنساني

- يتم التعامل بموجبه مع (الأشخاص ذوي الإعاقة) بوصفهم متلقين لأفعال الخير والمساعدة لا أفراداً يمتلكون المكنة التي تؤهلهم للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية للمجتمع.
- هم غير قادرين على التكفل بأنفسهم بسبب أوضاعهم الخاصة، وأن المجتمع هو من يتكفل بهم.
- (الإعاقة) مشكلة فردية لا صلة لها بأية حواجز مرتبطة بالمحيط ومن هذا المنطلق يكون الأشخاص ذوي الإعاقة مدعاة للشفقة ويعتمدون على تعاطف المجتمع.

الآثار الناجمة عن النهج القائم على التعاطف

- ينزع هذا النموذج عن الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على التحكم بحياتهم وخياراتهم.
- انتفاء أية إمكانية نحو مشاركتهم في الحياة العامة.
- تعميق الفجوة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع.

النهج الطبي

- التركيز بموجب هذا النموذج ينصب على (إعاقة الشخص باعتبارها مصدراً لعدم المساواة).
- إن ما يترتب لهذه الفئة من احتياجات وحقوق هو بقدر ارتباطه بالعلاج الطبي المقدم لها.
- لكي يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على التكفل بأنفسهم، يتعين عليهم أن يعالجوا من الإعاقة أو على الأقل التخفيف منها إلى أدنى حد ممكن).
- معالجة (الإعاقة) شرط لإعادة إدماج (ذوو الإعاقة) في المجتمع.
- الإعاقة (مشكلة طبية) لا علاقة لها بالمحيط (الحواجز المادية والاجتماعية).

الآثار الناجمة عن النهج الطبي

- نقص قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على تحديد خياراتهم وتطلعاتهم فهي مرتبطة بالإطار الطبي.
- يتعذر إدماجهم الكامل بالمجتمع لحين معالجة الإعاقة بوصفها مشكلة طبية.
- يكون للأطباء والخبراء والأطباء النفسانيين والممرضين والممرضات سلطة واسعة على الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تعامل تطلعاتهم واحتياجاتهم في إطار طبي.
- في أسوء الحالات يمكن أن يتخذ هذا النهج مبرراً للاستغلال والعنف والاعتداء.

النهج الاجتماعي

(نموذج نوعي متقدم من التفكير في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة)

- لا يعزى عدم المساواة إلى (الإعاقة)، بل إلى عدم قدرة المجتمع على إزالة الحواجز التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة.
- كما ويضع هذا النموذج الشخص لا (اعاقته) في صميم اهتمامه، ويقر بقيم الأشخاص ذوي الإعاقة ويحترم خياراتهم، وحقوقهم بوصفها جميعاً شرطاً لازماً لوجودهم في المجتمع.
- في إطار هذا النموذج لا تعد (الإعاقة) فجوة أو خللاً في المجتمع، وإنما هي عنصر من عناصر تنوعه.

- الإعاقة بهذا المعنى نتاج اجتماعي بين العوامل الشخصية وعوامل المحيط، وليست الإعاقة مشكلة فردية بقدر ما هي نتيجة لسوء تنظيم المجتمع.
- ويقصد بعوامل المحيط الحواجز المادية والاجتماعية التي تعرقل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمشاركة الكاملة.
- وعلى ذلك فإنه ينبغي أن تعيد الدولة والمجتمع هيكلة السياسات، والتشريعات، والمواقف، والممارسات بما يضمن تعزيز حقوقهم وضمان مشاركتهم في الحياة العامة.
- وبذلك فإن (النهج الاجتماعي)، إنما يعارض (النهج القائم على التعاطف، والنهج الطبي)، في مآلاته التي تضع الدولة والمجتمع في موقف المسؤول والضامن لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى حد مشاركتهم في رسم السياسات وصنع القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم.

النهج القائم على حقوق الإنسان

- يستثمر هذا النهج منجزات (النموذج الاجتماعي) ويركز في تحليله وتقييمه للمسألة من منظور حقوق الإنسان.
- ان أساس هذا النهج لا يقوم على (الشفقة بل الكرامة والحرية) هو نهج يرى أن لهذه الفئة من المجتمع حقوقاً أصيلة ثابتة وأن الدولة مسؤولة عن ضمانها واحترامها.
- كما وينظر إلى (الحواجز) بوصفها مظاهر تمييزية، ينبغي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تجاوزها والتغلب عليها، ومن ذلك فإن غياب معدات التصويت التي توفر القدرة على مشاركتهم في العملية الانتخابية، يعد ضرباً من ضروب التمييز، الأمر الذي يضع على عاتق الدولة مسؤولية إزالة هذه (الحواجز التمييزية).

- وبدل التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم مجرد متلقين لأفعال الدعم والمساعدة، (أو بوصفهم مرضى) والنظر إلى احتياجاتهم على هذا الأساس، فإن النهج القائم على حقوق الإنسان يستهدف:

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على مساعدة أنفسهم ليغدو بمقدورهم ممارسة حقوقهم في التعليم، والعمل والمشاركة في الحياة السياسية، والثقافية.
- هذا بجانب تأمين وصولهم إلى العدالة، وتقديم شكاواهم جراء أية معاناة قائمة على التمييز بسبب الإعاقة، أو عن أيما انتهاك لحقوقهم.
- وبأن يجري رسم السياسات العامة، والخطط والاستراتيجيات الوطنية بمشاركتهم الفاعلة.

التساؤل الثاني: حول دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومقاربتها الفلسفية للمسألة

- وضع المسألة في الجانب القانوني (لعمل اللجنة).
- وضع المسألة في الجانب المتعلق بآلية اللجنة في الانتصاف لحقوق المتضررين.
- وضع المسألة في الجانب التوعوي لاتجاهات عمل اللجنة بنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- وضع المسألة في الجانب المتعلق ببناء القدرات.
- وضع المسألة في الجانب المتعلق بالرصد.
- وضع المسألة في الجانب المتعلق بالشراكات.

مدركات أساسية

- إن النهج الفلسفي الذي تتعامل من خلاله اللجنة مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقرب إلى طبيعة عملها، هو النهج القائم على حقوق الإنسان، فضلاً عن معطيات النهج الاجتماعي.
- إن اللجنة وفقاً للمادة ٣٣/٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إنما تمثل الآلية المستقلة لرصد الأداء الوطني في تنفيذ الاتفاقية

١- وضع المسألة في الجانب القانوني

- إبداء مرئيات (اللجنة) بشأن مشروعات القوانين ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومقاربتها بمعايير حقوق الإنسان الدولية،
- سبق (للجنة) أن أبدت مرئياتها المفصلة بشأن مشروع قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠١٥.
- المشاركة في اعداد التقارير الوطنية الدورية بشأن تنفيذ الدولة لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدمة إلى الآليات التعاهدية وغير التعاهدية الأممية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان،
- تقديم التقارير الموازية الخاصة (باللجنة) حول ذات المسألة إلى الآليات المذكورة،

٢- الجانب المتعلق بالانتصاف لحقوق المتضررين وبضمنهم (الأشخاص ذوي الإعاقة) وذلك من خلال:

- تلقي شكاواهم وبحثها واقتراح سبل معالجتها بالتعاون مع الجهات المعنية في الدولة،
- تقديم المساعدة القانونية لهم وتكليف مكاتب محاماة متعاونة مع اللجنة للترافع عن قضاياهم مجاناً أمام القضاء،
- تقديم الدعم المادي للمشتكين من ذوي الإعاقة في أوضاع حرجه بالتنسيق مع الهلال الأحمر وقطر الخيرية.

٣- وضع المسألة في الجانب التوعوي

- نشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومرجعيتها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وجذورها في موروثنا الثقافي العربي والإسلامي على أوسع نطاق ممكن.

حيث شملت:

✓ تضمين الإشارة إلى حقوق الإعاقة ضمن أساسيات قانون حقوق الإنسان التي يتم التوعية بها في الورش التدريبية التي تقيمها اللجنة بشأن ثقافة حقوق الإنسان للفئات المستهدفة.

✓ وعبر الأنشطة التثقيفية الأخرى للجنة (إصدارات، أدلة تعريفية بأحكام اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان لذوي الإعاقة في الإسلام).

٤- الجانب المتعلق ببناء القدرات

ويشمل:

✓ مسؤولية (اللجنة) ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني، ومنها تلك المعنية بالإعاقة،

✓ بما في ذلك تدريب منتسبيها على إنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

✓ وتبصيرهم بآليات حماية حقوقهم بموجبها.

٥- الجانب المتعلق بالرصد

✓ تكريس حيز مهم في التقرير السنوي (للجنة) بشأن رصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، للفئات الأولى بالرعاية وبضمنهم (الأشخاص ذوي الإعاقة).

✓ تقييم الأداء الوطني في مجال حماية وتمكين ذوي الإعاقة، تأشير الفجوات والتحديات، والفرص والإنجازات.

✓ اقتراح البدائل لردم الفجوات ومواجهة التحديات، وتقديم التوصيات بالمشروعات المستقبلية لتطوير الأداء الوطني في هذا المجال.

الجانب المتعلق بالرصد
نماذج من توصيات (اللجنة) التي اشتملت عليها التقارير السنوية للجنة

✓ تجريم جميع أشكال العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة النساء منهم وتوفير الرعاية للضحايا وإعادة تأهيلهم.

✓ تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

✓ تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك مواجهة الصورة النمطية السلبية عنهم، لتحل بديلاً عنها صور إيجابية عن دورهم المأمول في حركة البناء والتنمية.

٦- الجانب المتعلق بالشراكات

✓ تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال شراكات (اللجنة) مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، ومنها الجهات المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية والفئات الأولى بالرعاية من (نساء وأطفال وكبار سن والأشخاص ذوي الإعاقة).

✓ مذكرة تفاهم مبرمة ما بين (اللجنة) و(وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة)، وذلك بتاريخ ٢١/ فبراير/٢٠٢٣ لتوطيد التعاون بينهما في المجالات البحثية والقانونية والتوعوية، وعلى مستوى بناء القدرات لحماية وتمكين الفئات آنفة الذكر.

✓ المنتدى الوطني الثاني (للجنة) باكورة واعدة لهذا التعاون.

- ✓ هذا بجانب مذكرة التفاهم المبرمة ما بين اللجنة والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم التوقيع عليها صباح هذا اليوم على هامش أعمال هذا المنتدى.

التساؤل الثالث: حول

آفاق وإمكانات تطوير الأداء الوطني لحماية وتمكين ذوي الإعاقة.. مشروعات ومبادرات

- ✓ إصدار قانون بشأن حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يتوائم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يستند في جوهرة على النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الإعاقة.
- ✓ الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ إرساء استراتيجية وطنية شاملة لحماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على (نهج حقوق الإنسان)، وبما يتوائم مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

آفاق وإمكانات تطوير الأداء الوطني لحماية وتمكين ذوي الإعاقة.. مشروعات ومبادرات

- ✓ اعداد وتطوير مؤشر وطني لقياس فعالية الأداء الوطني في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على (نهج حقوق الإنسان، بضوء المؤشرات الأممية والممارسات الفضلى العالمية والإقليمية في هذا المجال).
- ✓ اعداد مدونة مبادئ توجيهية للأداء الوطني في انفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتيسير عمل الجهات المعنية في تحقيق هذا الغرض بما في ذلك (المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، وعموم المجتمع).
- ✓ تشجيع المؤسسات الثقافية على دمج (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) وقصص النجاحات الملهمة لذوي الإعاقة في ألوان الابداع الفني والأدبي والفكري وذلك عبر المسابقات الثقافية، وورش العمل وغير ذلك.

شكراً لحسن استماعكم،،

وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

ورقة عمل السيدة/ روضة الساعدي

اخصائي مشاريع مؤسسة دوري نجوم قطر

بعنوان "نهج التنمية في دولة قطر ومدى ارتكازه على المقاربة الحقوقية والتمكينية في الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتيسير وصولهم الشامل إلى الخدمات بما فيهم النساء والأطفال من ذوي الإعاقة"

نهج التنمية في دولة قطر ومدى ارتكازه على المقاربة الحقوقية والتمكينية للأشخاص ذوي الإعاقة

حتحرص دولة قطر على صون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و تقديم خدمات نموذجية لذوي الإعاقة الذهنية وذوي اضطراب طيف التوحد في مجال التعليم والتأهيل، وكذلك التوعية المجتمعية بقضاياهم وحقوقهم في سبيل حصولهم على حياة أكثر استقلالية، وتعظيم ادماجهم في المجتمع وتطبيق نهج التنمية والارتكاز على المقاربة الحقوقية والتمكينية في الادماج الكامل لهم في المجتمع وتيسير الوصول الشامل للخدمات وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعيق الوصول إليها دون تميز لجنس أو عرق.

مقاربة دولة قطر في الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة من المنظور الاجتماعي

مقاربة دولة قطر في الإدماج الكامل لذوي الإعاقة وضمان التمتع بالحقوق دون تمييز:

1. التعليم والتأهيل على حسب قدراتهم.
2. الرعاية الطبية، والنفسية، والسلوكية، والاجتماعية.
3. توفير الأدوات والأجهزة ووسائل التكنولوجيا المساعدة التي تضمن وصولهم لكافة الخدمات
4. توظيف وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة دون تمييز في القطاعين الحكومي والخاص.
5. ممارسة الرياضة والترويح.
6. العيش المستقل.
7. تهيئة المرافق بالأماكن العامة.
8. المشاركة في اتخاذ القرار.

مقاربة دولة قطر في الوصول الشامل لكافة فئات الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز

لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ دولة قطر التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصولهم، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه ومنها :

1. المباني والطرق ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل المنازل وخارجها، بما في ذلك المراكز المتخصصة والمدارس والمساكن والمرافق الطبية وأماكن العمل.
2. المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ.
3. استثمار التكنولوجيا لتحسين تواصلهم مع المجتمع المحيط بغرض تسهيل الوصول إلى أغراضهم والتعبير عن أفكارهم وأراءهم للمحيطين.

مقاربة دولة قطر في الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة و العيش المستقل

- العيش المستقل هو فلسفة وحركة للأشخاص ذوي الإعاقة تستند على حقهم في العيش في المجتمع بما يتضمنه تقرير المصير وتكافؤ الفرص واحترام الذات.
- كما تشير المادة ١٩ باتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، والخاصة بالعيش المستقل والإدماج في المجتمع إلى:

إقرار الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بحق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مساواة بغيرهم، في العيش في المجتمع، بخيارات مساوية لخيارات الآخرين، وتتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع. ويشمل ذلك كفالة ما يلي:

1. إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا مكان إقامتهم ومحل سكناهم والأشخاص الذين يعيشون معهم على قدم المساواة مع الآخرين وعدم إجبارهم على العيش في إطار ترتيب معيشي خاص.
2. إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشهم وإدماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الانعزال أو الانفصال عنه.
3. استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس، وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاتهم.

دور مركز الشفلح في تمكين وادماج الأشخاص ذوي الإعاقة

مركز الشفلح

اتساقاً مع التشريعات والقوانين التي اقرتها دولة قطر، يسعى مركز الشفلح إلى تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة دون تمييز بين فئاتها، من الحصول على تعليم وتدريب بالإضافة لفرص عمل مناسبة تضمن استقلاليتهم واندماجهم بوصفهم عناصر فعالة في المجتمع وتزويدهم بكافة التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق النجاح واستثمار الطاقات الكامنة بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

أهداف مركز الشفلح

- تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية والمهنية والاجتماعية والصحية والترفيهية للأطفال والبالغين من ذوي الاعاقة.
- تقديم خدمات الدعم والإرشاد الأسري لعائلات ذوي الاعاقة بما فيه الإرشاد الفردي والجماعي.
- المساهمة في التوعية المجتمعية لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الاعاقة وتقبل وتفهم طبيعة الإعاقة.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص العمل المناسبة .
- إجراء البحوث المتخصصة في مجال الإعاقة.

الخدمات التي يقدمها مركز الشفلح لكافة الأشخاص من ذوي الإعاقة دون تمييز لتلبي جميع احتياجات هؤلاء الأشخاص والتي تتضمن ما يلي:

الدعم الأسري والتوعية المجتمعية.	التوظيف والعمل المستقل.
الخدمات التعليمية، التي تلبي احتياجات فئة الطفولة المبكرة، والإعاقة الذهنية بكافة مستوياتها، وذوي اضطراب طيف التوحد.	خدمات التدريب والتأهيل المهني والدمج المجتمعي.
	الخدمات التأهيليةوالعلاجية، وتشمل خدمات العلاج الطبيعي، العلاج الوظيفي، علاج النطق و اللغة.
الخدمات الاجتماعية والاستشارية للطفل وأسرته.	الخدمات الطبية.
الخدمات النفسية والسلوكية.	الأنشطة الرياضة، والفنية، والموسيقية الدامجة ،والمؤهلة.

حماية الأطفال والنساء من ذوي الإعاقة من أي انتهاكات او عنف

حماية الاشخاص ذوي الاعاقة من التعرض لأي انتهاكات حيث تبني مجموعة من السياسات والبروتوكولات التي تستهدف في مجملها الدعم الحقوقي للاشخاص ذوي الاعاقة ومنها على سبيل المثال: اعداد بروتوكول الاساءة والإهمال لمنتسبي مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة والذي يهدف إلى:

- ضمان الحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة داخل مركز الشفلح بما يتماشى مع ما تنص عليه اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحقيق القدر الأعلى من حماية منتسبي المركز بما يضمن سلامتهم الشخصية وعدم الإساءة إليهم (سواء نفسياً أو بدنياً أو جنسياً).
- توعية الكادر الوظيفي بحقوق الفئة التي يعملون معها، وترسيخ معرفتهم بحقوقهم وضرورة عدم الإهمال في أداء واجباتهم تجاه منتسبي المركز أو الإساءة بأي شكل من الأشكال.
- تعاون- مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة مع الوزارات والمؤسسات في دولة قطر، من أجل دعم حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة والعمل معهم على ادماج وتمكين الأطفال في المجتمع وحمايتهم من أي انتهاكات أو اساءات.
- يحرص مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة على توثيق أي حالات اساءة واهمال قد يتعرض لها منتسبي المركز وتستدعي تحويلها إلى الجهات المختصة في الدولة وفقا للإجراءات المتبعة بخصوص هذا الشأن.
- تقديم الجلسات الإرشادية النفسية سواء لأولياء الأمور أو للمنتسبين من قبل فريق عمل متعدد التخصصات بالمركز بهدف توعيتهم وتقديم الإستشارات الفنية بشأن كيفية التعامل مع ابنائهم.
- يقوم فريق العمل بالمركز بالقيام بالزيارات المنزلية أن استدعى الأمر ذلك وبالتنسيق مع ولي أمر المنتسب عند مواجهة أي تحديات مع ذويه من ذوي الإعاقة في المنزل لتقديم المساعدة والإستشارات الفنية واعداد خطة تدريبية للمنتسب.

مقاربة مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة فئاتهم بما فيهم النساء والأطفال دون تمييز وتحقيقاً للمساواة التي أقرتها التشريعات والقوانين المحلية والدولية

إن دولة قطر بمصادقتها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمادة السابعة، فقد كرست حق الأطفال ذوي الإعاقة في التمتع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع غيرهم من الأطفال بما يضمن تمتع الطفل الكامل والفعلي بتلك الحقوق والحريات، وتحقيق أعلى درجات الحماية والحرص على رعاية الطفل بما يحقق له المنفعة الأمثل وتلبية احتياجاته المختلفة.

وقد سعى مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل إيجاد وتطوير تشريعات وقوانين تؤكد على ضرورة إعطاء الفرصة لتوفير خدمات تربوية وتعليمية مناسبة للأطفال والكبار من ذوي الإعاقة دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الفئة العمرية متمثلاً:

1) التعليم الشامل.
2) مبدأ المساواة.
3) الحماية.

دور مركز الشفلح في تحقيق التمكين والاندماج في المجتمع

تقديم الخدمات التربوية والتعليمية والتأهيلية والعلاجية للمنتسبين

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في المجال التعليمي والتأهيلي، لتدريب وتأهيل منتسبي المركز.
- تصميم الخطة التربوية الشاملة لكل منتسب تتناسب مع قدراته
- تقديم الجلسات التدريبية الفردية والجماعية وذلك لتمكينهم وزيادة تواصلهم وتفاعلهم مع الأخرين وصقل قدراتهم ومهاراتهم.

الحرص على ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال :

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الرياضي والفني لتدريب وتأهيل منتسبي المركز.
- الأنشطة الرياضية والفنية.
- توفير الأجهزة والمواد والأدوات الرياضية اللازمة لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المشاركة في البطولات، والمحافل الإقليمية ،والدولية الرياضية ،والفنية.
- المشاركة في الفعاليات والأنشطة الترفيهية التي تساعدهم على الاندماج في المجتمع.

توصيات

1- اعداد قاعدة رقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
2- تفعيل قانون التوظيف الفعلي في الدولة.
3- إلزام جهات العمل بتحقيق النسبة المحددة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال فرض القيود والمخالفات تجاهها في حال لم يتم الالتزام.
4- استمرارية تقديم الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهات المختصة، وتذليل العقبات لتحقيق العيش المستقل.
5- بحاجة ماسة لمبادرات وسياسات تسهل وصول هذه الفئة إلى مختلف الخدمات بكافة أشكالها.

ورقة عمل السيد/ حسين خليل حسن نظر حجي [5]

مؤسس ومدير عام مؤسسة اصدقاء ذوي الإعاقات البصرية في قطر

متطلبات تفعيل الاتفاقية الدولية للأشخاص من ذوي الإعاقة واعمالها في القانون الداخلي

محاور ورقة عمل مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان

المقدمة

إن لتفعيل أي تشريع متطلبات وهذه المتطلبات تتعلق بالمجتمع الذي ستطبق فيه, فهي تارة تتعلق بالقوانين وتارة تتعلق بأفراد المجتمع وتارة أخرى تتعلق بمؤسساته وأجهزته.

المحاور الرئيسية

نظرة على التطور التاريخي لحماية الأشخاص من ذوي الإعاقة في قطر
المحور التوعوي الاجتماعي.
المحور القانوني.
المحور المؤسسي.

الملخص

سأتكلم في كل محور عن ما يجب توفره فيه من أجل توفير بيئة متكاملة لمواءمة الإتفاقية الدولية للاشخاص من ذوي الإعاقة في القانون الداخلي للدولة، حيث يجب التعرض إلى التطور التاريخي في التعامل مع ذوي الإعاقة في قطر ووضع ما وصلنا إليه من تطور في هذا المجال في كفة والوقوف في جوانب النقص حتى نكملها لأجل الوصول إلى مجتمع متكامل لكي يتم أعمال الاتفاقية المعنية بشكل أفضل، وفي النهاية أشكر من حضر وتعاون لإنجاح الفعالية.

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

5. خبير قانوني أول بإدارة العقود و الجريدة الرسمية في وزارة العدل، أحد المسهمين في تأسيس مشروع بوابة الميزان، مؤسس ومدير عام مؤسسة اصدقاء ذوي الإعاقات البصرية في قطر، وكاتب عمود أسبوعي في جريدة (العرب) القطرية - تحت عنوان "منظار مواطن" منذ عام 2010.
أسس قناة تقنية على اليوتيوب يقدّم فيها شروحات ودورات مسجلة لفائدة المكفوفين، عضو في لجنة محو أمية المكفوفين في مجال الحاسب الآلي، وناشط في مجال حقوق الانسان عامة وحقوق ذوي الإعاقة خاصة.
مدرب معتمد من العديد من الجهات المرموقة مثل الاتحاد العالمي السويسري، ومركز (إيمز) للتدريب والتطوير، ووزارة التنمية الإدارية، والمركز الكندي CGC، والعديد من شركات التقنيات المساعدة.
صاحب العديد من المنشورات والبحوث في المجالات القانونية والتوعوية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحاصل على العديد من الشهادات والجوائز ذات صلة بالإسهامات في هذا المجال
مؤسسة أصدقاء ذوي الإعاقة البصرية، هي مؤسسة خاصة ذات نفع عام في قطر، تأسست عام 2009، وتهدف بالأساس إلى رفع كفاءة الأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية علمياً وعملياً، وذلك عبر تقديم كل ما يفيدهم وينفعهم ثقافياً وتقنياً، كما تسعى للوصول الى مجتمع واعٍ بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية وحقوقهم وواجباتهم، والتغلب على الصور النمطية التي يواجهونها.
تقدم المؤسسة فعاليات دورية، على أرض الواقع داخل قطر وعبر الإنترنت، وشروحات تقنية ونشرات صوتية وخدمات توعوية وتثقيفية، بالإضافة إلى خدماتها الاستشارية في مجالات سهولة النفاذ وتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى المرافق والتطبيقات الخدمية.

اليوم الأول الجلسة الثانية

السيد/ فيصل محمد الكوهجي

رئيس مجلس إدارة مركز قطر الإجتماعي والثقافي للمكفوفين
رئيس الجلسة

- مستشار قانوني اول في قطاع الطاقة.
- حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في القانون الخاص من جامعة قطر.
- عضو في مجموعة من المنظمات والجمعيات الإقليمية.
- عضو بالجمعية العمومية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- لاعب دولي بالمنتخب القطري للمكفوفين.
- رئيس لجنة الفعاليات سابقا بفرع القانون في رابطة خريجي جامعة قطر.
- عضو منتدى التمكين التابع للجنة العليا للمشاريع والإرث، والذي يهدف لرصد وتقييم سهولة وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى كأس العالم قطر 2022.
- تم اختياره ضمن اكثر 100 شخصية مؤثرة في فئة المحترفين في مجال المسؤولية الإجتماعية في الوطن العربي للعام 2020، من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية.
- حاصل على جائزة الخريج الشاب المتميز للعام 2021 من جامعة قطر.
- حاصل على جائزة الشخصية الرائدة في مجال العمل الاجتماعي بدولة قطر من قبل مجلس التعاون الخليجي سنة 2022 م.

السيدة / ايمان حسين رمال

مركز النور للمكفوفين
مقرر الجلسة

النور Noor
تمكين وإدماج
Empowerment & Integration

حاصلة على إجازة في علم النفس التربوي، الجامعة اللبنانية.
بكالوريوس في الآداب تخصص لغة إنجليزية، الجامعة الأمريكية في بيروت (A.U.B.)
إجازة في العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية.

الخبرات العملية:
تعمل أخصائي تدريب برايل، إدارة خدمات المستفيدين والدعم الأسري، مركز النور للمكفوفين. (قامت بإعداد سلسلة دروس برايل الإنجليزي للمبتدئين، وسلسلة دروس برايل العربي للمبتدئين، كما شاركت في كتابة وتحرير كتاب نظام برايل العربي المطور).

عملت كمعلمة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المساعدة، ومعلمة اللغة الإنجليزية، ومهارات برايل، بالإضافة إلى تكييف وتدقيق المناهج الدراسي بطريقة برايل، مركز النور للمكفوفين، الدوحة - قطر.

ورقة عمل السيدة/ إيمان محمد الأنصاري [6]

باحث قانوني – مركز الدراسات القانونية والقضائية
وزارة العدل

بعنوان "الأهلية القانونية والوصول إلى القضاء كأساس لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع"

عنيّ الدستور الدائم لدولة قطر بجميع طوائف المجتمع القطري دون تمييز، حيث نص في المادة (18) منه على أن: "يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة، ومكارم الأخلاق"، كما نصت المادة (19) من الدستور على حفاظ الدولة على دعامات المجتمع وكفالة "تكافؤ الفرص للمواطنين". ويأتي على رأس هذه الطوائف وفي القلب منها الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث غنيت الدولة في جميع مرافقها بتيسير الوصول إلى متطلباتهم اليومية وسيولة دمجهم في المجتمع وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين، مستندة في ذلك على تقاليد المجتمع القطري العريق والدستور. وعلى الصعيد الدولي اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشار إليها فيما بعد ب "الاتفاقية" في 13 ديسمبر 2006م، والتي صادق عليها سمو أمير البلاد المفدى بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2008، وبذلك أصبحت الاتفاقية ملزمة لكافة الجهات بالدولة ولها قوة القانون بموجب المادة (68) من الدستور والذي أكد أيضاً في مادته السادسة على ضرورة احترام وتنفيذ المواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة.

وقد أرست الاتفاقية مبدأ مهما في مادتها الثالثة من ضرورة: "احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية"، وهو مبدأ عام يتعين مراعاته في كافة المعاملات الرسمية بالدولة، ويتعين أن ينعكس ذلك بصفة خاصة على (1) أهليته القانونية (2) الحق في التقاضي: (3) العيش المستقل والاندماج في المجتمع.

أولا: الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة

أقرت الاتفاقية في المادة (12) الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، ويتعين أن تُمنح تلك المساواة في كل الأماكن بالدولة. وأكدت بصفة خاصة على:

1- أحقية الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون.
2- تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع في جميع مناحي الحياة.

وفي سبيل ذلك، يتعين اتخاذ الدولة التدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يتطلبونه أثناء ممارسة أهليتهم القانونية، ويتمثل ذلك الدعم في توفير الأماكن والتجهيزات اللازمة لدعمهم. وكذلك توفير الأمور اللوجستية والعناصر البشرية اللازمة لتقديم هذا لدعم على أكمل وجه. كما يتعين توفير الضمانات المناسبة والفعالة لمنع إساءة استعمال هذه التدابير وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن أهمها:

1- احترام حقوق الشخص المعني وحرية إرادته واختياره أثناء ممارسة أهليته القانونية تجرد التدابير من تضارب المصالح والتأثير الذي لا مسوغ له على إرادة الشخص وحريته في اتخاذ أي إجراء قانوني.
2- يتعين أن تكون التدابير متناسبة ومتماشية مع ظروف الشخص، وذلك بمراعاة نوع الإعاقة ومن ثم تحديد التدبير المناسب لدعمه كي يتسنى له ممارسة أهليته القانونية كاملة دون انتقاص.
3- يتعين أن تسري التدابير في أقصر مدة ممكنة، وذلك ضماناً لعدم التعسف والحرمان من الحقوق دون مبرر، ضماناً للعدالة لا سيما في ممارسته لأهلية التقاضي كما سيرد تفصيله لاحقاً.
4- يتعين أن تخضع التدابير لمراجعة منتظمة من جانب سلطة مختصة ومستقلة ومحايدة أو من جانب هيئة قضائية، وذلك ضماناً لعدالتها ومناسبتها لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة أهليتهم القانونية وفقاً لظروفهم. وقد عنيت الاتفاقية بشكل خاص بالحق في الملكية والذمة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

6. حصلت الأستاذة إيمان على درجة الماجستير في تخصص القانون العام بتمييز بحثي من جامعة قطر عام 2023، كما أنها حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون بامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة قطر عام 2019، كما حصلت على جائزة التميز العلمي فئة الطالب الجامعي بعام 2020.
عملت بوزارة العدل منذ تخرجها بوزارة العدل كمحامي دولة ومن ثم انتقلت للعمل بمركز الدراسات القانونية والقضائية.

كما حثت الدول الأطراف على اتخاذ جميع التدابير المناسبة والفعالة لضمان حقهم في ملكية أو وراثة الممتلكات وإدارة شؤونهم المالية وإمكانية حصولهم على القروض المصرفية والرهون وغيرها من أشكال الائتمان المالي. وذلك بالمساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع، وضمان عدم حرمانهم بشكل تعسفي من ممتلكاتهم.

ثانيًا: حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقاضي

يعد الحق في التقاضي أحد الحقوق المترتبة على الأهلية القانونية. ونظراً لأهمية الحق في اللجوء للقضاء، فقد عنيت الاتفاقية على النص عليه بشكل مستقل، حيث نصت المادة (13) من الاتفاقية على كفالة سبل فعالة للأشخاص ذوي الإعاقة تمكنهم من المثول أمام القضاء أو اللجوء إليه مثلهم مثل غيرهم من أفراد المجتمع تحقيقاً لمبدأ المساواة، والذي أكد عليه الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (18) المشار إليها أعلاه. ولضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في التقاضي على قدم المساواة مع غيرهم، أكدت الاتفاقية على أنه يتعين توفير التسهيلات الإجرائية التي تناسب ظروفهم سواء من حيث أعمارهم أم من حيث نوع الإعاقة، وذلك بغرض تيسير دورهم الفعال في المشاركة المباشرة وغير المباشرة في جميع الإجراءات القانونية، سواء أمام القضاء المدني أم أمام القضاء الجنائي، وكذلك خلال مرحلتي الاستدلال والتحقيق في الدعوى الجنائية، وسواء تمثل دورهم في كونهم أحد الخصوم أم كونهم شهود. ولضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من اللجوء إلى القضاء يتعين تلقي العاملين في المجال العدلي التدريب المناسب، بما في ذلك موظفي المحاكم والقضاة ومساعديهم ومعاونيهم وكذلك قوة الشرطة وموظفي السجون. ولقد أكد الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (135) على أن: "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة" بما يعني تبني الدستور ما نصت عليه الاتفاقية قبل توقيعها والتصديق عليها، بل قبل أن تخرج الاتفاقية إلى النور.

ثالثا: العيش المستقل والاندماج في المجتمع

أقرت المادة (19) من الاتفاقية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في المجتمع بخيارات مساوية الخيارات بقية أفراد المجتمع وفي سبيل تحقيق ذلك، يتعين اتخاذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع، تتمثل فيما يلي:

1- ضمان إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في اختيار مكان إقامتهم ومحل سكنهم، وكذلك اختيار الأشخاص الذين يعيشون معهم وعدم إجبارهم على العيش في إطار ترتيب معيشي خاص.

2- ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المساندة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشهم وإدماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الانعزال أو الانفصال عنه.

3- ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس. وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاتهم.

الخاتمة والتوصيات

إن تحقيق الدول الأطراف للأهلية القانونية والحق في التقاضي للأشخاص ذوي الإعاقة يكفل لهم الاستقلال وسهولة الاندماج في المجتمع ويحقق مبدأ المواطنة وانسجام أفراد المجتمع بشكل إيجابي ينعكس على تقدم الدولة.مما يتعين معه أخذ ذلك في الاعتبار في تسيير مرفق القضاء وتقديم الخدمات العدلية. ومن أجل تحقيق ذلك، فإننا نوصي:

أولاً: الحفاظ على مكتسبات وتقاليد المجتمع القطري الذي نشأ على المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن يتمتعوا جميعاً دون أي تمييز وعلى قدم المساواة بالحماية والفائدة اللتين يوفرهما القانون واتخاذ كل السبل التي تعزز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة من تمتعهم الكامل بالأهلية القانونية المستقلة والحق في التقاضي دون عوائق لوجستية أو قانونية.

ثانياً: حث جميع الجهات بالدولة على تمكين ذوي الإعاقة من استخدام مواقع الانترنت الرسمية وجميع الخدمات الحكومية الإلكترونية وذلك باستخدام الوسائل التقنية المناسبة في هذا الشأن، بما في ذلك الإجراءات القضائية والتي خطت فيها دولة قطر خطوات حليلة نحو رقمنتها تيسيرا على المتقاضين. وذلك تحقيقاً لمبدأ كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع" المنصوص عليه في المادة (3) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المشار إليها، وكذلك تحقيقاً للمادة (19) من ذات الاتفاقية التي تنص على أن لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ" وقد كانت وزارة العدل سباقة في ذلك من خلال بوابة الميزان حيث يتم نشر القوانين بشكل مرئي وبشكل صوتي أيضاً لتسييل اطلاع ذوي الإعاقة عليها.

ثالثاً: السعي نحو توفير خدمات خاصة بذوي الإعاقة في جميع الجهات الرسمية بالدولة من أجل تيسير استخراج الأوراق والمستندات وجميع الإجراءات القانونية لهم بما يتناسب مع ظروفهم.

العرض التقديمي لورقة العمل

وزارة العـــــــدل
Ministry of Justice
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الأهلية القانونية والوصول إلى القضاء كأساس لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع

المقدمة

- عُني الدستور الدائم لدولة قطر بجميع طوائف المجتمع القطري دون تمييز، حيث نص في المادة 18 منه على أن: " يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق".
- كما نصت المادة 19 من الدستور على أن: " تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين".
- على الصعيد الدولي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 13 ديسمبر 2006م والتي صادق عليها سمو أمير البلاد المفدى بموجب المرسوم رقم 28 لسنة 2008.

أولاً: الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة

- يتعين على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يتطلبونه في أثناء ممارسة أهليتهم القانونية، ويتمثل ذلك الدعم بتوفير الأماكن والتجهيزات اللازمة لدعمهم، وكذلك لتوفير الأمور اللوجستية والعناصر البشرية اللازمة لقيامهم بتقديم الدعم الكامل على أكمل وجه.

- لا بد من توفير الضمانات المناسبة والفعالة لمنع إساءة استعمال هذه التدابير وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيًا: حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقاضي

- تنص المادة 13 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن:
" تكفل الدول الأطراف سبلًا فعالة للأشخاص ذوي الإعاقة للجوء إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين... ".

- أكد الدستور الدائم لدولة قطر على ذات الحق في المادة 18.

- كما نص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة 135 على أن: "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ".

ثالثًا: العيش المستقل والاندماج في المجتمع

أقرت المادة 19 من الاتفاقية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والاندماج في المجتمع، حيث كفلت:

(أ) إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا مكان إقامتهم ومحل سكنهم والأشخاص الذين يعيشون معهم على قدم المساواة مع الآخرين وعدم إجبارهم على العيش في إطار ترتيب معيشي خاص.

(ب) إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشهم وإدماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الانعزال أو الانفصال عنه.

(ج) استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين، من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس، وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاتهم.

الخاتمة والتوصيات

- الحفاظ على مكتسبات وتقاليد المجتمع القطري الذي نشأ على المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون.

- حث جميع الجهات بالدولة على تمكين ذوي الإعاقة من استخدام مواقع الإنترنت الرسمية وجميع الخدمات الحكومية الإلكترونية وذلك باستخدام الوسائل التقنية المناسبة في هذا الشأن.

- السعي نحو توفير خدمات خاصة بذوي الإعاقة في جميع الجهات الرسمية بالدولة من أجل تيسير استخراج الأوراق والمستندات وجميع الإجراءات القانونية لهم بما يتناسب مع ظروفهم.

ورقة عمل السيد/ حمد علي حمد سعيد [7]

ممثل وزارة الداخلية

بعنوان "تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى خدمات الشرطة، بما في ذلك توفير البرنامج التي تسهل تأهيلهم في مرافق الاحتجاز والمؤسسات الإصلاحية، وتمكنهم من الاندماج مجدداً في المجتمع"

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً نشكر القائمين على تنظيم هذا المنتدى الهام والذي يسلط الضوء على فئة هامة من المجتمع وهو الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف إزالة العوائق والتحديات التي تعترضهم، وبما يمكنهم من العيش في المجتمع دون النظرة النمطية التقليدية التي تعزلهم وتمنع اندماجهم الحر والمستقل أسوة بالأفراد الآخرين ودون تمييز على أساس الإعاقة، والسعي لإيجاد الظروف الملائمة لهم وتعزيز الرعاية والاهتمام بهم.

وفي هذا الصدد نؤكد على أن دولة قطر تولي عناية خاصة ورعاية متميزة للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم شريحة هامة من شرائح المجتمع وتحقيقاً لذلك انشأت الهيئات والمؤسسات المعنية من أجل رعاية مصالحهم وتقديم الخدمات والتسهيلات التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم وتأدية دورهم الفاعل في المجتمع بالصورة المرجوة.

وتأسيساً على ذلك حرصت وزارة الداخلية على توفير المتطلبات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك تفعيلاً لأحكام القانون رقم 2 لسنة 2004م وفي إطار اختصاصاتها، بما يضمن تيسير وصولهم لتلك الخدمات والبرامج بصورة ميسرة، وفقاً لما يلي:

إنشاء مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بوزارة الداخلية:

وحيث ان لوزارة الداخلية دور مهم ورئيسي في المجتمع وتعدّ شريكاً مع المؤسسات الأخرى المعنية بتلك الفئة تحقيقا لرؤية قطر ٢٠٣٠م، فقد تم إنشاء مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بإدارة الموارد البشرية عام ٢٠٠٧م بناء على توجيهات معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والذي يتولى القيام بكافة شؤون تلك الفئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة سعياً لتحقيق سياسة وزارة الداخلية في الإشراف وتقديم أفضل الخدمات لهم، بناءاً عليه يتولى المكتب العديد من المهام بما في ذلك الآتي:

- توفير فرص العمل التي تتناسب مع قدراتهم الحركية والذهنية ومؤهلاتهم العلمية وفقاً للتقارير الطبية الصادرة من جهات الاختصاص، واستكمال إجراءات المقابلات الشخصية والتعيين.
- إعداد الخطة السنوية لتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعاملين معهم، وإلحاقهم بالدورات واللقاءات التوعوية والتثقيفية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة أدائهم.
- التنسيق مع إدارات وزارة الداخلية لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن شموليتها وتلبية احتياجاتهم، وتذليل أي مشكلات أو صعوبات قد تواجههم في بيئة العمل.
- تنظيم محاضرات لموظفي إدارات وزارة الداخلية للتعريف بكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ودورات في لغة الإشارة بمختلف المستويات وذلك بالتنسيق مع المراكز المتخصصة.
- توفير التكنولوجيا المساعدة لفئة ذوي الإعاقة والتي تعينهم على أداء المهام الموكلة لهم بالتنسيق والتعاون مع مركز مدى لخدمات التكنولوجيا المساعدة، إضافة لعدد من المهام الأخرى.

---

7. حاصل على بكالوريوس قانون من جامعة قطر بتقدير جيد جداً سنة 2018م
- تم تعيينه في العام 2020م بوزارة الداخلية بوظيفة باحث قانوني (ثالث) بالمكتب الفني، مكتب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- يتولى القيام بإلقاء عدد من المحاضرات التوعوية والقانونية في إطار أحكام قانون الخدمة العسكرية رقم 31 لسنة 2006م وقانون الموارد البشرية رقم (15) لسنة 2016م ولائحتهما التنفيذية، وقانون التقاعد العسكري رقم (2) لسنة 2022م، وشارك في العديد من الدورات منها دورة إعداد المقابلات الشخصية، كما يقوم بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بشأن استحقاقاتهم الوظيفية المختلفة.

الخدمات المقدمة لفئة ذوي الإعاقة عبر موقع الوزارة الإلكتروني:

- خصصت الوزارة عدداً من النوافذ الإلكترونية على موقعها الالكتروني تقدم من خلالها الخدمات اللازمة لفئة ذوي الإعاقة نذكر منها على سبيل المثال (خدمة الإعفاء من بعض الرسوم/ خدمة آمر/ خدمة توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة وغيرها)، كما توجد نافذة لنشر المواد والأخبار المتعلقة بمشاركات تلك الفئة في فعاليات الوزارة المختلفة، وتساعد تلك النوافذ الإلكترونية في تعريف ذوي الإعاقة بأسهل الطرق والوسائل التي تمكنهم من التواصل مع الوزارة وإداراتها المختلفة، وإنجاز الخدمات بكل سهولة ويسر.
- تم إضافة عدد من الخصائص والميزات ذات الصلة بتهيئة الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية لملاءمته للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بالتنسيق مع مركز مدى لخدمات التكنولوجيا المساعدة.

خدمة طوارئ الصم (992):

- يقدم مركز القيادة الوطني (NCC) بوزارة الداخلية خدمة خاصة بذوي الإعاقة تتيح لهم الاتصال على الرقم (992) في حالة حدوث حالات طارئة لهم وتقديم الدعم اللازم من خلال تقنية الاتصال المرئي (الفيديو) لشرح الحالة الطارئة والتحدث بلغة الإشارة وهي خدمة مرادفة لخدمة الطوارئ (999)، ولتحقيق هذه الغاية المنشودة تم توظيف عدد من فئة الصم، للرد على نظرائهم في حالة البلاغات الطارئة، كما تم تدريب العديد من موظفي قسم خدمات الطوارئ على لغة الإشارة، وتعتبر دولة قطر من أوائل الدول الرائدة في تقديم هذه الخدمة، حيث تحتل المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط، ولقد حصلت هذه الخدمة على جائزة التميز الذهبي للخدمات الذكية (وسام الاستحقاق الذهبي) في مارس ٢٠١٣م.

دور المؤسسات العقابية والإصلاحية في تأهيل النزلاء من فئة ذوي الإعاقة وتمكينهم من الاندماج مجدداً في المجتمع:

- تسعى إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية إلى رعاية وتأهيل النزلاء بما فيهم فئة (ذوي الإعاقة) خلال فترة قضاء العقوبة داخل المؤسسة، وذلك بهدف تحقيق التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي للنزيل مع المجتمع، وفي سبيل ذلك تقدم المؤسسة عدد من الخدمات لتلك الفئة تتمثل في التالي:
- توفير كراسي متحركة للنزلاء ذوي الإعاقة الحركية لتأمين تنقلاتهم إلى مرافق الخدمات في المؤسسة.
- توفير كتيب يتضمن قانون المؤسسات العقابية والإصلاحية ولائحته التنفيذية بالإضافة إلى كتيب بحقوق وواجبات النزلاء بلغة (برايل).
- تأمين استكمال الدراسة للراغبين في استكمال الدراسة في مختلف المستويات التعليمية وتوفير الكتب الدراسية.
- توفير العلاج المجاني بالإضافة الى خدمات العلاج التخصصية.
- توفير الحق في الثقافة بتزويدهم بالكتب الثقافية والسماح بمشاهدة القنوات التلفزيونية الهادفة.
- توفير الخدمة الاجتماعية بإعداد بحوث حالات اجتماعية يوضح فيها دوافع ارتكاب الجريمة ومعالجة الأسباب والتوصيات المناسبة لطرق التأهيل والإصلاح.
- منح الزيارات والاتصالات الهاتفية التي تربطهم بالعالم الخارجي.
- توفير الوجبات الغذائية الصحية المناسبة لحالة النزيل.

وبشأن التوصيات المقترح تضمينها في البيان الختامي للمنتدى نوصي بالتالي:

- أهمية تحديد الجهة المعنية بالدولة التي تتولى إصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لما نص عليه بأحكام القانون رقم (2) لسنة 2004، نظراً لأهميتها في تخصيص الوظائف وتحديد برامج التأهيل والتدريب ومنح علاوة ذوي الإعاقة لمستحقيها
- دعوة المؤسسات المحلية المختصة في خدمات ذوي الإعاقة بأن يكون لها دور أكبر في رعاية فئة النزلاء من ذوي الإعاقة، وذلك لإبراز اهتمام الدولة برعاية هذه الفئة التي تحتاج الى دعم ورعاية دائمة.

العرض التقديمي لورقة العمل

وزارة الداخليـــــــة
Ministry of Interior
State of Qatar • دولـــة قطـــر

تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الشرطة

محاور العرض

• تُولي دولة قطر عنايةً خاصةً ورعايةً مُتميزةً للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم شريحةً هامةً من شرائح المُجتمع، وتحقيقاً لذلك أُنشِئت الهيئات والمُؤسسات المعنية من أجل رعاية مصالحهم وتقديم الخدمات والتسهيلات التي تُمكّنهم من الاعتماد على أنفسهم وتأدية دورهم الفاعل في المجتمع بالصورة المرجوّة.

الخدمات المقدمة من وزارة الداخلية لفئة ذوي الإعاقة

• حرصت وزارة الداخلية على توفير المُتطلبات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك تفعيلاً لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2004م وفي إطار اختصاصاتها، بما يضمن تيسير وصولهم لتلك الخدمات بصورةٍ مُيسّرةٍ وذلك من خلال إعفائهم من رسوم العديد من الخدمات التي تُؤدّيها الوزارة والشهادات التي تُصدِرها بناءً على قرار وزير الداخلية رقم (17) لسنة 2008م، وكذلك تخصيص مواقف ومرافق خاصّة بهذه الفئة في مُختلف المُؤسسات وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنيّة بالدولة.

مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بوزارة الداخلية

تمّ إنشاء (مكتب شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة) بإدارة الموارد البشرية عام 2007م بناءً على توجيهات معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والذي يتولّى القيام بكافّة شؤون تلك الفئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة سعياً لتحقيق سياسة وزارة الداخلية في الإشراف وتقديم أفضل الخدمات لهم ويختص المكتب بالتالي:

1- توفير فرص العمل لذوي الإعاقة بما يتناسب مع قُدراتهم الحركية والذهنية ومُؤهلاتهم العلمية
2- إعداد الخطة السنوية لتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة والمُتعاملين معهم
3- التنسيق مع إدارات وزارة الداخلية لتطوير وتحسين الخدمات المُقدَّمة للأشخاص ذوي الإعاقة
4- تنظيم مُحاضرات لموظفي إدارات وزارة الداخلية للتعريف بكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة
5- توفير التكنولوجيا المُساعِدة لفئة ذوي الإعاقة والتي تُعينهم على أداء المهام المُوكلة لهم

الخدمات المُقدَّمة لفئة ذوي الإعاقة عبر موقع الوزارة الإلكتروني

1- تخصيص عدد من النوافذ الإلكترونية تُقدِّم من خلالها الخدمات اللازمة لفئة ذوي الإعاقة، منها على سبيل المثال (خدمة الإعفاء من بعض الرسوم، خدمة آمر، خدمة توظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة، وغيرها).

2- تمّ إضافة عدد من الخصائص والميّزات ذات الصلة بتهيئة الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية لمُلاءمته للأشخاص ذوي الإعاقة.

خدمة طوارئ الصم (992)

1- خدمةٌ خاصةٌ بذوي الإعاقة السمعية تُتيح لهم الاتصال على الرقم (992) في حالة حدوث حالات طارئة لهم وتقديم الدعم اللازم من خلال تقنية الاتصال المرئي (الفيديو) لشرح الحالة الطارئة والتحدث بلغة الإشارة.

2- تمّ توظيف عدد من فئة الصم للرد على نظرائهم في حالة البلاغات الطارئة كما تم تدريب العديد من مُوظفي قسم خدمات الطوارئ على لغة الإشارة.

3- تُعتبر دولة قطر من أوائل الدول الرائدة في تقديم هذه الخدمة حيث تحتل المرتبة الأولى على مُستوى الشرق الأوسط، ولقد حصلت هذه الخدمة على جائزة التميّز الذهبي للخدمات الذكية (وسام الاستحقاق الذهبي)

دور المؤسسات العقابية والإصلاحية في تأهيل النزلاء من فئة ذوي الإعاقة وتمكينهم من الاندماج مجدداً في المجتمع

- رعاية وتأهيل النزلاء بما فيهم فئة (ذوي الإعاقة) خلال فترة قضاء العقوبة داخل المُؤسسة
- توفير كراسي مُتحركة للنزلاء ذوي الإعاقة الحركية لتأمين تنقلاتهم داخل مرافق الخدمات في المُؤسسة
- توفير كُتيّب يتضمَّن قانون تنظيم المُؤسسات العقابية والإصلاحية ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى كُتيّب حول حقوق وواجبات النزلاء بلغة (برايل)
- تأمين استكمال الدراسة للراغبين بذلك في مُختلف المُستويات التعليمية وتوفير الكتب الدراسية
- توفير العلاج المجاني بالإضافة الى خدمات العلاج التخصصية
- توفير الحق في الثقافة بتزويدهم بالكتب التثقيفية والسماح بمُشاهدة القنوات التلفزيونية الهادفة
- توفير الخدمة الاجتماعية بإعداد بحوث حالات اجتماعية يُوضَّح فيها دوافع ارتكاب الجريمة ومُعالجة الأسباب والتوصيات المُناسبة لطرق التأهيل والإصلاح
- منح الزيارات والاتصالات الهاتفية التي تربطهم بالعالم الخارجي
- توفير الوجبات الغذائية الصحية المُناسبة لحالة النزيل

ورقة عمل الدكتورة / هنادي الحمد [8]

المديـر الطبـي لمستشـفى الرميلـة ومركـز قطـر لإعـادة التأهيـل - مؤسسـة حمـد الطبيـة - وزارة الصحـة العامـة

بعنوان "تحقيق حقوق ذوي الإعاقة في الوصول إلى الرعاية الصحية في دولة قطر: واقع و طموحات"

ملخص العرض

1- تتناول هذه الكلمة مسألة تحقيق حقوق ذوي الإعاقة في الوصول إلى الرعاية الصحية في دولة قطر. وستعرف المشاركون على الإطار القانوني والاستراتيجي الذي يدعم هذا الهدف، بما في ذلك قانون رقم 2 لعام 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أنشئ لحماية حقوقهم وضمان توفير الخدمات الضرورية.

2- واستراتيجية الصحة الوطنية لعام 2018-2022 التي تعكس التزامنا بتحقيق الصحة والرفاهية لجميع المواطنين، بما في ذلك ذوي الإعاقة، هذه الاستراتيجية تعمل على تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية عبر مجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق الصحية.

3- سيسلط الأضواء أيضًا على الأولويات الحالية لتحسين الصحة والرفاهية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلاد.

4- سيتم استعراض دور مركز قطر للتأهيل ومركز المها للرعاية التخصصية للأطفال في تحسين وتوفير الخدمات الصحية لذوي الإعاقة، و الدور المهم في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية لذوي الإعاقة.

5- سيتناول أيضًا إجراءات الوقاية من حدوث الإعاقة من خلال تطبيق إجراءات الوقاية الفعالة، يمكننا تقليل انتشار الأمراض والحد من مضاعفاتها التي يمكن أن تؤثر سلبًا على صحة ذوي الإعاقة.

6- والتدابير المتخذة للتعامل مع تحديات فيروس كورونا حيث نجد أنه من المهم أيضًا التعامل بحكمة وفعالية مع هذا التحدي الصحي، ولذلك قدمت دولة قطر إجراءات ملموسة لمواجهة جائحة كورونا وضمان وصول ذوي الإعاقة إلى الرعاية الصحية المناسبة.

7- سيشمل المناقشات أيضًا الطموحات المستقبلية لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة في مجال الرعاية الصحية في قطر وتطوير استراتيجيات مستدامة لتحقيق هذه الأهداف.

8. تم ترشيحها كرئيس للمركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية المعني بالشيخوخة الصحية والخرف الذي تم انشاءه مؤخراً.

العرض التقديمي لورقة العمل

وزارة الصحـــــة العامـــــة
Ministry of Public Health
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الواقع والطموحات
تحقيق حقوق ذوي الإعاقة في الوصول الى الرعاية الصحية في دوله قطر

الحق في الرعاية الصحية

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
المصادقة

قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة
- المادة رقم ٢
- المادة رقم ٣

وزارة الصحة العامة

تعزيز الوصول للرعاية الصحية الشاملة

تحسين الصحة والرفاهية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
٣ مشاريع

إزالة العوائق وتحسين الوصول الى الخدمات الصحية

- يعالج هذا المشروع العوائق السلوكية والمادية والنظامية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة عند محاولتهم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

- ويهدف إلى إزالة الحواجز وتحسين الوصول إلى الخدمات والبرامج الصحية (الرعاية الصحية الشاملة).

الأنشطة والمخرجات الرئيسية

SN 2.2

معايير ترخيص منشآت الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة

SN 2.2

برنامج تدريب ذوي الإعاقة للقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية

SN 2.3

السياسات والمبادئ التوجيهية والمسارات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

- ومن الأمور الأساسية لهذا المشروع التغلب على التحديات المحددة التي تواجه جودة الرعاية الصحية التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة، بما في ذلك الخلفية المعرفية للعاملين في المجال الصحي ومواقفهم وممارساتهم.

- الهدف هو تطوير الخبرة في مجال تخصص الإعاقة، والحصول على قوة عاملة ماهرة في مجال الرعاية الصحية، وبناء قدرات الأشخاص العاديين الذين يعملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة (تحسين المعرفة العامة ومواقف العاملين في الرعاية الصحية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة).

مخرجات أخرى ساهمت في تعزيز سبل الوصول:

- نظام التسجيل الالكتروني (Cerner powerform)
- المبادئ الإرشادية السريرية للتشخيص المبكر والمعالجة والوقاية من الإعاقة عند الاطفال
- المسار السريع للخدمات الصحية (مراكز الصحية الأولية ومؤسسة حمد الطبية)

مستشفى الرميلة
Rumailah Hospital

مؤسسة حمد الطبية
Hamad Medical Corporation

مركز قطر لإعادة التاهيل
Qatar Rehabilitation Institute

الإجراءات المتخذة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة اثناء جائحه كورونا

- إرشادات بشأن استشفاء الأشخاص ذوي الإعاقة المؤكد إصابتهم بفيروس كوفيد-19
- عمل فيديوهات توعوية للتعامل مع المعينات والاجهزة المختلفة المستخدمة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة
- الاستشارات الطبية والجلسات التاهيلية باستخدام برامج التيليهيث

الوقاية

- الكشف المبكر عن الإعاقات والاضطرابات النمائية
- حملات التوعية الإعلامية
- الفحص المبكر لأمراض الشيخوخة

الطموحات

- مسجل وطني للإعاقة
- فريق وطني متخصص بالإعاقة
- الدعم النفسي للأشخاص وعائلاتهم
- تعزيز البحوث في مجال الإعاقة
- تحسين جودة الدعم النفسي المستمر
- تعزيز البحوث لتحسين جوده الحياة
- إنشاء آلية رصد لتقييم ومتابعة خطط واليات العمل في المجال

يرجى مسح الرمز لمشاهدة الفيديو

ورقة عمل السيدة/ ظبية أحمد البوعينين [9]

مدير إدارة الترشيح والإحلال - ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

بعنوان "انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل"

إن مـكان ذوي الإعاقـة، ضمـن رؤيـة قطـر الوطنيـة 2030، بـارز لا تخطئـه العيـن، إدراكًا مـن الدولـة لقـدرات هـذه الفئـة وحقوقهـا فـي آن معًا. إذ صادقـت الدولـة علـى اتفاقيـة حقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة عـام 2008، عـلاوة علـى إصدارهـا عـددًا مـن القوانيـن منـذ مطلـع الألفيـة تضمنـت حظـر التمييـز ضـد الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وفـي المقابـل، وأكـدت علـى حقوقهـم فـي التعليـم وإعـادة التأهيـل والتوظيـف.

يحـرص ديـوان الخدمـة المدنيـة والتطويـر الحكومـي علـى وجـود تدابيـر وبرامـج وخطـط لدعـم جهـود الجهـات الحكوميـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي لتوظيـف الأشـخاص ذوي الإعاقـة القادريـن علـى العمـل، وتمكينهـم مـن الانـدماج فـي سـوق العمـل، ورفـع نسـبة التوظيـف عبـر تذليـل العقبـات، وإتاحـة السـبل كافـة ليكونـوا أعضـاء فاعليـن فـي المجتمـع.

ولتحقيـق ذلـك، يمـارس ديـوان الخدمـة المدنيـة والتطويـر الحكومـي اختصاصاتـه التـي تشـمل تخطيـط برامـج التوجيـه والإرشـاد المهنـي فـي القطـاع الحكومـي للباحثيـن عـن عمـل ومـن بينهـم الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وتحديـد الإجـراءات المتبعـة فـي ذلـك، وترشـيح المسـجلين علـى الوظائـف فـي القطـاع الحكومـي عبـر منصـة تنسـيق الوظائـف "كـوادر"، ومتابعـة تعيينهـم.

مـن خـلال منصـة "كـوادر" يمكـن للأشـخاص، ومـن بينهـم ذوي الإعاقـة، التسـجيل فـي المنصـة لتقديـم طلـب توظيـف مـع إرفـاق المسـتندات المطلوبـة. حيـث يتـم تدقيـق طلبـات المتقدميـن ذوي الإعاقـة بالتعـاون مـع وزارة التنميـة الاجتماعيـة والأسـرة للتأكـد مـن وجـود بطاقـة لـذوي الإعاقـة صـادرة عـن الجمعيـة القطريـة لـذوي الإعاقـة، إضافـة إلـى تقريـر طبـي صـادر عـن إدارة التأهيـل الطبـي مـن مؤسسـة حمـد الطبيـة حـول حالـة الفـرد ليتسـنى ترشـيحهم للوظائـف. توفّـر الجهـات الفـرص الوظيفيـة لـذوي الإعاقـة تفعيـلًا لدورهـا فـي دمـج شـريحة قـادرة علـى القيـام بـدور فاعـل فـي تحقيـق رفاهيـة المجتمـع، وتجـري مـع أفرادهـا مقابـلات شـخصية للتأكـد مـن مـدى مناسـبة الوظيفـة لهـم بنـاءً علـى قدراتهـم.

وانطلاقًـا مـن حـرص ديـوان الخدمـة المدنيـة والتطويـر الحكومـي علـى توفيـر فـرص عمـل للباحثيـن مـن ذوي الإعاقـة، خصـص يومًـا مهنيًـا لتوظيـف ذوي الإعاقـة عـام 2022، شـارك فيـه 35 باحثًـا عـن عمـل، وتـم توظيـف 30 منهـم.

وفـي عـام 2023، تـم حصـر جميـع الجهـات الحكوميـة التـي تسـري عليهـا المـادة رقـم (5) مـن القانـون رقـم (2) لسـنة 2004، والتحقـق مـن اسـتيفاء النسـب المطلوبـة، وبالتنسـيق مـع الجهـات التـي لـم تسـتوف النسـب تـم الترشـيح المباشـر، وبنـاءً عليـه تـم تعييـن 23 باحثًـا حتـى تاريخـه.

ويتطلـع ديـوان الخدمـة المدنيـة والتطويـر الحكومـي إلـى اسـتيفاء النسـب المطلوبـة مـن تعيينـات ذوي الإعاقـة فـي القطـاع الحكومـي لإتاحـة فـرص عادلـة لهـم ودمجهـم فـي سـوق العمـل بمـا يفسـح الطريـق أمـام جميـع فئـات المجتمـع للمسـاهمة فـي تحقيـق تقدمـه وازدهـاره.

وفـي الختـام، نؤكـد حـرص ديـوان الخدمـة المدنيـة والتطويـر الحكومـي علـى تفعيـل مفهـوم الشـراكة مـع القطـاع الحكومـي لدعـم ذوي الإعاقـة للانخـراط فـي العمـل، وذلـك بالتنسـيق المسـتمر مـع الجهـات ذات الصلـة فـي عمليـة ترشـيح الباحثيـن عـن عمـل مـن ذوي الإعاقـة، وتعيينهـم وفقًـا للاشـتراطات الوظيفيـة للجهـات كافـة لضمـان التوافـق بيـن الوظائـف والمرشـحين لهـا.

9. - من خريجات جامعة قطر وحاصلة على شهادة برنامج القيادات.
- خبرة عملية لمدة 20 سنة.
- العمل في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في عام 2003 ثم الانتقال الى وزارة التنمية الإدارية.
- حاليًا تشغل منصب مدير ادارة الترشيح والإحلال في ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

العرض التقديمي لورقة العمل

جهود دولة قطر لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة

صادقت الدولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008.

دور ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي

ضمن تخطيطه لبرامج التوجيه الإرشاد المهني للباحثين عن عمل في القطاع الحكومي، يشمل ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويحدد الإجراءات المتبعة في ذلك، ومنها ترشيح المسجلين على الوظائف في القطاع الحكومي عبر منصة تنسيق الوظائف "كوادر"، ومتابعة تعيينهم.

من خلال منصة "كوادر" يمكن للأشخاص، ومن بينهم ذوي الإعاقة، التسجيل في المنصة لتقديم طلب توظيف مع إرفاق المستندات المطلوبة. حيث يتم تدقيق طلبات المتقدمين ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة للتأكد من وجود بطاقة لذوي الإعاقة صادرة عن الجمعية القطرية لذوي الإعاقة، إضافة إلى تقرير طبي صادر عن إدارة التأهيل الطبي من مؤسسة حمد الطبية حول حالة الفرد ليتسنى ترشيحهم للوظائف.

توفّر الجهات الفرص الوظيفية لذوي الإعاقة تفعيلًا لدورها في دمج شريحة قادرة على القيام بدور فاعل في تحقيق رفاهية المجتمع، وتجري مع أفرادها مقابلات شخصية للتأكد من مدى مناسبة الوظيفة لهم بناءً على قدراتهم.

خصص ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي يومًا مهنيًا لتوظيف ذوي الإعاقة

2022

- حيث شارك **35** باحثًا عن عمل وتم توظيف **30** باحثًا منهم.

حصر ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي في عام 2023 جميع الجهات الحكومية التي تسري عليها المادة رقم (5) من القانون رقم (2) لسنة 2004،

وتحقق من استيفاء النسب المطلوبة، وبالتنسيق مع الجهات التي لم تستوف النسب تم الترشيح المباشر، وبناء عليه تم تعيين 23 باحثًا حتى تاريخه من ذوي الإعاقة.

يتطلع ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي إلى استيفاء النسب المطلوبة من تعيينات ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي لإتاحة فرص عادلة لهم ودمجهم في سوق العمل بما يفسح الطريق أمام جميع فئات المجتمع للمساهمة في تحقيق تقدمه وإزدهاره.

ورقة عمل السيدة/ نجلاء الخليفي [10]

رئيس قسم تخطيط التنمية الاجتماعية - جهاز التخطيط والإحصاء

بعنوان "دور جهاز التخطيط والاحصاءفي جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالإعاقة وتقييم التنفيذ والرصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني"

محاور العرض

- رؤية قطر الوطنية واهتمامها بالأشخاص من ذوي الإعاقة
- نبذة عن التخطيط الوطني في دولة قطر
- الإحصاء و ذوي الإعاقة
- الوضع الراهن وأبرز التحديات في قطاع ذوي الإعاقة
- التوصيات

رؤية قطر الوطنية 2030

تم إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 لتكون بمثابة خريطة طريق واضحة لمستقبل قطر والتي تهدف الى:

- تزويد صانع القرار بدليل عام وشامل لعملية اتخاذ القرارات.
- بناء أساس لتطوير الاستراتيجيات المستقبلية في دولة قطر.
- تحقيق التكامل والتنسيق في الجهود والأنشطة التخطيطية في الدولة مستقبلا.
- تحريك التصورات للتفكير في مستقبل دولة قطر في جميع المجالات.
- تشجيع المشاركة الواسعة في رسم الصورة المستقبلية لدولة قطر.

تمت الموافقة على رؤية قطر 2030 بالقرار الأميري رقم (44) لسنة 2008، وهي تستند على الآتي:

- المبادئ التوجيهية لدستور قطر الدائم
- مشاورات مكثفة مع مختلف فئات المجتمع القطري
- توجيهات القيادة السياسية وتصميمها
- دراسة وتكييف أفضل الممارسات الإقليمية والدولية

10. بكالوريوس علم اجتماع من جامعة قطر وخريجة مركز قطر للقيادات. ساهمت في إعداد استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى والثانية لدولة قطر في مجالات التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية. اضافة الى ذلك ضمن عملها في جهاز التخطيط والاحصاء، تعمل كجزء من فريق عمل إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية لدولة قطر التي تصدر بالشراكة مع مكتب الامم المتحدة الانمائي وابرزها التقرير الرابع بعنوان : "تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الحق في التنمية". شاركت نجلاء في لجان وطنية عديدة لإعداد تقارير حقوقية منها تقرير دولة قطر المقدم للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وتقرير دولة قطر المقدم للجنة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة السيداو التابعة للأمم المتحدة. وتقارير فرعية أخرى خاصة بالحق في التنمية.

اهتمام رؤية قطر الوطنية بالأشخاص من ذوي الإعاقة

تسعى رؤية قطر الوطنية 2030 إلى بناء مجتمع آمن ومطمئن ومستقر وتلتزم بحزم بتحقيق مستقبل مزدهر وحيوي للبلاد. كما أن تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة وتطوير البيئة المناسبة لهم في جميع المجالات هو محور مشترك واساسي بين ركائز الرؤية الأربعة.

اتساق عملية التخطيط في الدولة

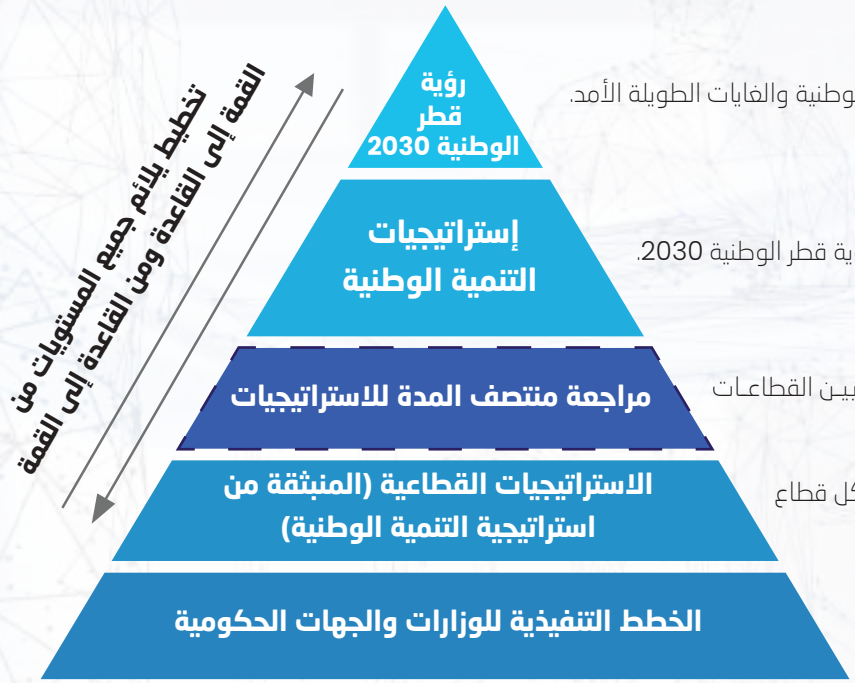

- تُحدد القيم الوطنية والغايات الطويلة الأمد.
- تُحدد المبادرات الوطنية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.
- تستفيد من الدروس وتحقق المواءمة بين القطاعات والمبادرات الوطنية
- تُحدد الأولويات القطاعية بشكل مفصل لكل قطاع
- تُحدد الخطط الوزارية المُعَدَّة لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية

استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق رؤية قطر

توضح رؤية قطر الوطنية 2030
أهداف التنمية الوطنية الطويلة الأمد

تحدد استراتيجيات التنمية الوطنية البرامج والمشاريع التي تساعد على تحقيق اهداف رؤية قطر الوطنية 2030

تم تدشينها
في أكتوبر 2008

تم تدشينها
في مارس 2011

تم تدشينها
في مارس 2018

استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة

يتم العمل عليها حالياً

أهمية الإحصاءات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لقد جاءت رؤية قطر 2030 لتؤكد أهمية الإحصاءات الرسمية والبيانات في التخطيط المبني على الأدلة وتطوير السياسات والتشريعات بناء على البيانات التي يوفرها جهاز التخطيط والإحصاء.

- اعتمدت استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى 2011 – 2016 والثانية 2017 – 2022 والثالثة 2023 – 2030 بشكل تام على ما توفر من معلومات مستقاة من الإحصاءات والبيانات في تحليل الواقع وتحري الفجوات ومن ثم تحديد النتائج المطلوب الوصول إليها، وتحديد مؤشرات القياس التي تساهم في تقييم وقياس التقدم المحرز.
- مساعدة المشرعين على تحري مناطق القوة والضعف لكافة شرائح المجتمع، عبر الإحصاءات.
- تبنت دولة قطر بشكل واضح الاستناد إلى الإحصاءات في رصد وتحليل وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة بمكوناتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية،
- كون جهاز التخطيط والاحصاء المصدر الرسمي لجميع البيانات والعمليات الإحصائية لدولة قطر، يوفر خدمة توفير البيانات الإحصائية من خلال الموقع الإلكتروني بحيث تكون متاحة لكافة فئات المجتمع مع سهولة الحصول والوصول

قوانين وتشريعات

دراسات وبحوث

سياسات واستراتيجيات

إن تحري موثوقية وسرية الإحصاءات والبيانات قد نظمت وفقا للقانون رقم (2) لسنة 2011 والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بما يتوافق والمعايير العالمية والتي تضمن حقوق الأشخاص وسرية المعلومات وضوابط حفظ المعلومات وفق أسس تحفظ لكافة الشرائح حقوقهم وكرامتهم. وفي إطار تطور عمل الجهاز تم التعديل عليه بالقانون رقم (4) لسنة 2015.

جهاز التخطيط والإحصاء و بيانات ذوي الإعاقة

يصدر جهاز التخطيط والإحصاء فصل إحصائي ضمن المجموعة الإحصائية عن ذوي الإعاقة ،يتضمن بيانات عن المسجلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والنوع والجنسية والفئات العمرية ،كما يتم طلب هذه الإحصاءات بشكل سنوي لتعكس الجهد المقدم من الدولة والهيئات تجاه هذه الفئة، كذلك يحتوي هذا الفصل على بيانات عن المشتغلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب المهنه والنوع والجنسية، كما يضم هذا الفصل ذوي الصعوبات من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2020.

مصدر البيانات:

- وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي (مصدر إطار المراكز الخاصة)
- مراكز ذوي الإعاقة في الدولة
- مستشفى الرميلة ومركز قطر لإعادة التأهل
- الإتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة

مصادر بيانات ذوي الإعاقة

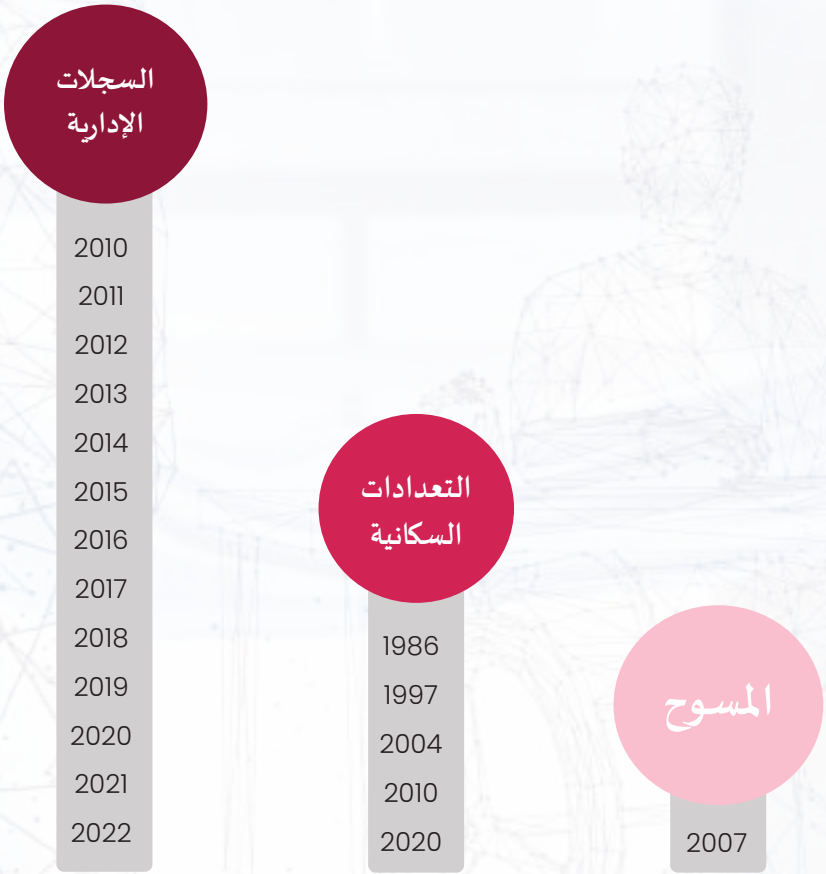

للإطلاع على فصل ذوي الإعاقة بالتفاصيل يمكنكم زيارة موقع جهاز التخطيط والاحصاء على الرابط التالي :
www.psa.gov.qa

الوضع الراهن للأشخاص من ذوي الإعاقة وأبرز التحديات

القدرات المؤسسية	رأس المال البشري	18 عاما فما فوق	التنشيط الاجتماعي والاقتصادي	حوكمة القطاع
• فجوات في الطاقة الاستيعابية للطلاب في قطاع التعليم المتخصص فجوات الطاقة الاستيعابية للمدارس/ المقاعد المخصصة للدمج في التعليم. • نقص في مراكز التعليم والتأهيل. • التكلفة العالية للتعليم والتأهيل في مراكز القطاع الخاص • عدم توفر مؤسسات التأهيل والمراكز المتخصصة للإعاقات الشديدة والخطرة	• الكفاءات التخصصية في مجال الخدمة والعمل الاجتماعي والنفسي والاستشاري • لا يوجد ترخيص مهني معتمد	• لا توجد مراكز تأهيل متخصصة لمن هم فوق ال 17 عاما • لا توجد مراكز ترفيه متخصصة لمن هم فوق ال17 عاما	• مشاركة ضعيفة في سوق العمل • ضعف برامج التأهيل المقدمة	• غياب جهة مركزية خاصة بذوي الإعاقة • تشتت الجهود وصعوبة الحصول على الخدمات

التوزيع النسبي لذوي الإعاقة حسب الجنسية و البلدية

• تمثل بلدية الدوحة 32٪ من ذوي الإعاقة بينما تتمثل بلدية الريان 39٪، الوكرة 10٪ و18٪ بقية البلديات وذلك حسب اخر تعداد يشمل بيانات عن ذوي الإعاقة.

الأفراد ذوي الصعوبات حسب الجنسية والبلدية
PEOPLE WITH DIFFICULTIES BY NATIONALITY, AND MUNICIPALITY

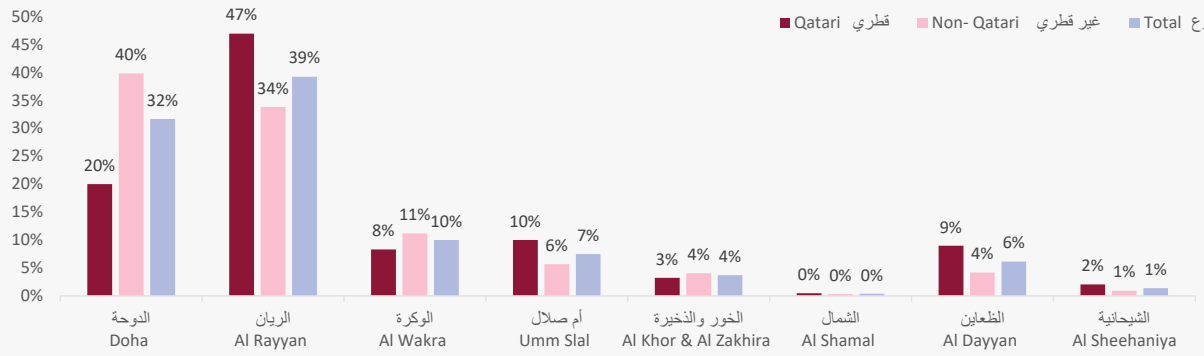

المصدر: تعداد عام 2020 جهاز التخطيط والاحصاء

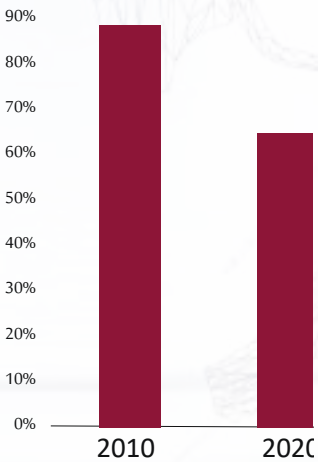

في عام 2010، كان 86٪ من ذوي الإعاقة مسجلين في مراكز متخصصة، لكن هذه النسبة انخفضت في عام 2020 إلى 65٪. هذا وفي حساب الحالات المرصودة من ذوي الإعاقة في قطاع التعليم 900 مقعد مقابل الحاجة إلى 4000 مقعد. وسيزيد هذا النقص في القدرات مع تحسن قدرات تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة.

القدرات المؤسسية

• فجوات في الطاقة الاستيعابية للطلاب في قطاع التعليم المتخصص
• فجوات الطاقة الاستيعابية للمدارس/ المقاعد المخصصة للدمج في التعليم.
• نقص في مراكز التعليم والتأهيل.
• التكلفة العالية للتعليم والتأهيل في مراكز القطاع الخاص
• عدم توفر مؤسسات التأهيل والمراكز المتخصصة للإعاقات الشديدة والخطرة

الوضع الراهن للأشخاص ذوي الإعاقة وأبرز التحديات

رأس المال البشري

- الكفاءات التخصصية في مجال الخدمة والعمل الاجتماعي والنفسي والاستشاري
- لا يوجد ترخيص مهني معتمد

ويشمل ذلك الكفاءات التخصصية في مجال الخدمة والعمل الاجتماعي والنفسي والاستشاري والتخاطب والشهادات التخصصية الأخرى. مما يتطلب بناء القدرات لسد الخدمة في كافة احتياجات ذوي الإعاقة، وتصميم ادلة إرشادية تشمل معايير التوظيف واستقطاب الكفاءات والترخيص المهني المعتمد في المجال، والرقابة على القطاع الخاص وتحديد معايير منح التراخيص للعمل

18 عاما فما فوق

- لا توجد مراكز تأهيل متخصصة لمن هم فوق ال 17 عاما
- لا توجد مراكز ترفيه متخصصة لمن هم فوق ال17 عاما

"يعد الشباب ذوو الإعاقة من بين الفئات الأكثر تهميشا وفقرا بين الشباب في العالم، وهم أكثر عرضة لمواجهة فوارق اجتماعية واقتصادية ومدنية حادة مقارنة بأولئك الذين لا يعانون من إعاقات، حتى في البلدان المتقدمة. بالنسبة للعديد من الشباب ذوي الإعاقة، يعتبر الاستبعاد والعزلة وسوء المعاملة، فضلاً عن الافتقار إلى الفرص التعليمية والاقتصادية، بمثابة تجارب يومية"
اليونيسف، 2013

التنشيط الاجتماعي والاقتصادي

- مشاركة ضعيفة في سوق العمل
- ضعف برامج التأهيل المقدمة

ذوو إعاقة نشطون اقتصاديا (٪) في بلدان مختلفة

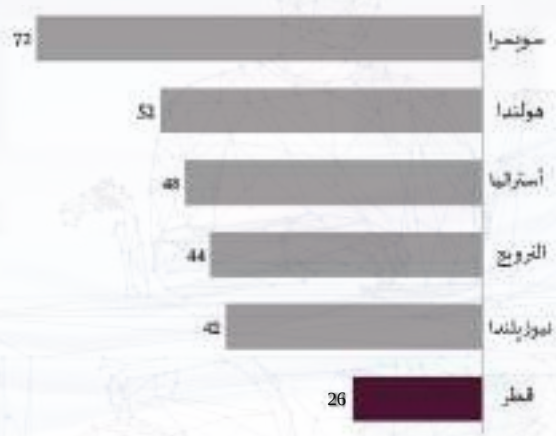

التوزيع النسبي للسكان من ذوي الإعاقة حسب العلاقة بسوق العمل

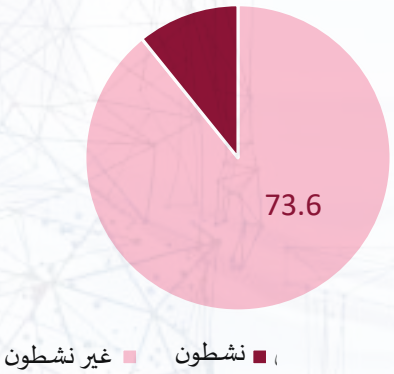

حوكمة القطاع

- غياب جهة مركزية خاصة بذوي الإعاقة
- تشتت الجهود وصعوبة الحصول على الخدمات

مقارنة دولة قطر مع بعض اقرانها من دول الخليج العربية حول حوكمة القطاع

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة – وزارة الصحة العامة - وزارة التربية والتعليم – قطر للعمل الاجتماعي- الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة (...وأخرى)

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

تحديات جهاز التخطيط والإ حصاء في مجال الإعاقة

- صعوبة الحصول على بيانات مكتملة ونهائية ومصنفة حسب نوعية الإعاقات ومسبباتها وتشخيص الحالة
- ضعف التواصل بين منتجي البيانات وواضعي السياسات وتقديم الخدمات على مستوى الأجهزة العاملة في قطاع التنمية الاجتماعية.
- ضعف التواصل مع أصحاب المصلحة في القطاع العام والمشترك والخاص مما يؤدي إلى ضعف او غياب آليات التقصي والمتابعة والتقييم وإثراء البيانات والمؤشرات الإحصائية واهمية ذلك في التغذية الراجعة للتخطيط وبناء السياسات
- إن بعض المشكلات الاجتماعية مثل تلك التي تحيط بذوي الإعاقة تحتاج مزيج من أساليب التحليل النوعية والكمية مما يتطلب تبني أساليب مختلطة لكشف أي تناقضات او تباينات تتطلب إعادة فحص البيانات وعمليات التحليل
- حفظ وحماية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة متفرقة بين عدة وزارات ومؤسسات مع عدم توفر منصة موحدة للبيانات المفتوحة.

التوصيات

- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن الربط الاليكتروني بين منتجي البيانات وجهاز التخطيط والإحصاء ومقدمي الخدمات.
- تطوير المؤشرات الإحصائية وفق أطر زمنية متعددة، بالاتساق مع متطلبات تنفيذ ورصد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وتحقيق رؤية قطر 2030.
- أهمية رصد المتغيرات لذوي الإعاقة في فترات بين 3- 5 سنوات.
- تطوير البنى المؤسسية العاملة في مجال التخطيط وجمع وتحليل البيانات على مستوى القطاعات الحكومية وغير الحكومية لضمان تكامل العملية الإحصائية ودقتها.
- الاهتمام بالدراسات التطبيقية والميدانية للرصد المستمر، ومعالجة الظواهر والمشاكل الاجتماعية.

للإطلاع على فصل ذوي الإعاقة بالتفاصيل
واستراتيجيات التنمية الوطنية
يمكنكم زيارة موقع جهاز التخطيط والاحصاء على الرابط التالي:
www.psa.gov.qa

اليوم الثاني الجلسة الثالثة

السيد/ عباد وليد الشمالي

عضو مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين
رئيس الجلسة

- مستشار قانوني في مركز سدرة للطب
- عضو في المركز القطري الثقافي للمكفوفين
- خريج ماجستير قانون خاص من جامعة قطر
- خريج بكالوريوس قانون من جامعة قطر
- لاعب في المنتخب الوطني لكرة الهدف للمكفوفين

السيدة/ هلا العلي

خبير قانوني - إدارة التعاون الدولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
مقرر الجلسة

ورقة عمل السيد/ محمد الفهيدة [11]

مسؤول الإعلام والنشر - مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى)

بعنوان "دور التكنولوجيا والذكاء الصناعي في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم وتمكينهم من العيش المستقل وادماجهم في المجتمع"

المقدمة

يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على تحقيق فوائد كبيرة للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف جوانب حياتهم. فيما يلي بعض الفوائد الرئيسية للذكاء الاصطناعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

1- التواصل المساعد: يمكن لأدوات الاتصال المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تساعد الأفراد الذين يعانون من إعاقات في الكلام أو التواصل على التعبير عن أنفسهم بشكل أكثر فعالية. يمكن لهذه الأدوات تحويل النص إلى كلام، أو الكلام إلى نص، أو حتى تمكين الاتصال من خلال الإيماءات أو حركات العين.

2- المساعدة على التنقل: يمكن للأجهزة والتقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل الهياكل الخارجية والأطراف الاصطناعية الروبوتية، أن تعزز قدرة الأفراد ذوي الإعاقات الجسدية على الحركة. يمكن لهذه التقنيات أن تمكنهم من المشي وتحريك الأشياء وأداء المهام المختلفة بشكل أكثر استقلالية.

3- دعم الإعاقة البصرية: يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الأفراد الذين يعانون من إعاقات بصرية من خلال توفير التعرف على الأشياء في الوقت الفعلي، ووصف المشهد، وتوجيهات التنقل من خلال الإشارات السمعية. وهذا يساعدهم على التنقل في محيطهم بثقة أكبر واستقلالية.

4- الدعم المعرفي: يمكن للأشخاص ذوي الإعاقات الإدراكية الاستفادة من التطبيقات والأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والمصممة لتوفير التذكيرات وإدارة الجدول الزمني والمساعدة في المهام. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في التغلب على تحديات الذاكرة وتعزيز التنظيم والاستقلالية.

5- التعليم والتعلم: يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص تجارب التعلم للطلاب ذوي الإعاقة، وتكييف المحتوى وطرق التدريس مع الاحتياجات الفردية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تكافؤ الفرص ومساعدة الطلاب على الوصول إلى التعليم بطريقة تناسب أنماط التعلم الخاصة بهم.

6- المحتوى الذي يمكن الوصول إليه: يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء التسميات التوضيحية والعناوين الفرعية والنص البديل للصور ومقاطع الفيديو تلقائيًا، مما يجعل المحتوى الرقمي في متناول الأفراد الذين يعانون من إعاقات سمعية أو بصرية.

7- الحياة المستقلة: يمكن تخصيص تقنيات المنزل الذكي المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمساعدة الأفراد ذوي الإعاقة في إدارة المهام المنزلية، مثل تشغيل الأضواء وضبط منظمات الحرارة وتشغيل الأجهزة.

8- الرعاية الصحية وإعادة التأهيل: يمكن للأجهزة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أن تساعد في العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل من خلال تقديم تعليقات في الوقت الفعلي على الحركات، وضمان أداء التمارين بشكل صحيح وتسهيل التعافي بشكل أسرع.

9- فرص العمل: يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في سد الفجوة بين المهارات ومتطلبات العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن للمساعدين الافتراضيين وأدوات العمل عن بعد ومنصات مطابقة الوظائف تسهيل التوظيف والمهام المتعلقة بالعمل.

---

11. حاصل على الباكالوريوس من جامعة قطر بتخصص إعلام من كلية الآداب والعلوم.
شارك في العديد من المؤتمرات الداخلية والخارجية التي تخص حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ومؤتمرات أخرى تعنى بالتكنولوجيا المساعدة.

10- الإدماج الاجتماعي: يمكن للروبوتات الاجتماعية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وتجارب الواقع الافتراضي أن توفر فرصًا للأفراد ذوي الإعاقة للمشاركة في التفاعلات الاجتماعية والتواصل مع أقرانهم والمشاركة في الأنشطة المختلفة.
11- الاستجابة لحالات الطوارئ: يمكن للأجهزة التي تدعم الذكاء الاصطناعي اكتشاف حالات الطوارئ، مثل السقوط أو المشكلات الطبية، وتنبيه مقدمي الرعاية أو خدمات الطوارئ تلقائيًا، مما يضمن المساعدة في الوقت المناسب.
12- واجهات قابلة للتخصيص: يسمح الذكاء الاصطناعي بإنشاء واجهات مستخدم قابلة للتخصيص حسب الاحتياجات الفردية، مما يجعل التكنولوجيا أكثر قابلية للاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقات المتنوعة.
13- الرعاية الصحية التنبؤية: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الطبية للتنبؤ بالاتجاهات الصحية والمضاعفات المحتملة، ومساعدة الأفراد ذوي الإعاقة في إدارة صحتهم بشكل استباقي.
14- علاج النطق واللغة: يمكن للتطبيقات والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي مساعدة الأفراد الذين يعانون من اضطرابات النطق واللغة من خلال توفير التمارين والتعليقات وتتبع التقدم.
15- التمكين والاستقلال: بشكل عام، تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تزويدهم بالأدوات والموارد التي تعزز استقلالهم، وتحسن نوعية حياتهم، وتزيد مشاركتهم في مختلف جوانب المجتمع.

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات هائلة، إلا أن تطويره ونشره يجب أن يتم بشكل مدروس، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، ومخاوف الخصوصية، والحاجة إلى تصميم شامل لضمان أن هذه التقنيات تلبي حقًا احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تمكين الأفراد من ذوي الإعاقة عن طريق الذكاء الاصطناعي

مدروس، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، ومخاوف الخصوصية، والحاجة إلى تصميم شامل لضمان أن هذه التقنيات تلبي حقًا احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

مركز مدى

تأسس مركز مدى عام 2010 كمبادرة لتوطيد معاني الشمولية الرقمية وبناء مجتمع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي الإعاقة . وقد أصبح مدى اليوم مركز الامتياز في النفاذ الرقمي باللغة العربية في العالم، فقد استطعنا أن نحقق لدولة قطر المركز الأول عالمياً في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي. DARE Index لعام 2020 الصادر عن مبادرة الأمم المتحدة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة .G3ict، يعمل المركز عبر شراكات استراتيجية ذكية على تمكين قطاع التعليم لضمان التعليم الشامل، وقطاع المجتمع ليصبح أكثر شمولاً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع التوظيف لتعزيز فرص التوظيف والتطوير المهني وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويحقق المركز أهدافه من خلال بناء قدرات الشركاء ودعم تطوير واعتماد المنصات الرقمية وفق المعايير العالمية للنفاذ الرقمي وتقديم الاستشارات ورفع الوعي وزيادة عدد حلول التكنولوجيا المساعدة باللغة العربية عبر برنامج مدى للابتكار، وذلك لتمكين تكافؤ الفرص لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الرقمي.

الرؤية

تحسين إمكانية نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص من ذوي الإعاقة في قطر والعالم.

الرسالة

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة والعيش بإستقلالية من خلال تعزيز النظام البيئي لنفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على مساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقة في مختلف جوانب حياتهم.
فيما يلي بعض الفوائد الرئيسية للذكاء الاصطناعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

التواصل

يمكن لأدوات التواصل المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تساعد الأفراد الذين يعانون من إعاقات في الكلام أو التواصل على التعبير عن أنفسهم بشكل أكثر فعالية. يمكن لهذه الأدوات تحويل النص إلى كلام، أو الكلام إلى نص، أو حتى تمكين التواصل من خلال الإيماءات أو حركات العين.

المساعدة على التنقل

يمكن للأجهزة والتقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية الروبوتية، أن تعزز قدرة الأفراد من ذوي الإعاقات الجسدية على الحركة. يمكن لهذه التقنيات أن تمكنهم من المشي والتنقل وتحريك الأشياء وأداء المهام المختلفة بشكل أكثر استقلالية.

دعم الإعاقات البصرية

يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الأفراد ذوي الإعاقات البصرية من خلال التعرف على الأشياء في الوقت الفعلي، ووصف المشهد أمامهم، وتوجيهات التنقل من خلال الإشارات السمعية. وهذا يساعدهم على التنقل في محيطهم بثقة أكبر واستقلالية.

الدعم المعرفي

يمكن للأشخاص من ذوي الإعاقات الإدراكية الاستفادة من التطبيقات والأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والمصممة لتوفير التنبيهات وإدارة الجدول الزمني والمساعدة في المهام. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في التغلب على تحديات الذاكرة وتعزيز التنظيم والاستقلالية.

التعليم والتعلم

يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص تجارب التعلم للطلاب من ذوي الإعاقة، وتكييف المحتوى وطرق التدريس مع الاحتياجات الفردية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تكافؤ الفرص ومساعدة الطلاب على النفاذ إلى التعليم بطريقة تناسب أنماط التعلم الخاصة بهم.

المحتوى القابل للنفاذ

يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء التسميات التوضيحية والعناوين الفرعية والنص البديل للصور ومقاطع الفيديو تلقائيًا، مما يجعل المحتوى الرقمي في متناول الأفراد الذين يعانون من إعاقات سمعية أو بصرية.

الحياة المستقلة

تخصيص تقنيات المنزل الذكي المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمساعدة الأفراد من ذوي الإعاقة في إدارة المهام المنزلية، مثل تشغيل الأضواء وضبط منظمات الحرارة وتشغيل الأجهزة الذكية.

الرعاية الصحية وإعادة التأهيل

يمكن للأجهزة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أن تساعد في العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل من خلال إنشاء تقارير في الوقت الفعلي على الحركات، وضمان أداء التمارين بشكل صحيح وتسهيل التعافي بشكل أسرع.

فرص العمل

يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في سد الفجوة بين المهارات ومتطلبات العمل للأشخاص من ذوي الإعاقة ويمكن للمساعدين الافتراضيين وأدوات العمل عن بعد ومنصات مطابقة الوظائف تسهيل التوظيف والمهام المتعلقة بالعمل.

الدمج الاجتماعي

يمكن للروبوتات الاجتماعية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي أن توفر فرصًا للأفراد من ذوي الإعاقة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية والتواصل مع أقرانهم والمشاركة في الأنشطة المختلفة.

الاستجابة لحالات الطوارئ

للأجهزة المدعومة بالذكاء الاصطناعي القدرة على اكتشاف حالات الطوارئ، مثل السقوط أو المشكلات الطبية، وتنبيه مقدمي الرعاية أو خدمات الطوارئ تلقائيًا، مما يضمن تقديم المساعدة في الوقت المناسب.

واجهات قابلة للتخصيص

يسمح الذكاء الاصطناعي بإنشاء واجهات مستخدم قابلة للتخصيص حسب الاحتياجات الفردية، مما يجعل التكنولوجيا أكثر قابلية للاستخدام للأشخاص من ذوي الإعاقة.

الرعاية الصحية

يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات الطبية للتنبؤ بتطور الحالات الصحية والمضاعفات المحتملة، ومساعدة الأفراد من ذوي الإعاقة في إدارة صحتهم بشكل استباقي.

دعم النطق واللغة

التطبيقات والأجهزة المدعومة بالذكاء الاصطناعي قادرة على مساعدة الأفراد الذين يعانون من اضطرابات النطق واللغة من خلال توفير التمارين والتعليقات وتتبع تقدمهم.

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات هائلة، إلا أن تطويره ونشره يجب أن يتم بشكل مدروس، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، ومخاوف الخصوصية، والحاجة إلى تصميم شامل لضمان أن هذه التقنيات تلبي حقًا احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة.

ورقة عمل السيدة/ فاطمة حمد أبوشريدة [12]

رئيس قسم التكنولوجيا المساعدة - مركز النور للمكفوفين

بعنوان "أثر تغير المناخ على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية"

مقدمة

يعتبر تغير المناخ من القضايا المهمة التي تؤثر سلبًا على حياة البشر إجمالا فطبقا لبيانات الأمم المتحدة ستتحمل الدول أعباء تقدر ب 300 مليار دولار سنويا للتكيف مع التغيرات المناخية عالميًا والتي سترتفع إلى 500 مليار بحلول العام 2050.
وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه عادة ما يكون الأثر السلبي أكبر على الفئات الأكثر احتياجا. فسنجد أننا أمام تحدي حقيقي في مجال الإعاقة والخدمات والبرامج المقدمة لهم والذي سيتعاظم مع مرور الوقت إن لم يتم أخذ ذلك الأمر بعين الاعتبار في وضع الخطط المستقبلية.

كذلك فمن الهام الإشارة أن الأشخاص من ذوي الإعاقة عرضة من مرتين إلى أربع مرات لخطر الإصابة أو الوفاة نتيجة الحوادث والكوارث الناتجة عن التغيرات المناخية.

وفيما يلي بعضا من الأمثلة لأهم مظاهر التغيرات المناخية خصوصا في منطقة الخليج

1- ارتفاع درجات الحرارة، في منطقة الخليج بشكل عام ترتفع بها درجات الحرارة صيفا بشكل كبير ومن المتوقع أن ترتفع هذه المعدلات بشكل أكبر في السنوات القادمة.
2- زيادة الأعاصير والعواصف خصوصا العواصف الرملية وتقلبات الطقس، فالمنطقة تتعرض إلى مختلف أنواع العواصف ومع ازدياد التغيرات المناخية من المتوقع أن تزداد تلك الظواهر كماً وحدة.
3- الأمطار الغزيرة والفيضانات وهذا قد يسبب ضررا على البنية التحتية والممتلكات العامة وقد يتسبب في تعطيل الخدمات وأحيانا إجلاء السكان عن بعض المناطق.

أهمية دراسة أثر تغير المناخ على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة

دراسة أثر تغير المناخ على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة تُعدّ من الموضوعات المهمة لعدة أسباب:

1- التأثير المباشر: قد يواجه الأشخاص من ذوي الإعاقة تأثيرات مباشرة من تغير المناخ، مثل الحرارة المفرطة التي قد تؤدي إلى مشاكل صحية خصوصًا لمن يعانون من أمراض مزمنة.
2- الوصول إلى الموارد: قد يصبح الوصول إلى الموارد الأساسية مثل الماء والغذاء أكثر صعوبة، وذلك قد يكون تحديًا خاصًا لذوي الإعاقة.
3- الكوارث الطبيعية: الأشخاص من ذوي الإعاقة قد يواجهون تحديات خاصة أثناء الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الإعصار، حيث قد يكون لديهم صعوبة في الهروب أو الوصول إلى أماكن الإيواء. قد يكون من الصعب إجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة بسرعة وأمان. وقد لا تكون المرافق المؤقتة ملائمة لهم.

12. - ناشطة ومهتمة في مجال الإعاقة البصرية.
- مدرب معتمد في مجال التكنولوجيا المساعدة والتوعية بالنفاذ الرقمي.
- كوتش في العلاقات والأنظمة.

4- النزوح: تغير المناخ قد يؤدي إلى نزوح السكان من مناطقهم، وهذا قد يمثل تحديًا أكبر لذوي الإعاقة الذين قد يواجهون صعوبات في التنقل.
5- الفقر والتهميش: الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يعيشون في ظروف اقتصادية ضعيفة، مما يزيد من تعرضهم للأخطار المتعلقة بتغير المناخ.
6- الاحتياجات الخاصة: في حالات الكوارث، قد يكون من الصعب الحصول على مساعدات معينة، مثل كراسي المقعدين أو الأدوات السمعية، وكذلك مما يواجه ذوي الإعاقة البصرية من تحدي من حيث الوصول لمنطقة الأمانة بسهولة.
7- صعوبة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة قد يواجهون صعوبات في الحصول على معلومات حول المخاطر المتعلقة بتغير المناخ، مثل التحذيرات من الكوارث الطبيعية.
8- الاضطراب النفسي: التغييرات المفاجئة والمستمرة في البيئة المحيطة قد تؤدي إلى اضطرابات نفسية وضغوط عقلية للأشخاص من ذوي الإعاقة.
9- صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية: قد تؤدي التغييرات المناخية إلى انقطاع خدمات الرعاية الصحية أو تقليل قدرتها على الاستجابة، وهذا يمكن أن يكون له تأثيرًا خاصًا على ذوي الإعاقة الذين قد يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة.

الطرق والسياسات لحماية الأشخاص من ذوي الإعاقة في ظل تغير المناخ

من خلال دراسة تأثير تغير المناخ على هذه الفئة، يمكننا وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لحمايتهم وضمان حقوقهم في مواجهة التحديات المستقبلية.

فحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويجب ضمان عدم تجاهلهم أو التمييز ضدهم في مواجهة تحديات تغير المناخ. لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تغير المناخ، يجب النظر في احتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها عند تخطيط الاستجابة للكوارث وفي جميع جوانب السياسات المتعلقة بالتغير المناخي.

الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الآثار السلبية على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في ظل تغير المناخ متعددة ومتشابكة نذكر بعضا منها هنا

1- نقص الوعي والتحصيل المعرفي: قد لا يتم التعرف بشكل كافي على احتياجات وتحديات الأشخاص من ذوي الإعاقة عند الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ.
2- عدم وجود تشريعات واضحة: في بعض الحالات، قد لا تتضمن التشريعات الوطنية أو الإقليمية حماية خاصة للأشخاص من ذوي الإعاقة في سياق التغيرات المناخية.
3- البنية التحتية: قد تكون المرافق والخدمات الأساسية غير مُجهزة للأشخاص من ذوي الإعاقة، مما يصعب من قدرتهم على التكيف مع التغيرات المناخية.
4- نقص في البيانات مما يؤثر على التخطيط والتحضير: عندما لا يتم اعتبار احتياجات ذوي الإعاقة في التخطيط والاستعداد للكوارث المرتبطة بتغير المناخ فذلك سيؤثر سلبا على قدرة تلك الخطط من الحد من تلك الآثار السلبية.
5- الفقر والتمييز: الفقر والتمييز المستمر قد يضعفان قدرة الأشخاص من ذوي الإعاقة على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ.
6- عدم مشاركتهم في اتخاذ القرار: عدم تمثيل ذوي الإعاقة بشكل كاف في المناقشات واتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ قد يؤدي إلى تجاهل احتياجاتهم.

كيف يمكننا تقليل تلك الآثار على حياة الأشخاص من ذوي الإعاقة في ظل تغير المناخ؟

تغير المناخ يمثل تحديًا كبيرًا للجميع، لكن الأشخاص من ذوي الإعاقة قد يواجهون آثارًا خاصة ومُكبَّلة نتيجة لهذه التغييرات. لمواجهة هذه الأسباب وتقليل الآثار السلبية على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة يجب اتخاذ تدابير محددة تأخذ في الاعتبار احتياجات وحقوق هذه الفئة الهامة من المجتمع.

من الضروري أن تعتبر السياسات والاستراتيجيات هذه الآثار وتضع في الاعتبار الحاجات الخاصة لذوي الإعاقة عند التخطيط لمواجهة تحديات تغير المناخ.

لتقليل الآثار السلبية لتغير المناخ على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن اتباع الخطوات والاستراتيجيات التالية:

1- نشر الوعي حول احتياجات وتحديات الأشخاص من ذوي الإعاقة وكيف يمكن لتغير المناخ أن يؤثر عليهم.
2- ضمان مشاركتهم في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ.
3- جعل المباني ووسائل النقل والخدمات الأساسية قابلة للوصول لذوي الإعاقة، بحيث يمكنهم التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.
4- توفير التكنولوجيا المناسبة: استخدام التكنولوجيا لدعم ذوي الإعاقة في التكيف مع التغييرات، مثل تطبيقات التنبيه في حالات الكوارث.
5- توفير تدريبات خاصة لذوي الإعاقة حول كيفية التعامل مع الظروف المناخية المتغيرة.
6- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة لمساعدتهم في التغلب على الضغوط والتحديات المرتبطة بتغير المناخ.
7- ضمان وصول ذوي الإعاقة إلى خدمات الرعاية الصحية بشكل مستمر، حتى في ظل الظروف المناخية الصعبة.
8- التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تعمل مع ذوي الإعاقة لتطوير استراتيجيات وحلول مشتركة.
9- تطوير وتنفيذ قوانين وتشريعات تحمي حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في سياق تغير المناخ.
10- ضمان مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ لضمان تلبية احتياجاتهم.
11- توفير دعم مالي لذوي الإعاقة لمساعدتهم في التكيف مع التغيرات المناخية، سواء كان ذلك من خلال برامج حكومية أو مبادرات خاصة.

بتبني هذه الخطوات والاستراتيجيات، يمكن للمجتمعات التقليل من تأثير تغير المناخ على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم ورفاهيتهم.

دور الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات المعنية في وضع التدابير المتعلقة بالتخفيف من آثارها والتكيف معها

1- نشر الوعي : وذلك من خلال عمل ندوات وورش توعوية عن التغيرات المناخية وآثارها وكيفية الاستعداد لها.
2- توفير البيانات اللازمة من خلال قيام المؤسسات المعنية بعمل دراسات متخصصة سواء منفردة أو بالتعاون مع الجهات المعنية تغطي فئات الإعاقة من أجل التعرف على الوضع الحقيقي ونوع التدابير المناسبة ورفع هذه البيانات إلى الجهات المعنية بالتخطيط.
3- تصميم برامج تدريبية متخصصة موجهة لفئات الإعاقة المختلفة أو تضمين المهارات اللازمة للتعامل مع تلك الإثار ضمن البرامج الحالية المقدمة وذلك لبناء قدراتهم بما يتناسب والتحديات الحالية والمستقبلية.
4- نشر ثقافة الممارسات البيئية السليمة وكيفية المساهمة في خفض انبعاثات الكربون بحيث يكون هناك دور إيجابي مساهم في الحد من هذه التغيرات.

الخاتمة

من الهام جدا أن لا ننظر لقضية التغييرات المناخية كقضية منفصلة بمعزل عن قضايا أخرى فكل ما تقدم ذكره من تأثيرات هي توقعات مبنية على فرضيات من الواقع ولكن لا يمكن الجزم بأن هناك عوامل أخرى يمكنها أن تزيد هذه الأثار أو تحد منها مثل التقدم العلمي والظروف السياسية والاقتصادية العالمية ولكن أهم من ذلك كله أن الخطط الحالية والمستقبلية لابد أن تضع نصب أعينها كأحد الأولويات تلك الفئات الأكثر عرضة للخطر وتعمل الدراسات الإقليمية للأزمة لوضع تدابير بما يتناسب مع البيئة المحلية والتغيرات الحادثة فيها وكذلك مراجعة تلك التدابير بشكل دوري للتأكد من جاهزيتها وفاعليتها.

ورقة عمل السيد/ طالب عبدالله عفيفة المري [13]

عضو مجلس الإدارة - المدير التنفيذي بالإنابة - الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة

بعنوان "دور الإعلام في إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومكافحة الصورة النمطية التقليدية"

النظام الأساسي للجمعية (1992م)

تأسست الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، جمعية خيرية ذات شخصية اعتبارية مدتها غير محددة، وغرض الجمعية تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية للقطريين وغير القطريين المقيمين بالدولة.

وجاء في المادة (4) من نظامها الأساسي الفقرة (3 و4) أن من أغراضها:

- توعية الجماهير بالمشكلات الاجتماعية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- المساهمة في تمهيد طرق الوقاية والتوعية، وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة الخاصة والعامة.
- توفير المناخ الصحي والاجتماعي والثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم بكل الوسائل المتاحة.

القانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة

المادة (3) الفقرة (3):

- توعية المواطنين بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
- والعمل على تقديم العون اللازم لهم
- وحسن معاملتهم
- واندماجهم في المجتمع

رؤية قطر 2030

حماية الأشخاص ذوي الإعاقة:

- اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتوحد
- وتعمل على زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة
- وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات إدارة التغيير المناخي.

13. - واصلت دراستي بالتعليم العام بالمدارس القطرية
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
- المسؤول الإعلامي للجمعية، ومراكزها
- منسق توظيف منتسبي الجمعية من الأشخاص ذوي الإعاقة
- تمثيل الجمعية في العديد من المحافل العربية والخليجية والدولية.
- تقديم الدعم والمشورة لأعضاءالجمعية من ذوي الإعاقة وأسرهم
- عضو اللجنة الفنية لمشروع إعفاف (زواج ذوي الإعاقة) التابع إلى مؤسسة الشيخ / ثاني بن عبد الله آل ثاني للخدمات الإنسانية (راف) سابقاً .
- إعداد صفحة (إشراقة أمل) ملحق جريدة الشرق القطرية.
- إعداد صفحة (بالقطري الفصيح) جريدة الشرق القطرية
- عضو اللجنة الإعلامية بمدينة الشارقة للخدمات الإنسانية .

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي وقعت عليها الدولة عام 2008م

- تبنت الاتفاقية النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع قضية الإعاقة.
- وهدفت إلى تحويل الأشخاص ذوي الإعاقة من طاقة إنتاجية معطلة، إلى طاقة إنتاجية منتجة في حدود القدرات.

المادة (8) من الاتفاقية الدولية "إذكاء الوعي":

بدء ومتابعة تنظيم حملات فعالة للتوعية العامة، تهدف إلى:

- تعزيز تقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشر تصورات إيجابية عنهم، وتكوين وعي اجتماعي أعمق بهم.
- تشجيع الاعتراف بمهارات وكفاءات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهاماتهم في مكان العمل، وسوق العمل .
- تشجيع جميع أجهزة وسائل الإعلام على عرض صورة الأشخاص ذوي الإعاقة بالصورة الملائمة .
- تشجيع تنظيم برامج تدريبية للتوعية بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.

توعية المجتمع القطري

- التثقيف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تشجيع جميع مؤسساته على الاهتمام بمسألة الإعاقة بوصفها حقوقية وليست مسألة طبية أو ذات بعد خيري، وتعاطف إنساني.
- تغيير الصور النمطية عنهم، والتي تعزلهم عن المجتمع ولا تسمح لهم بالتفاعل كأعضاء لهم حقوق أسوة بغيرهم.

إذكاء الوعي الإعلامي

الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة،

اولاً: الإعلام الالكتروني

- تفعيل وسائل الإعلام الحديثة (أو الإعلام الالكتروني) باعتباره الأكثر تأثيرًا، والأكثر انتشارًا في المجتمع، وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي مثل (إكس توتير سابقاً، وإنستغرام، وسناب شات، والفيس بوك) حيث أثبتت الدراسات فعالية وسائل التواصل الاجتماعي، وسرعة انتشارها وتأثيرها.
- نشر برامج ومشروعات الجمعية وخطط الزامية إلى التوعية والتثقيف والتدريب.
- نشر الرسائل التوعية والتعريفات التوضيحية حول أطياف الإعاقة المختلفة، وأعراضها المتنوعة.

ثانياً: مجلة الحياة

- الحياة، مجلة فصلية دورية تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، والعاملين بالمجال.
- الحياة توزع مجاناً على الوزارات، والمؤسسات والجهات ذات العلاقة.
- صدر العدد (37) من الحياة في يونيو 2023م
- كما يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في التعبير عن آرائهم وطموحاتهم على صفحات الحياة.

- ينشر على صفحاتها أهم البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية ومراكزها للأشخاص ذوي الإعاقة.
- من أبواب الحياة باب " شخصيات ملهمة " يعكس ما لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من مهارات ومواهب في مجالات الرياضة والفن والأدب والثقافية والتربية والابتكارات وخدمة المجتمع.
- بالإضافة إلى نشر أهم الأفكار والابتكارات على المستوى المحلي لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الحياة تحاول تغطية كافة أطياف الإعاقات خاصة الإعاقات الذهنية والحركية الجسمية والحسية والتوحد ومتلازمة داون.
- تساهم الأمهات، وأولياء الأمور في نقل خبراتهن وتجاربهن إلى الآخرين، ووضع خارطة طريق للأمهات والعاملين في المجال.
- ينشر على صفحات الحياة أهم القوانين، والقرارات التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

ثالثاً: الموقع الالكتروني للجمعية WWW.qsrn.org

- يعتبر الموقع الالكتروني للجمعية أحد أهم المواقع المتخصصة في مجال الإعاقة بالدولة.
- ويقدم الموقع مجموعة من الخدمات والمواد والمنشورات التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم والعاملين بالمجال.

رابعاً: النشرات والتصاميم الإعلامية

- يُعد القسم الإعلامي بالجمعية العديد من التصاميم والنشرات للتعريف بالإعاقة.
- إعداد الرسائل التوعية والثقافية والإرشادية.

خامساً: الكتب

نشرت الجمعية منذ عام 1992م العديد من العناوين المختلفة في مجال الإعاقة والتأهيل والتربية الخاصة، من إعداد نخبة من الخبراء والمختصين، ومنها على سبيل المثال:

- الإعاقة الانفعالية.
- ذوو الإعاقة والمراهقة.
- سيكولوجية الأصم.
- الولد الذكي.
- سيكولوجيات علاجية نفسية.
- أطفالنا ومشاكلهم السلوكية.
- تأهيل ضعاف السمع تخاطبياً.
- برامج وتدريبات تنمية الحواس الخمس لزيادة قدرات الطفل الرضيع.
- مدى فعالية الأنشطة التعليمية في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من أطفال متلازمة داون.
- التغذية لذوي الإعاقة.
- متلازمات الإعاقة.

(كافة الكتب والإصدارات تقدمها الجمعية مجاناً، في إطار إذكاء الوعي لكافة فئات المجتمع)

سادساً: معاجم وقواميس لغة الإشارة

أعدت الجمعية مجموعة متنوعة من قواميس لغة الإشارة، ومنها:
- القاموس الإشاري العربي للصم الجزء الأول، والثاني.
- الأطلس الإشاري لأسماء دول ومدن العالم.
- القاموس الإشاري الإسلامي "المركز الثقافي القطري للصم، والإدارة العامة للأوقاف"
قواعد لغة الإشارة القطرية العربية الموحدة "المجلس الأعلى لشؤون الأسرة"
- بالإضافة إلى العديد من الإصدارات التعليمية لتعليم المصطلحات الإشارية للعاملين في قطاعات الدولة المختلفة.

سابعاً: النشرات

- إعداد النشرات التوعوية والإرشادية، مما يساهم في إذكاء الوعي، وتغيير الاتجاهات النمطية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعكس النشرات قدرات ومواهب وإبداعات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثامناً: الفيديوهات التعليمية

• تقدم الجمعية للصم العرب والعاملين معهم خدمة الفيديوهات التعليمية بلغة الإشارة يقدمها خبراء لغة الإشارة بالجمعية.

تاسعاً: الأقراص المضغوطة التعليمية

• وفرت الجمعية CD في مجالات لغة الإشارة.
• والقوانين التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة ومواد تعليمية متنوعة.

ما تقدمه الجمعية من محتوى

- دعم المواهب وتعزيز مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المساهمة في الوصول الحر للأماكن والبيانات والمعلومات.
- التعريف بأوجه التأهيل والتدريب.
- الاحترافية في تقديم البرامج والمشروعات.
- علاج المشكلات المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- الإرشاد والتوجيه والتوعية.

ورقة عمل السيد/ فيصل محمد الكوهجي [14]

رئيس مجلس إدارة مركز قطر الإجتماعي والثقافي للمكفوفين

بعنوان "أهلية الأشخاص ذوي الإعاقة كأحد شروط الناخب في انتخابات مجلس الشورى"

المقدمة

باتَ الاهتمامُ بذوي الإعاقةِ أحَدَ أهمِّ معاييرِ تقدُّمِ الأمَمِ وتحضُّرِها، فأصبحت قضيةُ ذَوي الإعاقةِ تشكّلُ إحدى أهمّ القضايا لدى الدولِ والمنظّماتِ الدَّوليَّةِ المعاصرةِ، إذْ أنَّ حضارةَ الدُّول في الوقتِ الراهنِ أصبحت تُقاسُ بما يقدَّمُ من مستوى الرّعايةِ والتَّأهيلِ إلى هذهِ الفئة، ولكنْ لا يكفي لمساعدةِ هذه الفئةِ أنْ ترتكزَ الفكرةُ على مجرَّدِ الإحسانِ أو المشاعرِ، وإنّما يجبُ أنْ تلاقيَ حقوقَها فيما قرّرتهُ الأديانُ السّماويةُ، ونصَّت عليه القوانينُ الوضعيَّةُ والإعلاناتُ والمواثيقُ الدوليَّةُ.

وقد لاقى موضوعُ الإعاقةِ في الآونةِ الأخيرةِ اهتماماً بالغاً وخاصَّةً من قبل المعنيّين بدراسةِ أبعادِ هذه القضيَّة، وفي ظلّ تّنامي الدّعوةِ إلى الاهتمامِ بحقوقِ الإنسانِ والمواردِ البشريَّة والعملِ على اندماجِها في التَّنميةِ، وأصبحَت أغلبُ الدُّولِ تفردُ تشريعاً خاصّاً ينظمُ رعايةَ وحقوقَ الأشخاصِ ذوي الإعاقة، بل وهناكَ العديدُ مِنْ دساتيرِ الدّولِ المختلفةِ قدْ تضمَّنت النَّصَ على رعايةِ وحقوقِ الأشخاصِ ذوي الإعاقة.

تعريف الإعاقة

عرف القانونُ القطريُّ ذوي الإعاقة تحتَ مصطلحِ ذوي الاحتياجات الخاصّة بصفةٍ عامّةٍ بأنّهم: كلُّ شخصٍ مصابٍ بعجزٍ كلي أو جزئي دائمٍ في أيٍّ من حواسّه، أو قدراته الجسميةِ ،أو النفسيَّةِ، أو العقليةِ إلى المَدى الذي يحدُّ من إمكانيَّتِهِ للتَّعلُّمِ أو التأهيلِ أو العمل "، أيضاً نصَّ المشرعُ القطريُّ على مصطلحِ معاقٍ بقوله: "المعاقُ: كلُّ شخصٍ لم يتجاوزِ الثمانيةَ عشرَ عاماً، وثبتَ بتقريرٍ من الجهة الطبيَّةِ المختصَّة أنَّهُ معاقٌ وليس له دخلٌ كافيٌ للعيش.

وعرفتها اتفاقيةُ حقوقِ الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة بالأمم المتحدة بقولها إنَّ مصطلحَ "الأشخاص ذوي الإعاقة " يشملُ: "كلَّ من يعانون من عاهاتٍ طويلةِ الأجلِ بدنيةٍ، أو عقليةٍ، أو ذهنيةٍ، أو حسيةٍ، قد تمنعهم لدى التعاملِ مع مختلفِ الحواجزِ من المشاركةِ بصورةٍ كاملةٍ وفعّالةٍ في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

14. - واصلت دراستي بالتعليم العام بالمدارس القطرية
- عضو مجلس إدارة الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
- المسؤول الإعلامي للجمعية، ومراكزها
- منسق توظيف منتسبي الجمعية من الأشخاص ذوي الإعاقة
- تمثيل الجمعية في العديد من المحافل العربية والخليجية والدولية.
- تقديم الدعم والمشورة لأعضاءالجمعية من ذوي الإعاقة وأسرهم
- عضو اللجنة الفنية لمشروع إعفاف (زواج ذوي الإعاقة) التابع إلى مؤسسة الشيخ / ثاني بن عبد الله آل ثاني للخدمات الإنسانية (راف) سابقاً .
- إعداد صفحة (إشراقة أمل) ملحق جريدة الشرق القطرية.
- إعداد صفحة (بالقطري الفصيح) جريدة الشرق القطرية
- عضو اللجنة الإعلامية بمدينة الشارقة للخدمات الإنسانية .

موقف الدستور الدائم لدولة قطر من قضايا الإعاقة والانتخابات

عند الاضطلاع على الدستور الدائم لدولة قطر كونه اعلى التشريعات المكتوبة في الدولة كقوة الزامية وضرورة عدم مخالفة التشريعات الصادرة في الدولة بما فيها القوانين له نلاحظ أن المشرع القطري لم يتطرق في مواده للحديث عن الاشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر إلا أن ذلك لا يعني بان الدستور لم يكفل الحقوق لهم حيث نلاحظ بان الدستور قد تطرق في العديد من مواده الى مبدأ المساواة من ما يعني انه لا يفرق بين المواطنين سواء كانوا من الاشخاص من ذوي الإعاقة او غيرهم ويظهر ذلك جليا في الباب الخاص بالحقوق والواجبات العامة فنجد ان المادة رقم 34 من الدستور نصت على انه المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

فمن مراجعة النص التشريعي نرى بان الدستور سوا بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ولم يستثني الاشخاص من ذوي الإعاقة وإضافة إلى ذلك وتأكيدا لمبدأ مساواة الاشخاص من ذوي الإعاقة بالآخرين نصت المادة 35 على انه الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

وفيما يتعلق بموقف الدستور من العملية الانتخابية نرى بان الدستور قد قام بوضع الدعائم الرئيسية الخاصة باختصاصات مجلس الشورى واحال عملية تنظيم الانتخابات إلى القانون حيث نصت المادة42 تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقاً للقانون. وكذلك تم تأكيد نفس المبدأ في المادة 78 من الدستور على نفس المبدأ، يصدر نظام الانتخاب بقانون تحدد فيه شروط وإجراءات الترشيح والانتخاب.

الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة

الأهلية القانونية هي صلاحية الشخص لتلقي الحقوق وتحمل الالتزامات وتنقسمُ الأهليةُ القانونيَّةُ إلى أهلية وجوبٍ وهي صلاحيه الشخص للاكتساب الحقوق وتحمله الالتزامات.
وأهلية أداءٍ وهي صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية واستعمال الحق ومناطها العقل اكتمالا ونقصانا.
وحيث أن أهلية الوجوب تثبت للشخص سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً فالقانون ينظر إليه من ناحية أنه صالح لأن تكون له حقوق وعليه واجبات فكل إنسان بعد أن أبطل الرق تتوافر فيه أهلية الوجوب وتثبت له من وقت ميلاده بل ومن وقت كونه جنيناً إلى وقت الموت بل وبعد الموت إلى حين تسديد ديونه.
وإذا انعدمت الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية انعدمت أهلية الوجوب- أما أهلية الأداء فمناطها التمييز- لأن الإرادة لا تصدر إلا عن تمييز.

مراحل تدرج أهلية الأداء بتدرج السن

الصبي غير المميز:
يقدر سنَّ التمييز بسبع سنوات، فكل من لم يكمل السابعة من عمره يعتبر عديم التمييز، وليس للصبي غير المميز حقُّ التصرف في ماله، وتكون جميعُ تصرفاته باطلةً، وتكون تصرفاتُ الصغير غير المميز المالية باطلةً بطلاناً مطلقاً.

الصبي المميز:
يعتبر الصبيُّ مميزاً من وقت بلوغه سن السابعة إلى وقت بلوغه سن الرشد، أي ثمان عشرة سنةً ميلاديةً طبقاً للقانون القطري، ومع ذلك كل من بلغ سنَّ التمييز ولم يبلغ سنَّ الرشد، وكل من بلغ سنَّ الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة، يكون ناقصَ الأهلية وفقاً لما يقرره القانون، ثم ينظم القانونُ أحكامَ تصرفات الصبي المميز تدريجياً فتكون له أهليةُ الاغتناء، فيستطيع قبول الهبة، إذ أنها تعد من التصرفات النافعة له نفعاً محضاً، ولا يكون له أهليةُ التبرع، فلا يستطيع أن يهبَ شيئاً من ماله، لأنَّ ذلك من التصرفات الضارة به ضرراً محضاً، أما الأعمال الدائرة بين النفع والضرر – أهلية الإدارة وأهلية التصرف- فلا يملكها.

البالغ الرشيد:
سن الرشد هي ثمان عشرة سنةً ميلاديةً كاملةً في القانون القطري، وهو سنٌّ عام يسري على جميع الأشخاص، فمتى بلغَ القاصرُ هذه السن، غير مجنونٍ ولا معتوهٍ وغير محكوم عليه باستمرار الولاية أو الوصاية لسببٍ من أسباب الحجر، أصبح رشيداً كاملَ الأهلية. وتنتهي الولاية على القاصر بترشيده، أو ببلوغه سن الرشد، مالم يحكم باستمرار الولاية عليه لأي سبب من أسباب الحجر.

عوارض الأهلية

أهلية المجنون:

يعرف القانون المجنون بأنه فاقدُ العقل بصورة مطلقة أو متقطعة، وأهلية المجنون معدومة، لأنه فاقدُ التمييز، والأصل أن تحجرَ عليه المحكمة وتنصب له قيماً، إلا إذا كان قد حُكم باستمرار الولاية أو الوصاية عليه قبل بلوغه سن الرشد، أو بلغ هذا السن مجنوناً، فتبقى ولاية وليه أو وصيه، فالأصل أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون كاملَ الأهلية لأداء التصرفات القانونية، مالم يكن قد قضى باستمرار الولاية أو الوصاية على ماله أو بالحجر عليه، ويؤكد انعدام أهليةِ المجنون وبطلان تصرفاته بقوة القانون.

أهلية المعتوه:

المعتوه هو قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد التدبير، وهو كالمجنون، يحجر عليه، والمعتوه قد يكون غير مميز فيكون فاقدَ الأهلية كالمجنون والصغير غير المميز، وقد يكون مميزاً فتكون له أهليةُ الصبي المميز وبالرغم من انعدام أهلية المجنون أو المعتوه إلا أن المشرعَ قرَّرَ زواجَ المجنون أو المعتوه بالشروط التالية:

1- موافقة وليه

2- التحقق من رضاء الطرف الآخر بالزواج منه بعد اطلاعه على حالته

3- التأكد بواسطة لجنة من ذوي الاختصاص من أن مرضه لا ينتقل منه إلى نسله.

ذو الغفلة والسفيه:

السفيه من يبزرُ مالّهُ على خلاف مقتضى الشرع أو العقل وذو الغفلة من يغبن في معاملاته المالية لسهولة خداعه.

والسفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعتري الإنسان فتحمله على تبذير المال وإنفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع، أما الغفلة فإنها تُعتَبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير.

وإذا صدر تصرفٌ من ذي الغفلة أو من السفيه بعد تسجيل قرار الحجر، سرى على هذا التصرف ما يسري على تصرفات الصبي المميز من أحكام، أي أنَّ هذه التصرفات لا تكون صحيحةً إلا إذا كانت نافعةٌ له نفعاً محضاً، وتكون باطلةً إذا كانت ضارةٌ به ضرراً محضاً.

الولاية والوصاية والقوامة

الولاية:

هي نيابةٌ شرعيةٌ يقوم الوليُّ بمقتضاها مقامَ القاصر في إبرام التصرفات القانونية ورعاية شؤونه المالية.

أمّا الوصايةُ:

هي نوعٌ من أنواع النيابة الشرعية تحلُّ بها إرادةُ الوصي محلَّ إرادة القاصر مع انصراف الأثر القانوني إلى القاصر.

والقوامة:

هي نوعٌ من أنواع النيابة الشرعية يقوم فيها القيم بتمثيل المحجور عليه ورعاية أمواله وإدارتها وفقاً لأحكام القانون.

أهلية الأداء للأشخاص ذوي الإعاقة

نص المشرع على أن أهلية الأداء هي صلاحية الشخص لاستعمال الحقِّ، جاءَ النصُّ عامّاً مجرداً، فإذا بلغ الشخص السنَّ القانوني الذي حدده القانونُ دون وجود أي من عوارض الأهلية، فإنه يكون ذا أهليةٍ كاملةٍ غير منقوصةٍ، وعلى ذلك فإذا بلغ أيُّ شخصٍ سنَّ الرشد فإنَّه يصبح متمتعاً بأهليته القانونية، دون التفرقة بين ما إذا كان هذا الشخص سليم البدن معافي، أم كان من الأشخاص ذوي الإعاقة.

يلاحظ أنه عند عرض موقف المشرع القطري، بشأن ماهية الأهلية، أنها قد ربطاً بين أمرين:

أولهما: تمام الأهلية ببلوغ سن الرشد.

ثانيهما: بعدم وجود أي من عواض الأهلية.

دون التعرض بشكلٍ مباشرٍ لأهلية الأداء بشأن ذوي الإعاقة، حتى في القوانين الخاصّة بأصحاب الاحتياجات الخاصة، أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

أهلية الأداء في اتفاقية الأمم المتحدة

نصَّت المادةُ (12) من اتفاقية الأمم المتحدة بعنوان الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع آخرين أمام القانون، وتضمَّنت في نصّها التأكيدَ على الدول الأطراف، بشأن حقِّ الأشخاص ذوي الإعاقة، والاعترافِ بهم في كل مكانٍ كأشخاصٍ أمام القانون، ولا تفرقُ في المعاملة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من أفراد المجتمع.
وتنادي الاتفاقيةُ في الدول الأطراف بضرورة تمتُّع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع غيرهم، وفي شتَّى نواحي الحياة.
ويجب على الدول الأطراف أن تتخذَ التدابيرَ المناسبة التي تُمَكّنُ الأشخاصَ ذوي الإعاقة من الحصول على حقهم في الدعم الذي قد يتطلبونه أثناءَ ممارسة أهليتهم القانونية، وضرورة توفير الضمانات المناسبة والفعالة لمنع إساءة استعمال هذه التدابير وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
إن كل شخصٍ يتمتعُ بأهليةٍ قانونيةٍ دون النظر إلى إعاقته، ما لم يكن لديه عارضٌ من عوارض الأهلية. ويؤيد ذلك اعتراف اتفاقية الأمم المتحدة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كأشخاصٍ طبيعيين متمتعين بالأهلية على السَّواء مع الأشخاص العاديين.
إلا أنَّ الإعاقةَ الجسدية، أو العقلية، أو الحسية، قد تؤثر بشكلٍ أو بآخر، على قدرة الشخص على التصرف في حقوقه، أي على أهلية الأداء، فيكون مضطراً إلى شخص آخر كامل الأهلية، يقومُ بالتصرف ومباشرة حقوقه المالية، خاصة قبل بلوغه سن الرشد القانوني، فإن بلغ هذا السن فالأصل أن ترفع عنه الولاية أو الوصاية، إلا إذا ظلت الإعاقةُ تحول بينه وبين ممارسة أهلية الأداء.

أهلية الشخص ذوي الإعاقة الذهنية أو العقلية

الإعاقة الذهنية: هي نقص دال في المعدل العام للوظائف العقلية، يصاحبه قصور في السلوك التكيفي، والمستوى الوظيفي للذكاء أقل من المتوسط وتحدث خلال فترة النمو". لم تتوقف الأبحاث والتعريفات بشأن الإعاقة العقلية، فقد صدر تعريف آخر تضمن تحديد من هم الأشخاص ذوي الإعاقة الدهنية وشمل الآتي:

ضعيفو العقل "الاشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية" ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

(1) ضعيفو العقل من المرتبة الدنيا (العته): هم أفرادٌ لا في مقدرتهم أن يتعلموا شيئاً ولا أن يعملوا عملاً، فهم والطفل الذي بلغ الثانية من عمره سواء.

(2) ضعيفو العقل من المرتبة المتوسطة (البله): هم أفراد يستطيعون أن يتعلموا قليلاً وأن يعملوا ما يكلفون به من أعمال تعلموها وأُرشدوا إليها أو قد تدربوا عليها من غير أن يتصرفوا في عملهم أدنى تصرف، وإدراكهم يوازي إدراك طفل تتراوح سنه بين الثالثة والسابعة.

(3) ضعيفو العقل من المرتبة العليا: هم أفراد قادرون على أن يتعلموا التعليم الابتدائي ويتصرفون تصرفاً قليلاً فيما يوكل إليهم من الأعمال وإدراكهم يعادل إدراك غلام تتراوح سنه بين الثمانية والثانية عشر".

أهلية الشخص ذوي الإعاقة الذهنية أو العقلية

على هدى هذا التقسيم فإن الفئة الأولى: "من درجات الإعاقة الذهنية " تُشبه بطفل لم يبلغ الثانية من العمر، ولا يتصور أن يعترف لها بأهلية أداء، والفئة الثانية: "من درجات الإعاقة الذهنية " يعادل عقل الشخص من ذوي الإعاقة الذهنية طفل في المرحلة العمرية بين الثالثة والسابعة أي أنه لم يبلغ أيضاً سن التمييز، وبالتالي لا تتوافر له أهليةُ أداءٍ، أما الفئة الثالثة: "من درجات الإعاقة الذهنية " فيعتبر الشخص من ذوي الإعاقة الذهنية فيها مقارنةً بعوارض الأهلية التي نصَّ عليها القانون، في منزلة الصبي المميز، فتكون تصرفاتُ الشخص من ذوي الإعاقة الذهنية في هذه المرحلة متدرجةً كما هو الحال بشأن الصبي المميز، الذي بلغ السابعةَ من عمره ولم يبلغ سنَّ الرشد.
وعليه يتضح من ذلك أنَّ الإعاقةَ الذهنية، كما هو ظاهر من المسمى، ترتبط بكمال العقل أو نقصانه، مما يؤثر على نسبة الذكاء، ويقودنا ذلك إلى الرجوع للبحث في عوارض الأهلية، لنجد من بينها، أن فاقد الأهلية "الصبي غير المميز"، وهو الطفل الذي لم يبلغ السابعة من عمره، أو المجنون " والمجنون " هو فاقد العقل بصورة مطلقة أو متقطعة". كل منهما عديم الأهلية، وقد عهد القانون إلى تنصيب وصي أو ولي أو قيم، لإدارة أموالهم، وهذا يعني أن الشخص من ذوي الإعاقة الذهنية في حكم عديم الأهلية.

أهلية الشخص من ذوي الإعاقة الحسية

الإعاقة الحسية تصيب حاسة أو أكثر من البصر أو السمع أو النطق، فالأشخاص من ذوي الإعاقة الحسية هم الأشخاص الذين نقصت قدرتهم الحسية لوظيفة عضو أو أكثر لديهم، ومن أمثلة ذلك: المكفوفون، ضعاف البصر الذين لا يجدي معهم تصحيح النظر الصم، البكم، ضعاف السمع الذين لا يجدي معهم تصحيح السمع، صعوبات النطق.

الإعاقة الحسية تختلف اختلافًا جذرياً عن الإعاقة الذهنية، فالشخص ذا الإعاقة الحسية، يستطيع التفكرَ والتدبرَ في أمور حياته، على خلاف الشخص ذا الإعاقة الذهنية الذي لا يملك ذلك وبالتالي فإنَّ تطبيقَ نصوص عوارض أهلية الأداء، على الشخص ذا الإعاقة الحسية، يوحي أنه يتمتعُ بأهلية أداء، طالما أن عوارض الأهلية الأخرى لم تصبه. وإن كان يحتاج إلى معاونة البعض في تحركاته أو تنقلاته، إلا أن ذلك لا يؤثر على قدرته في اتخاذ القرار.

الحق في الانتخاب والترشيح في مجلس الشورى

تطرقنا سابقاً للحديث حول المواد المرتبطة بالحق في الانتخاب والترشيح في مجلس الشورى التي اوردها الدستور الدائم لدولة قطر والذي بدوره احال العملية التنظيمية للانتخابات والترشح والانتخاب لقانون حيث نظم القانون رقم 6 لسنة 2021 العملية الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس الشورى القطري وعند مراجعة القانون لوحظ عدم تطرق القانون للحديث حول الاشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر الا انه وضع القواعد والاشتراطات العامة التي يجب توافرها في الناخب والمرشح حيث نصت المادة الثانية من القانون على انه قانون رقم 6 لسنة 2021 بشأن انتخابات مجلس الشورى المادة 2
يتمتع بحق انتخاب أعضاء مجلس الشورى، كل من كانت جنسيته الأصلية قطرية، وأتمَّ ثماني عشرة سنة ميلادية، عند إعلان الجداول النهائية للناخبين.
ويُستثنى من شرط الجنسية الأصلية المنصوص عليه في الفقرة السابقة، كل من اكتسب الجنسية القطرية، وبشرط أن يكون جدّه قطرياً ومن مواليد دولة قطر.
كما يتمتع بحق انتخاب أعضاء مجلس الشورى منتسبو كافة الجهات العسكرية من العسكريين والموظفين المدنيين العاملين بتلك الجهات، الذين توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
واوردت المادة الثالثة من القانون كذلك شروط اضافية يجب توافرها في الناخب حيث نصت المادة على انه المادة 3
يُشترط لمباشرة الناخب حق الانتخاب ما يلي:
1- أن يكون كامل الأهلية.
2- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جريمة مُخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
ومما سبق يتبين بأن شرط الاهلية هو شرط اساسي يجب توافره في الناخب حتى يتمتع بحقه الانتخابي وكذلك نلاحظ بأن المادة العاشرة بأنه حتى يتسنى للشخص الترشح لانتخابات المجلس لابد ان تتوفر فيه شروط من أبرزها ان تتوفر فيه الشروط التي يجب توافرها في الناخب والتي يعد شرط الاهلية منها.

كيفية تصويت الاشخاص من ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس الشورى القطري

بعد استعراض الاهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك بعد التعرف على الشروط التي يجب توافرها في الناخب وفقا للقانون رقم 6 لسنة 2021 الخاص بانتخابات مجلس الشورى يمكن القول بانه يمكن تقسيم الاشخاص من ذوي الإعاقة فيما يتعلق بحقهم في الانتخاب والترشيح الى فئتين اساسيتين:

الفئة الأولى: اشخاص من ذوي الإعاقة لا تتوافر فيهم الشروط الخاصة بالناخب حيث اكدت المادة الثالثة من القانون بان الأهلية هو شرط اساسي يجب توافره في الناخب فبالتالي كل شخص بما فيهم الاشخاص من ذوي الإعاقة من الذين لا يتوفر فيهم شرط الاهلية يكونوا غير قادرين على المشاركة في العملية الانتخابية لتخلف شرط الاهلية ويشمل ذلك بشكل رئيسي الاشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية بمختلف دراجاتها حيث ان الشخص من ذوي الإعاقة الذهنية يحتاج الى وجود مساعد سواء كانت متمثلة في صورة ولاية او وصاية او نيابة في حين ان القانون الخاص بانتخابات مجلس الشورى اكد في المادة 31 الانتخاب حق شخصي لا يجوز الإنابة أو التوكيل فيه، وعلى كل ناخب أن يباشر حقه الانتخابي بنفسه في المقر الانتخابي التابع لدائرته الانتخابية.

وعليه وبما ان الانتخاب امر شخصي لا يجوز فيه التوكيل فانه وعطفا على ما تم الحديث عنه سابقا انه يستحيل مشاركة الاشخاص من ذوي الاعقة الذهنية.
الفئة الثانية: اشخاص من ذوي الإعاقة تنطبق عليهم الشروط الخاصة بالناخب وتتمثل هذي الفئة في الاشخاص من ذوي الإعاقة الذين وصلوا الى سنة الثامن عشر دون وجود اي عارض من عوارض الاهلية كالأشخاص من ذوي الإعاقة الجسدية او الاشخاص من ذوي الإعاقة السمعية والاشخاص من ذوي الإعاقة البصرية الا ان القانون الخاص بالانتخابات الخاصة بمجلس الشورى كذلك راعا التباين بين هذه الإعاقات فقام بتقسيمهم فيما يتعلق بآلية الانتخاب الى فئتين وفقا للمادة 36 والتي نصها ما يلي:
"على الناخب أن يسلم بطاقته الشخصية إلى لجنة الانتخاب للتحقق من بياناته وقيده في جدول الناخبين.

وتسلم لجنة الانتخاب كل ناخب بطاقة انتخاب، وعلى الناخب أن يتنحى إلى المكان المخصص للتصويت داخل قاعة الانتخاب، وأن يدلي بصوته على البطاقة أمام اسم من يرغب في انتخابه، ويضعها في الصندوق المغلق المخصص لذلك.

وللناخب الذي لا يستطيع أن يدلي بصوته بنفسه في بطاقة الانتخاب أن يدلي به بطريقة لا يسمعه فيها سوى رئيس وأعضاء اللجنة أو أحدهم، ويثبت أحد أعضاء اللجنة صوت الناخب في البطاقة ويضعها في الصندوق.

ويُحظر على الناخب تصوير بطاقة الانتخاب أو إخراجها من مقر لجنة الانتخاب "

الفئة الثالثة: فئة تستطيع الكتابة والإشارة الى اسم الناخب في الورقة الانتخابية مثل الاشخاص من ذوي الإعاقة الحركية او الاشخاص من ذوي الإعاقة السمعية فهؤلاء يكنهم القيام بالعلمية الانتخابية دون الحاجة الى مساعدة اشخاص من ذوي الإعاقة لا يمكن لهم الادلاء بصوتهم الانتخابي في الورقة الانتخابية المخصصة لذلك كالأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية او الاشخاص من ذوي الإعاقة الحركية المصابين بعجز شديد يحول دون قدرتهم على الادلاء بالصوت والتأشير على البطاقة الانتخابية ففي هذه الحالة اجاز المشرع ان يقوم الشخص بالأدلاء بصوته الانتخابي شفاهه بطريقة لا يسمعها الا احد اعضاء اللجنة.

خاتمة

وأخيراً وليس بأخر، نخلص الى أن ليس كل شخص من ذوي الإعاقة فاقدًا للأهلية وليس كل شخص فاقد للأهلية من ذوي الإعاقة فمناط الأهلية التمييز، متى تأثر التمييز واستحال التعبير عن الإرادة لدى ذوي الإعاقة تأثرت أهليته، وعليه يمكن تقسيم الأشخاص من ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالأهلية من الناحية القانونية بعد تحليل نصوص القانون الوطني إلى ما يلي:

أ) أشخاص من ذوي الإعاقة لا تؤثر إعاقتهم على تمييزهم وسلامة إرادتهم في اتخاذ التصرفات وإبرام العقود فهم كاملي التمييز كالأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية.

ب) أشخاص كاملي الاهلية إلا أنهم يوجد لديهم صعوبات في التعبير عن إرادتهم بالرغم من سلامة إدراكهم وتمييزهم كالشخص من ذوي الإعاقة الذي توجد لديه أكثر من إعاقة أو عجز جسماني.

ج) أشخاص من ذوي الإعاقة لا يستطيعون التعبير عن إرادتهم ويوجد لديهم مشكلة في التمييز والإدراك وهم حتماً يحتاجون إلى مساندة ورقابة.

توصية

يوصي الباحث بالأخذ بعين الاعتبار حق الاشخاص من ذوي الإعاقة كاملي الاهلية الذين لا يمكن لهم التعبير عن ارادتهم كتابة او شفاهه في ممارسة حقهم الانتخابي من خلال ايجاد آلية يتم من خلالها التعبير عن ارادتهم مثل ان يكون هناك عضو باللجان الانتخابية يكون قادر على التواصل مع هذه الفئة تحديدا.

****

وزارة العمل
Ministry of Labour
State of Qatar • دولة قطر

ورقة عمل السيدة/ ملاك عبدالله الهاجري [15]

مدير إدارة توظيف القوى العاملة الوطنية بقطاع شؤون القوى العاملة الوطنية
وزارة العمل

بعنوان "حقوق ذوي الإعاقة في العمل لدى القطاع الخاص"

1- حرصت دولة قطر في جميع المحافل المحلية و الدولية على حقوق ذوي الإعاقة في العمل وذلك بسن قوانين و تشريعات تعزز حقوقهم وتحقيق روية قطر 2030 و تحرص وزارة العمل و على رأسهم سعادة الدكتور / علي بن صميخ المري (وزير العمل) على حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في العمل في ظل التكنولوجيا الحديثة التي تحترم كرامتهم دون تميز من خلال تطبيق قانون رقم (2) لسنه 2004 لذوي الإعاقة ، حيث أن الوزارة تهتم بتوظيفهم و تأهيلهم و تجهيزهم للأنضمام في العمل بالقطاع الخاص.

2- يحمل الذكاء الإصطناعي أملاً بتغير جذري في حياة ذوي الإعاقة أذ تتيح لهم إستقلالية أكبر في إستخدام الذكاء الإصطناعي للأستعادة الجزئية لوظائف فقدوها كالنطق أو المشي.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة هم الأكثر تضررًا من ظاهرة تغير المناخ . حيث أكدت وزارة العمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و أنه يجب إشراكهم في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ للتصدي لظاهرة تغير المناخ.

4- تكثيف الجهود الإعلامية بتوعية المجتمع، وأهمية دوره في رعاية ذوي الإعاقة. حث المؤسسات والمراكز الإعلامية على توجيه بعض الأعمال نحو ذوي الإعاقة لتأكيد حقهم في ممارسة حياتهم الطبيعية. إبراز قدرات ذوي الإعاقة على العطاء وأنهم أشخاص فعالين في مجتمعاتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

5- دور الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة بأنها المظلة الواقية للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة فهي تسعي وتجاهد من أجل تحقيق الرعاية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة وتعمل على تحديث وتطوير الأنشطة والخدمات لتغطي مساحات واسعة منهم . كما لا تعتمد إعتماداً متصلباً على الأهداف الثابتة الجامدة بل تطور وتشارك وتحاول على ضوء نتائج الدراسات الحديثة وحاجات ومطالب أعضاء الجمعية من الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة لتوفير أكبر قدر ممكن من الرعاية .

15. خبره ٢٢ بمجال توظيف وتدريب وتطوير الباحثين عن عمل

اليوم الثاني الجلسة الرابعة

السيد / علي احمد صالح الخليفي

استشاري تعاون دولي وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة
رئيس الجلسة

- ماجستير ادارة أعمال من بريطانيا
- عملت 16 سنة في مجال التعاون الدولي في وزارة العمل
- 5 سنوات ممثل وزارة العمل في الوفد الدائم لدولة قطر في جنيف
- حاليا ومنذ 2021 استشاري تعاون دولي في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة

السيدة / منى يوسف المالكي

الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
مقرر الجلسة

ناشطة في مجال ذوي الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة والكاتبة بموقع الجسرة الإخبارية واللايف كوتش خريجة ثانوية عامة - تخصص أدبي فرنسي وانجليزي... لها مقالات أسبوعية بمجال ذوي الإعاقة والإعلام وغيرها شاركت في مؤتمرات محلية ودولية في مجالي الإعلام وذوي الإعاقة تجاوزت إعاقة حركية من الولادة بعد أن أخذت العلاج النفسي وسافرت للعلاج في الخارج وعادت إلى البلاد بعكازين من غير كرسي متحرك.

ورقة عمل الآنسة/ مريم حمد عبدالرحمن حسن الإبراهيم[16]

خريجة أكاديمية العوسج - مؤسسة قطر للتربية والعلوم

بعنوان "مؤسسة قطر ودورها في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي"

السلام عليكم، معكم مريم إبراهيم من اكاديمية العوسج،

تخرجت بنسبة 96٪ وأعاني من شلل دماغي رباعي، وبفضل دعم والدتي ومساعدة مدرستي، تمكنت من التغلب على كل الصعوبات وأثبتت للناس جميعاً بأنني أقوى من إعاقتي.

مدرستي أتاحت لي الفرصة لبناء الثقة بنفسي وتطوير نفسي، وكان المعلمون وخصوصًا السيدةهيا، داعمين وواثقين بقدراتي ولم يسمحوا لإعاقتي بأن تكون عائقًا أمام تقدمي.

أتيت اليوم لأرسل رسالة حيث أني مستعدة لممارسة حياتي إذا أعطيتموني الفرصة ووثقتوا بقدراتي. وعندما تتعرفون علي كشخص وتتحاورون معي وتشهدون طموحاتي، ستدركون أنني أقوى بكثير من إعاقتي. أنا إنسانة لديها أماني وتطلعات، وأرغب في نشر الوعي وإظهار للناس أن الإعاقة ليست سببًا لعدم الاستمتاع بالحياة.

أتوجه بالشكر لكل معلمي وأعضاء هيئة التدريس الذين ساعدوني على الوصول إلى هذا المستوى. وأشكر والدتي على جهدها وتضحياتها، حيث وضعتني في أفضل المدارس بسبب إيمانها بقدراتي. واليوم أشعر بالفخر بنفسي وبإعاقتي، وأتوجه بالشكر لكم أيضًا، فلا تستحون من المعاقين، إذا أعطيتموهم الفرصة، يمكنهم تغيير العالم. فقط قدموا لهم الفرصة.

**يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو**

16. خريجة أكاديمية العوسج التابعة لمؤسسة قطر بنسبة 96 ٪ .
حاليا اكمل دراستي في الجسر الأكاديمي.
أعاني من شلل دماغي رباعي
وأطمح بأن أكون لي دور فعال في مجال حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة وتمكينهم في المجتمع
كنت أحد سفراء الصحة النفسيه بالتعاون مع سدرة للطب
شاركت في مناظرات قطر التابع لمؤسسة قطر وقمت بالتحدث عن حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة
أعمل حاليا على كتابة كتاب أحكي فيه قصتي كشخص من ذوي الإعاقة والتحديات التي أواجهها

ورقة عمل السيدة/ نبيلة فخري [17]

نائب رئيس اول التقطير والمشاريع - الخطوط الجوية القطرية

بعنوان "الخطوط الجوية القطرية ودورها في تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم والاندماج الاجتماعي كنموذج لقطاع الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"

دعم وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة نبيلة فخري
نائب رئيس أول - التقطير والمشاريع الخاصة
الخطوط الجوية القطرية

QATAR AIRWAYS القطرية

17. - خبرة 30 عاماً، ومنها 20 عاماً في القطاع المصرفي تولت خلالهم مناصب قيادية.
- ترأست قسم الموارد البشرية مع الخطوط الجوية القطرية في عام 2012.
- اسست الاستراتيجيات الاساسية لإدارة القوى العاملة للناقلة القطرية.
- أشرفت على مركز الشغلف الذي يركز على الموظفين ذوي الإعاقة في عام 2018، بالإضافة إلى سعيها في الإرتقاء بالزي الرسمي للمجموعة لتضمن معايير الزي المهني.
- تولت السيدةنبيلةً فخري إدارة برنامج الدرب للتقطير، واشرفت على التطور المهني لجميع الموظفين القطريين داخل الخطوط الجوية القطرية. وأن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قدرتها على التكيف والاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة.
- يمتد شغف السيدةنبيلة فخري الثابت بمركز الشغلف إلى ما هو أبعد من مكان العمل، فهي تحرص على تمكين الموظفين ذوي الإعاقة، وغرس الإيمان بقدراتهم، لتؤمن لهم بيئة عمل مناسبة، ويمتد التزامها بالمسؤولية الإجتماعية أيضا إلى الدعم الفعال لمبادرات الخطوط الجوية القطرية في مكافحة الاتجار بالبشر.

مشروع مشترك بين الخطوط الجوية القطرية و مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة

الرؤية:
خلق نموذج يقتدي به جميع شركات الطيران العالمية من خلال تقديم فرص عمل الاشخاص ذوي الإعاقة بهدف تمكينهم ودمجهم في المجتمع.

مهمتنا:
المساهمة في تطوير المجتمع والسعي في تحقيق رؤية دولة قطر2030.

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

والآن نقدم لكم مقطع خاص
للخطوط الجوية القطرية ومركز الشفلح

QATAR AIRWAYS القطرية

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

مبادئ البرنامج الوظيفي لذوي الإعاقة:

- دمج الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع
- دعم الاشخاص ذوي الإعاقة والاستثمار فيهم
- بناء التوعية المجتمعية الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة
- توظيف الاشخاص ذوي الإعاقة في مجموعة الخطوط الجوية القطرية من أجل تعزيز الاندماج المجتمعي وتمكين الأفراد بدرجة أكبر من الاستقلالية
- توفير بيئة عمل ملائمة ودورات تدريبية تتماشى مع الموظفين الآخرين

QATAR AIRWAYS القطرية

خلفية البرنامج

- أسس سعادة السيد أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، نموذجا لانخراط وتطوير الأفراد ذوي الإعاقة داخل الخطوط الجوية القطرية
- بناء على تعليمات سعادته انشأت السيدة نبيلة فخري فريقا متنوع من الجهتين للمضي قدماً في هذه المبادرة الفريده من نوعها
- في عام 2012، تم توظيف عدد (6) أشخاص من ذوي الاعاقة من مركز الشفلح في قسمين تموين الطائرات وقسم التدريب والتطوير كمدخل البيانات
- قامت الخطوط الجوية القطرية في عام 2014 بتوقيع عقد التفاهم مع مركز الشفلح لتقديم الدعم لخريجي المركز بتوفير فرص العمل الاشخاص ذوي الإعاقة بالشركة

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

نحن نؤمن

"العمل هو حق للأشخاص ذوي الإعاقة ويساهم في دعمهم ودفعهم نحو مزيد من الاستقلالية في الحياة"

QATAR AIRWAYS القطرية

المهام الوظيفية لديهم:

جميع المهام الوظيفية لديهم تستخدم على متن جميع رحلات الخطوط الجوية القطرية وهى كالتالي:

- اعاده تدوير و تغليف حقيبة مستلزمات العناية الشخصية التي تستخدم على متن الخطوط الجوية القطرية
- تعبئة الشراشف ومناشف الوجه والمناديل بالإضافة إلى طي البطانيات ومفارش المائدة وأغطية الوسائد
- فرز وتعبئة القفازات بمختلف المقاسات لاستخدامها على متن جميع الطائرات للطاقم الجوي

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

مسؤوليات إضافية

بالنسبة للنماذج القديمة من مجموعة مستلزمات العناية الشخصية، يتم إعادة تدويرهم وتعبئتهم وتقديمهم لمختلف الجهات والجمعيات الخيرية المحلية وفعاليات الموظفين مثل اليوم الرياضي واليوم العالمي للمرأة و اليوم العالمي لسرطان الثدي.

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

فوائد العمل مع الخطوط الجوية القطرية

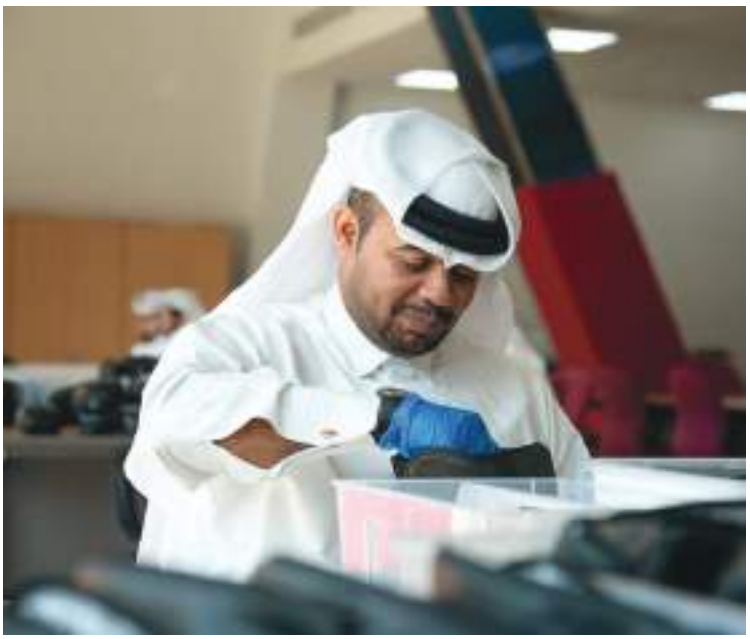

التدريب تحت إشراف وتوجيه المشرف

الدوام اليومي هو خمس ساعات يومياً، خمسة أيام في الاسبوع

جميع المستحقات المقدمة والمزايا تعادل المزايا لأي موظف بدوام كامل

توفر الخطوط الجوية القطرية بيئة عمل جماعية ملائمة لموظفين ذوي الإعاقة

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

احصائيات

الخطوط الجوية القطرية قد وظفت 55 موظفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من 12 دولة مختلفة.

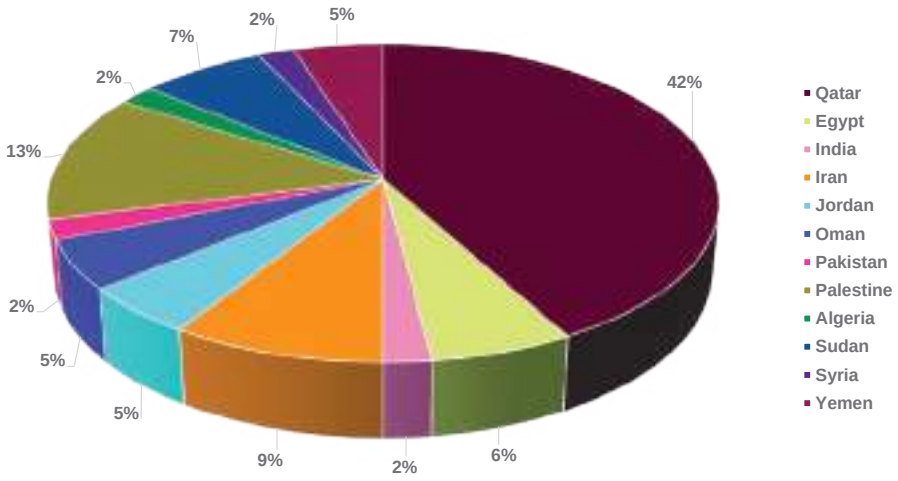

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

يرجى مسح الرمز
لمشاهدة الفيديو

تم تشغيل صالة مزن في مطار حمد الدولي في أكتوبر 2022 وهي ثمرة التعاون المشترك بين:

- وزارة التنمية الاجتماعية و الاسرة
- مركز الشفلح للاشخاص ذوي الإعاقة
- الخطوط الجوية القطرية
- مطار حمد الدولي

وتقع الغرفة في قلب مطار حمد الدولي بالقرب من بوابة المسافرين C9 وC7.

Sensitivity: Internal

صالة مزن

- صممت صالة مزن خصيصاً لتقديم الرعاية للأطفال تحت سن الثانية عشر الذين يعانون من طيف التوحد و الاعاقات الأخرى
- وتوفر الصالة عدد من المؤثرات الحسية المختلفة من الصوت و الصورة واللمس و الضوء واللون بالأضافة الى الرائحة لتلبية رغباتهم واحتياجتهم أثناء تجربتهم في السفر عبر مطار حمد الدولي
- أعتمد تصميم صالة مزن على أحدث التقنيات العالمية الرائدة في مجال الاطفال ذوي الإعاقة مع توفر أقصى درجات السلامة أثناء الأستخدام
- عند وصول الطفل لصالة مزن سيقوم فريق متخصص باستقباله
- استخدام الصالة مجاني وهي مفتوحة على مدار 24 ساعة في اليوم

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

صالة مزن

استقبل مطار حمد الدولي مايزيد على 380 طفل وطفلة من ذوي الإعاقة داخل صالة مزن وهم كالتالي :

- **إضطراب طيف التوحد**
- **أطفال الشلل الدماغي**
- **حالات الاعاقة الذهنية**
- **الاطفال المصابين بمتلازمة داون**

QATAR AIRWAYS القطرية

Sensitivity: Internal

احصائيات

الرسم البياني لتوضيح أنواع الإعاقات المستفيدة من الخدمات المقدمة عبر صالة مزن.

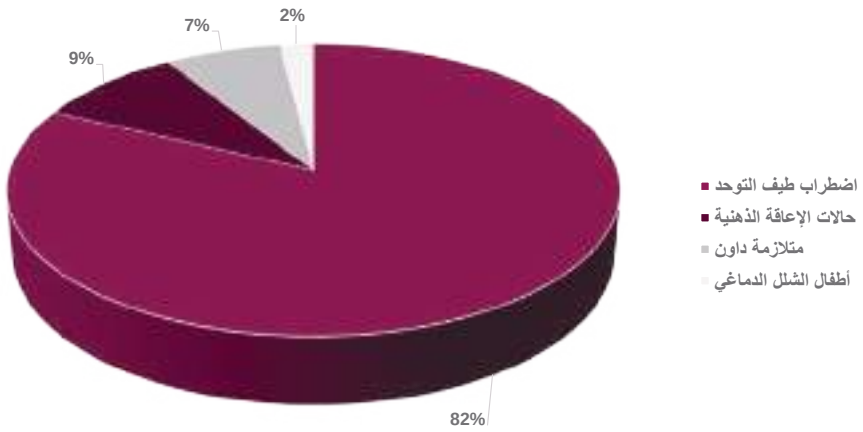

شكراً

QATAR AIRWAYS' PROPRIETARY AND CONFIDENTIAL
This document is confidential to and the property of QATAR AIRWAYS (PO BOX 22550, DOHA, QATAR). Copyright and all intellectual property right ownership is reserved by QATAR AIRWAYS and the document is issued on the condition that it is not copied, reproduced, retained or disclosed to any unauthorised person, either wholly or in part without the prior written consent of QATAR AIRWAYS.

ورقة عمل السيدة/ هدى عبد اللطيف حمدان [18]

خبير مشاريع - الهلال الحمر القطري

بعنوان "الهلال الأحمر القطري ودوره في تقديم العمل الإغاثي والمساعدة الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي"

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين،

السادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدنا ويشرفنا التواجد معكم اليوم لاستعراض التجربة الإنسانية للهلال الأحمر القطري مع فئة ذوي الإعاقة، هذه الفئة التي تخبرنا عنها الدراسات أنها تشكل 16٪ من سكان العالم، وقد ترتفع إلى نسب أعلى في بعض المجتمعات.

وإنه وفقا للاستراتيجية الوطنية للصحة 2022 في قطر لفئة ذوي الإعاقة تسعى مؤسسات الدولة إلى توفير بيئة مخصصة لهذه الفئة تلبي طلباتهم واحتياجاتهم لريادة حياة كريمة وآمنة. ويأتي دور الهلال الأحمر القطري المساند دائما في دعم ومساندة فئات المجتمع ومن أهمها فئة ذوي الإعاقة.
إن العمل في هذا الحقل لا ينبع فقط من الجانب الإنساني لعمل الهلال الأحمر بل أيضا لحس المسؤولية العالي الذي اتخذه الهلال الأحمر على عاتقه في دعم ومساندة فئات المجتمع وبالأخص الضعيفة منها. واليقين بأن الاعتناء بهذه الفئة إن دل فإنه يدل على نبل وعظمة هذا المجتمع وحرصه على معايير عالية في التعامل أبنائنا من ذوي الإعاقة. فإن آخر الإحصائيات تقول أن أكثر من 70٪ من هذه الفئة لا يتلقون أي مساعدة أو خدمات طبية أو تعليمية أو اجتماعية عوضا على إستحالة إدماجهم في مؤسسسات المجتمع.

ويسعدنا في الهلال الأحمر القطري مشاركتكم في تجربتنا في التعامل مع فئة ذوي الإعاقة والتي نعتبرها تجربة فريدة في كل مرة، وبالرغم من أن لنا تاريخ طويل في التعامل مع هذه الفئة إلا أننا وبالرغم من خبرات متسبينا نستمر في التعلم يوما بعد يوم، ومع هذا فإن رسالتنا في الهلال الأحمر الوصول إلى أفضل الطرق والسبل لخدمة أبنائنا وبناتنا من هذه الفئة.
ومما لا شك فيه أن احتمالية العيش مع الإعاقة تشكل تحديا كبيرا للكثير من العائلات والمرضى لا سيما فئة الشباب، ويأتي دور الهلال الأحمر القطري باعتباره وجه عالمية تسعى لتمكين وتدريب المؤسسات والأفراد في توفير خدمات في عدة مجالات تأهيلية وتثقيفية وطبية واقتصادية، حيث لا يمثل الهلال الأحمر القطري دور الرعاية فقط بل يتجاوز ذلك إلى دور التثقيف والتأهيل والدمج لهذه الفئة خصوصا اليافعة منها.

وسنقوم باستعراض دور الهلال الأحمر بداية بالرعاية الطبية والتطوعية إلى دور التدريب والتثقيف والدمج الطويل الأثر.
وفي رحلة العطاء الطبية يقدم الهلال الأحمر القطري خدمات طبية متعددة المجالات في مجتمعنا المحلي، فمثلا على مدى الثلاث سنوات الماضية قدم الهلال الأحمر رعاية طبية لعدد 320 منتسب من ذوي الإعاقة بتكلفة تزيد عن 3 مليون ريال تشمل تركيب الأطراف الصناعية وزراعة القوقعة والسماعات والمعدات الطبية وعلاج التشوهات الخلقية كتشوهات العمود الفقري،

18. - دكتوراه في الحضارات والدراسات العربية والشرقية والإسلامية من جامعة روما/إيطاليا.
- دكتور زائر ومحاضر لطلاب الماجستير في جامعة سيينا/ إيطاليا.
- باحث وناشر للمقالات العلمية.
- مدرب معتمد وخبرة في المشاريع التعليمية والإنسانية.
- مترجم ناشر وكاتب في عدة مجالات ومواقع.

والرعاية الطبية التي تتزامن مع هذه الخدمات، ومن الجدير بالذكر أنه وفق آخر الإحصائيات فإن 50٪ من الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يمتلكون تكاليف الرعاية الصحية، وهنا نشير بأن الرعاية الصحية التي يقدمها الهلال الأحمر تشمل المواطن والمقيم من الفئات العمرية المختلفة مثل الرضيع والطفل والشاب والشيخ في محاولة لتحسين من جودة حياة الأفراد وتوفير بيئة آمنة وكرامة مصونة له ولعائلته قدر الإمكان.

فمثلا تذكر دراساتنا عدد 83 طفل ويافع استفادوا من زراعة القوقعة والسماعات الطبية وآثار هذه الزراعة في تحسين جودة السمع، فنجد أن جودة حياة هذا الطفل قد تحسنت وارتفعت بسبب تحسن وتطور مستوى السمع وبالتالي تحسن قدرة الطفل على الإدراك والتعلم والحديث والتفاعل الاجتماعي وتأثير ذلك على التواصل البشري والتحصيل العلمي. إضافة إلى تحسن حالة الأذن ومستوى الطنين وهو الشيء الذي يؤثر تأثيرا جما على حياة الطفل النفسية والإجتماعية ومسار النمو الطبيعي للمهارات اللغوية والاجتماعية، ومن خلال تجربتنا وجدنا انه كلما بكرنا في تركيب القوقعة للطفل كلما كانت النتائج أفضل في رفع مستوى وجودة حياة هذا الطفل نظرا لأن القوقعة تساعد الدماغ على الوصول إلى الأصوات اللازمة لتعلم اللغة والمهارات في بداية سنوات عمره. ومما لا شك فيه أن هذه الخدمات تساعد الطفل والشاب على الانخراط في البرامج التعليمية والمدارس وعدم التعثر في المجتمع، واكتساب المهارات التي تؤدي إلى دمجهم في المجتمع وتأهيلهم ليكونوا أفراد مشاركين ويستمتعوا بحياة كريمة.
أما في تقديم هذه الخدمة لكبار السن وجدنا الأثر البالغ في رفع جودة حياة الأفراد في سن الشيخوخة ومساعدتهم على استعادة السمع والحفاظ على مستوى السمع المتبقي مع أكثر من 165مريض، فقد شكلت هذه الخدمة عامل أساسي في الحفاظ على حياة المريض، فمع القوقعة والسماعة يستطيع الفهم والتمييز والتعبير عن آلامه ومشاكله والضغوطات التي يشعر بها، كما أنها تساعد في الحفاظ على حياة كريمة وطرق تواصل مع من حوله، وهذا يساعد في تقليل من الضغوطات النفسية التي يتعرض لها كبير السن نظرا لفقدانه الكثير من قدراته الجسدية والذهنية.

إن مثل هذا النوع من الرعاية يهدف إلى الكشف الكلي والعلاج المناسب السريع و مزيداً من العناية لكي تساعدهم على المعيشة بطريقة طبيعية عن طريق تقليل آثار الشيخوخة على الصحة العامة وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية.

أما في رحلة العطاء التدريبية والتثقيفية ينظم الهلال الأحمر ورش وفعاليات سنوية لذوي الإعاقة في المجتمع مع المدارس الحكومية والخاصة والمراكز التعليمية والاجتماعية لمساعدة ذوي الإعاقة على التكيف مع بيئته ومجتمعه، ويستهدف الهلال الأحمر الفئات المختلفة في هذا التدريب مثل الأخصائيين والمعلمين والممرضين والمتابعين وأولياء الأمور والقائمين على فئة ذوي الإعاقة.

ونذكر في هذا تجربة الهلال الأحمر في تدريب وتأهيل عدد 61 أخصائي من الأخصائيين العاملين في المدارس الحكومية المخصصة لذوي الإعاقة، ومشاركتهم في الدورات التأهيلية التي تعمل على تقديم سبل وطرق التعامل الأفضل مع الطفل أو الطالب من ذوي الإعاقة، وشملت المحاور على النقاط التالية:
الطرق المثلى في التعامل مع الطفل من ذوي الإعاقة، تقديم الإسعافات الأولية للطفل ذوي الإعاقة في حال الحاجة، أكثر الإصابات شيوعا لذوي الإعاقة، تقديم الدعم النفسي للأخصائيين وأولياء الأمور والقائمين على الأطفال ذوي الإعاقة، التوقعات اثناء العمل مع المدارس الخاصة لذوي الإعاقة للمعلمين أو الأخصائيين الجدد. وأخيرا إجراءات الأمن والسلامة والمعايير الدولية في المباني المختصة لذوي الإعاقة.

كما يقدم الهلال الأحمر من خلال شراكته مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ورش تثقيفية مستمرة في المدارس السمعية والخاصة بذوي الإعاقة وتستهدف الطلاب والمعلمين ويقدم التدريب بلغة الإشارة في المعايير الصحية السليمة والمتبعة في حماية النفس والآخرين من الأخطار المحيطة مثل الأمراض والأوبئة الإنتقالية، حماية النفس في الحالة الطارئة والحفاظ على جسد سليم وصحي.

كما قام الهلال مؤخرا بالتعاون مع المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي على تقديم ورش تدريبية مكثفة لفئة الشباب من ذوي الإعاقة بهدف تأهيلهم وتدريبهم ودمجهم في المجتمع كعضو فعال، فكانت التجربة بتقديم 10 ورش تدريبية على مدار الموسم لعدد 30 شاب وشابة من ذوي الإعاقة الطفيفة بالمهارات اللازمة لتقديم الإسعافات الأولية ورعاية المصاب في حال الإصابة وإجراءات الأمن والسلامة وتأمين النفس والمكان، ولقي هذا التعاون صدى رائع حيث استفاد الشباب والشابات من التدريب النظري والعملي على الاسعافات الأولية كما شارك في هذه الورش منتسبي الجامعات كأصدقاء ومشاركين وجدانيين للشباب من ذوي الإعاقة فكان الدمج بين فئات المجتمع المختلفة وهو الهدف الأسمى لهذه الفئة.

وعلى هامش الورش والدورات يرعى الهلال الأحمر أنشطة ترفيهية لفئة الأطفال المرضى حيث ينظم الهلال رحلات ترفيهية للأطفال المرضى إلى منتزهات ترفيهية من شأنها توفير فرصة تعليمية وترفيهية للطفل في نفس الوقت، وتتم الرحلات من خلال خروج الأطفال المرضى من المستشفيات مع الأفراد القائمين عليهم من القطاع الطبي في رحلة ترفيهية، وتهدف هذه الرحلات إلى دمج الأطفال وجعلهم يخضوا تجربة ترفيهية وتعليمية طبيعية.

وأخيرا نذكر تجربة الهلال التطوعية مع فئة ذوي الإعاقة حيث نسق الهلال الأحمر لمشاركة المتطوعين من فئة ذوي الإعاقة في أنشطة وفعاليات محلية ودولية مثل كأس العرب، وتنظيف الشواطئ في قطر.

ومن الخطط المستقبلية القريبة التي يسعى الهلال الأحمر في تنفيذها هي حملات توعوية مجتمعية حول حقوق الأطفال والأفراد ممن يعانون من مرض التوحد الطفيف أو البسيط والذي من الممكن دمجهم في المجتمع.
ويعد هذا من أكبر التحديات التي تواجهنا في العمل وهي تغيير النظرة المجتمعية والفردية لمرض التوحد وما هو وكيفية التعامل معه، وتهدف الحملة إلى تثقيف فئات المجتمع المختلفة في مرض التوحد والتعريف به ومستوياته وكيفية التعامل مع المرضى وأنواعه وأسبابه وطرق دمج المرضى، ومن هذه الفئات أيضا أفراد المجتمع من الذكور والإناث أفرادا أو تابعين لمؤسسات حكومية أو خاصة، إضافا إلى فئة المجتمع المدرسي والتي تعتبر من أهم الفئات التي تركز عليها الحملة، من طلاب وكادر تعليمي. كما نسعى لعمل شراكات مع مؤسسات المجتمع لفتح باب التوظيف للشباب من فئة التوحد الطفيف.
ومن التوصيات التي سنحرص على تنفيذها عمل نادي لأمهات للأطفال من ذوي الإعاقة ويهدف هذا النادي لتوفير منصة للأمهات لتبادل الخبرات في تجربتهن وتوفير دعم نفسي واجتماعي أيضا.
من قصص النجاح التي لا ننساها تجربة تدريب عدد 200 مدير ومديرة من المدارس الحكومية والمستقلة والذي من خلاله تعرف مدراء المدارس على أهمية إعطاء ورش الإسعافات الأولية وإجراءات الأمن والسلامة خصوصا للقائمين على فئة ذوي الإعاقة وكانت التوصيات بتعميم التدريب على أغلبية الكادر التعليمي والوظيفي والذي على صلة مباشرة مع الطلاب.

وأخيرا نشكركم على حسن الاستماع. ونشكر القائمين على الاعتناء بهذا الموضوع الهام وفتح مجال النقاش والحوار حوله.

وجزاكم الله خيرا وكل الشكر والتقدير.

العرض التقديمي لورقة العمل

الهلال الأحمر القطري
Qatar Red Crescent

عن الهلال الأحمر القطري

مبادئ العمل الإنساني السبعة

المراجع

الأمم المتحدة 2023: https://www.un.org/ar/observances/day-of-persons-with-disabilities/background

فئة ذوي الإعاقة

16٪ من سكان العالم

دور الهلال الأحمر القطري

ما بين التمكين وريادة حياة كريمة وآمنه

الحياة مع الإعاقة والتحديات

70٪ من ذوي الإعاقة لا يتلقون المساعدة المطلوبة

يد الهلال الأحمر القطري

70٪ من ذوي الإعاقة لا يتلقون المساعدة المطلوبة

رحلة العطاء الطبية

رحلة العطاء الطبية

زراعة القوقعة وتوفير مسار طبيعي لنمو الطفل

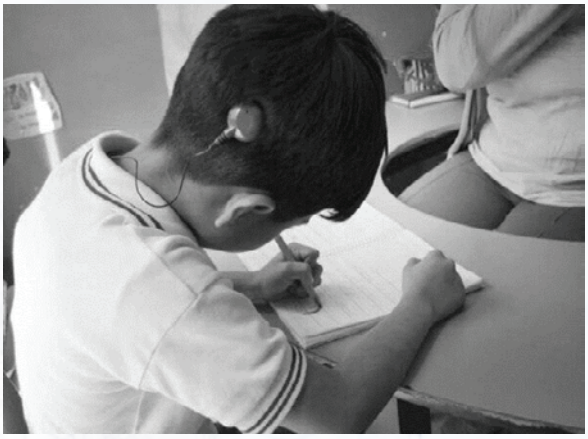

زراعة القوقعة ورفع جودة الحياة في سن الشيخوخة

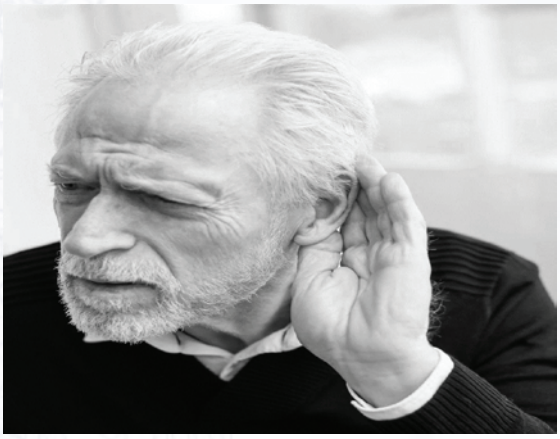

رحلة العطاء التثقيفية والتدريبية

ورش التدريب مع المدارس المخصصة لذوي الإعاقة والمراكز الخاصة

حصول40 شاب وشابة من ذوي الإعاقة الخفيفة والمتوسطة على 10 ورش تدريبية على مدى الموسم

رحلة العطاء التطوعية

تطوع معنا

ورقة عمل الدكتور/ محمد تلفت [19]

مدير إدارة الخدمات العلاجية بمركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة

بعنوان "مؤسسة العمل الاجتماعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والاندماج في المجتمع"

المقدمة

جرصًا على تطبيق الدعم الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، تم تأسيس مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة في العام 1999، وذلك بهدف تقديم خدمات نموذجية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد الذين لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة، في مجال التعليم والتأهيل، وكذلك التوعية المجتمعية بقضاياهم وحقوقهم في سبيل حصولهم على التدريب والتعليم والدمج المجتمعي، واكسابهم مهارات التواصل مع الآخرين للوصول بهم إلى حياة أكثر استقلالية من خلال توفير أساسيات العيش المستقل في المجتمع.

أهداف المركز

- تقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية والمهنية والاجتماعية والصحية والترفيهية للأطفال والبالغين من ذوي الإعاقة.
- تقديم خدمات التدريب على المهام الوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للوظائف المتاحة لهم في وزارات ومؤسسات الدولة وفقا لمستوى قدراتهم.
- تقديم خدمات الدعم والإرشاد الأسري لعائلات ذوي الإعاقة بما فيه الإرشاد الفردي والجماعي.
- المساهمة في التوعية المجتمعية لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتقبل وتفهم طبيعة الإعاقة.
- إتاحة فرص التدريب في الجهات الخارجية.
- إجراء البحوث المتخصصة في مجال الإعاقة.
- السعي من أجل إيجاد وتطوير تشريعات وقوانين تؤكد على ضرورة إعطاء الفرصة لتوفير خدمات تربوية وتعليمية مناسبة للأطفال والكبار من ذوي الإعاقة.

العيش المستقل

- العيش المستقل هو فلسفة وحركة للأشخاص ذوي الإعاقة تستند على حقهم في العيش في المجتمع بما يتضمنه تقرير المصير وتكافؤ الفرص واحترام الذات.
- كما تشير المادة 19 العيش المستقل والإدماج في المجتمع من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري إلى:

تقر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بحق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مساواة بغيرهم، في العيش في المجتمع، بخيارات مساوية لخيارات الآخرين، وتتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع. ويشمل ذلك كفالة ما يلي:

19. - حاصل على درجة الدكتوراه وMBBCH، من الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا في العام 2006
- ساهم وشارك في البحث عن انتشار التوحد في قطر، جينات الأطفال والعائلات المصابين بالتوحد.
- لديه اهتمامات في مجال البحث عن المسببات البيئية للتوحد.
- مدير الخدمات العلاجية في مركز الشفلح للأطفال ذوي الإعاقة منذ العام 2017 وحتى الآن

1 إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا مكان إقامتهم ومحل سكناهم والأشخاص الذين يعيشوا معهم على قدم المساواة مع الآخرين وعدم إجبارهم على العيش في إطار ترتيب معيشي خاص.

2 إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشهم وإدماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الانعزال أو الانفصال عنه.

3 استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس، وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاتهم.

العيش المستقل

يعتبر العيش المستقل بمثابة إدراك الأشخاص ذوي الإعاقة لقدراتهم، بما يتيح لهم القدرة على ضبط مظاهر حياتهم مع توفر خدمات دعم خاصة لهم وإزالة كافة القيود والمعيقات والصعوبات التي قد تواجههم في البيئة.

ومن هذا المبدأ

فإن العيش المستقل بحاجة لمبادرات وسياسات تسهل المشاركة الفعالة لهذه الفئة في المجتمع بمختلف مجالاتها.

دور مركز الشفلح في تحقيق العيش المستقل والاندماج في المجتمع

تقديم الخدمات التربوية والتعليمية والتأهيلية والعلاجية للمنتسبين

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في المجال التعليمي والتأهيلي، لتدريب وتأهيل منتسبي المركز.
- تصميم الخطة التربوية الشاملة لكل منتسب تتناسب مع قدراته
- تقديم الجلسات التدريبية الفردية والجماعية وذلك لتمكينهم وزيادة تواصلهم وتفاعلهم مع الأخرين وصقل قدراتهم ومهاراتهم.

الحرص على ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال :

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الرياضي والفني لتدريب وتأهيل منتسبي المركز.
- الأنشطة الرياضية والفنية.
- توفير الأجهزة والمواد والأدوات الرياضية اللازمة لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المشاركة في البطولات، والمحافل الإقليمية ،والدولية الرياضية ،والفنية.
- المشاركة في الفعاليات والأنشطة الترفيهية التي تساعدهم على الاندماج في المجتمع.

كما يحرص مركز الشفلح على التعاون والتنسيق مع وزارات ومؤسسات الدولة لدعم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاندماج والمشاركة بشكل كامل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية لتحقيق العيش المستقل والدمج المجتمعي.

قصص نجاح للعيش المستقل (إبراهيم)

- التحق إبراهيم بمركز الشفلح عام 2007م ويبلغ من العمر 34.
- تلقى إبراهيم التدريبات اللازمة لتطوير قدراته وتمكينه من العيش المستقل .
- تخرج من المركز عام 2010.
- ثم التحق بالعمل في مركز الشفلح (بيست باديز عام 2010).
- عاش إبراهيم حياته بشكل مستقل واستطاع تكوين اسرته الخاصة، ولديه ابن يبلغ من العمر ستة أشهر.

توصيات

1- إعداد قاعدة رقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
2- تفعيل قانون التوظيف الفعلي في الدولة.
3- إلزام جهات العمل بتحقيق النسبة المحددة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال فرض القيود والمخالفات تجاهها في حال لم يتم الالتزام.
4- استمرارية تقديم الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهات المختصة، وتذليل العقبات لتحقيق العيش المستقل.

وزارة البلديـــــــــــــة
Ministry of Municipality
State of Qatar • دولـــة قطـــر

ورقة عمل السيد/ فهد ماجد المالكي

مهندس مدني - وزارة البلدية

بعنوان "اللوائح والمواصفات التخطيطية والتصميمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ضمن دليل اشتراطات البناء لدولة قطر"

المقدمة

- تم عمل فصل خاص بمسمى (اللوائح والمواصفات التخطيطية والتصميمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة) ضمن دليل اشتراطات البناء لدولة قطر.
- خصصت وزارة البلدية مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مشروع تنظيم وإدارة المواقف بالدولة لتضمن حياة افضل لذوي الاحتياجات الخاصة والارتقاء بجودتها.

حماية حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

- وضع لوائح ومواصفات على المعايير الفنية.
- تسهيل الحركة وتهيئة الابعاد والفراغات المناسبة.

التجهيزات الداخلية و الخارجية

توفير أفضل سبل تعامل مع التجهيزات الداخلية و الخارجية:

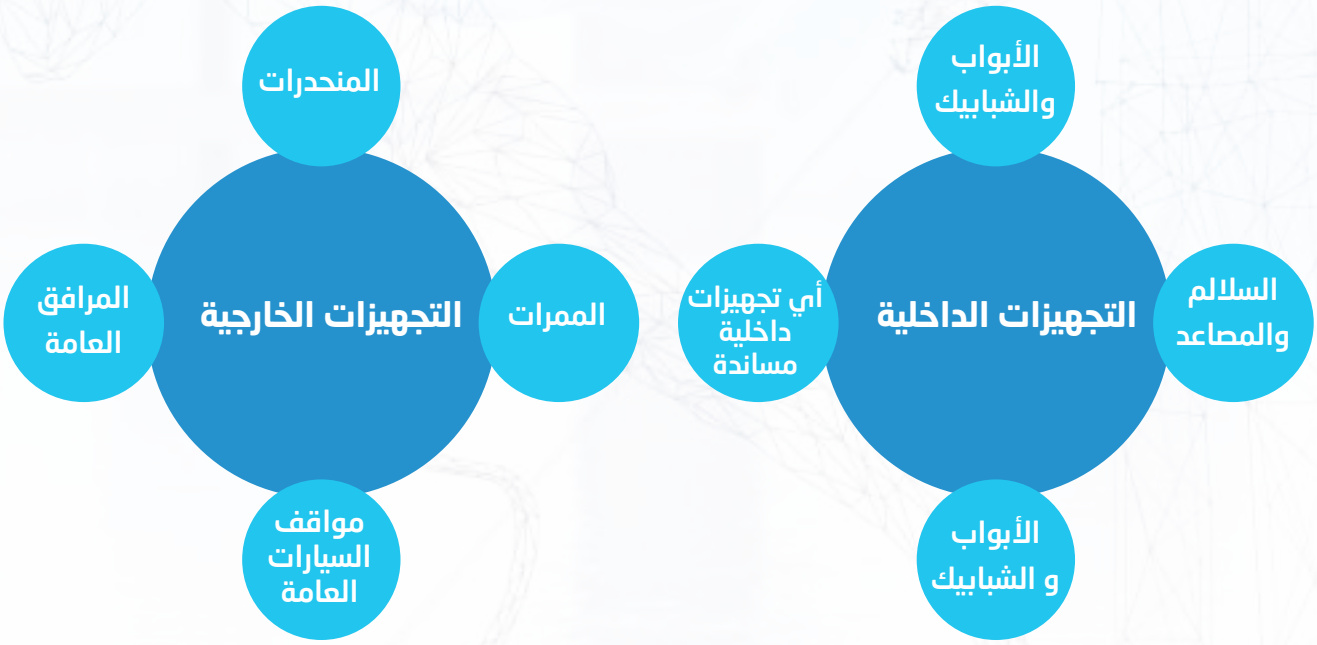

الأدوات المساعدة الرئيسية

- الأدوات المساعدة الرئيسية: هـي الادوات التـي لا يسـتغني عنهـا الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصـة، كل حسـب نـوع إعاقتـه وهـذه الادوات هـي التـي تحـدد الشـروط المطبقـة علـى عناصـر المبانـي.

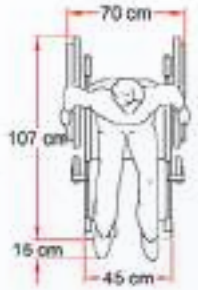

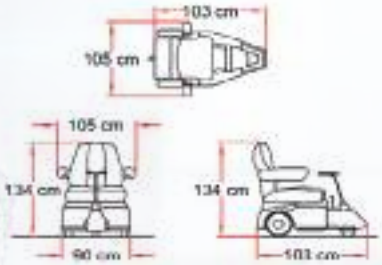

المباني السكنية وشروطها التخطيطية والتنظيمية

- توفير فلل وشقق مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسهيل عملية الحركة بالمساحات الداخلية بالمبنى.
- تخصيص مواقف خاصة بمواقع مناسبة وسهلة الوصول.

الفلل و الشقق السكنية

- الفلل السكنية المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

عدد الفلل بالمجمع	عدد الفلل المخصصة للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
30 – 100 فيلا	(1) فيلا
101 – 200 فيلا	(2) الى (3) فيلا
201 – وما فوق	(4) فيلا بالاضافة الى فيلا واحدة لكل (200) فيلا

- الشقق السكنية المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

عدد الشقق السكينة	عدد الشقق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة
50 - 25	شقة سكنية واحدة
100 - 51	(2) شقة سكنية
200 - 101	(3) شقة سكنية
201 – وما فوق	(4) شقق زائد شقة واحدة لكل 100 شقة اضافية

بعض الاشتراطات التصميمية للمباني السكنية

المدخل:

- يجب ان يكون مدخل الفيلا دون درجات ويسهل الوصول اليه من امام الفيلا او من الخلف.

الأبواب:

- يجب ان يكون الباب مصمماً بحيث يستطيع شخص واحد فتحة بحركة واحدة وبجهد قليل.
- الأبواب الكهربائية هي الأنسب لذوي الاحتياجات الخاصة، لكن إذا كان الباب يدويا يجب ان تكون كل تجهيزاته مناسبة وسهلة الإمساك بها كالمقبض والقفل.

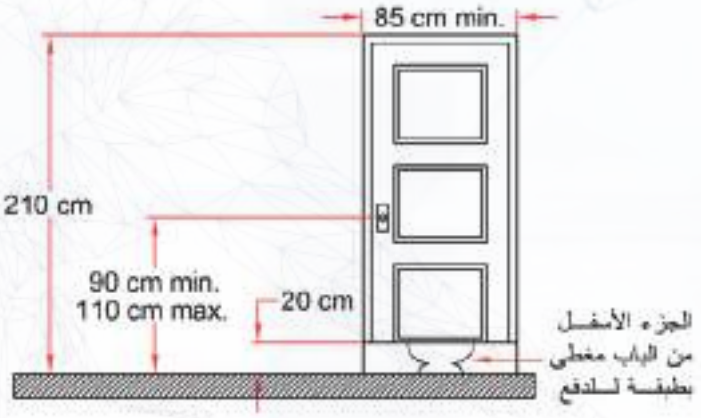

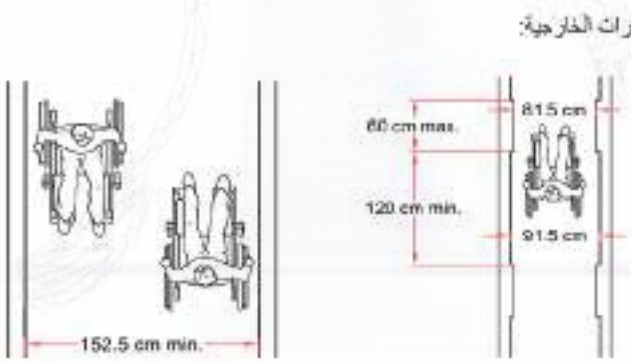

الممرات الداخلية:

- أن تزود الممرات بمقابض على طول الممر وبإرتفاع لا يقل عن (86,5) سم ولا يزيد عن (96,5) سم.
- أن تزود الممرات بكافة الخدمات اللازمة من مقابض وعلامات إرشادية بصرية.
- أن تكون أرضية الممرات من مواد مانعة للانزلاق مع تجنب وضع السجاد لعدم إعاقة حركة الكراسي المتحركة.
- ألا يقل عرض الممر باتجاه واحد عن (91,5) سم والممر ذو اتجاهين عن (152,5) سم.

السلالم و المصاعد:

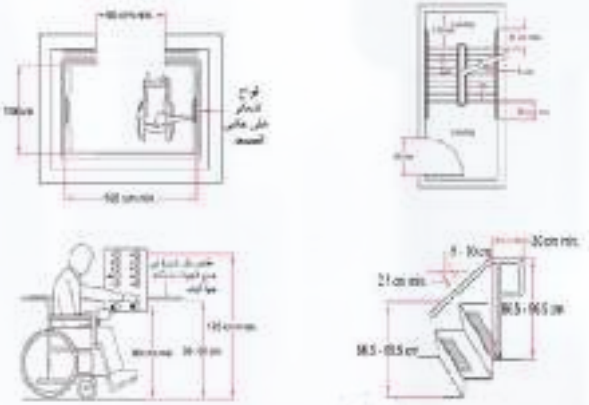

أولت دولة قطر اميراً وحكومة وشعباً الجانب الخاص بالمشكلات التي تواجه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع اهتماماً كبيراً من خلال المساندة التي تقدمها مختلف القطاعات ذات العلاقة لخدمة هذه الفئة وتوفير الرعاية لهم. حيث تضافرت جهود الوزارات والإدارات الحكومية المختلفة بهدف توفير أفضل السبل لرعايتهم. تعمل وزاره البلدية على حماية حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال وضع لوائح ومواصفات على المعايير الفنية اللازم اخذها بعين الاعتبار عند الشروع بأعمال التصميم وصيانة المباني بهدف تسهيل حركة ذوي الاحتياجات الخاصة وتهيئة الابعاد والفراغات المناسبة لحركتهم في الأماكن التي يرتادونها بدون مد يد العون لهم من قبل الآخرين.

يعتمد ذوي الاحتياجات الخاصة بمعظم الحالات على الاجهزة المساعدة كالكراسي المتحركة أو العكازات، الامر الذي يتطلب تحقيق اشتراطات ومعايير فنية متعلقة بعناصر ومعدات المبنى حيث يتم توفير مواقعها وابعادها والفراغات المطلوبة ليتمكن الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة بسهولة في مساحات مناسبة بالأماكن و المباني العامة والخاصة كالدوائر الحكومية والأسواق والمساجد والحدائق العامة و المباني التعليمية والترفيهية ومباني الخدمات وغيرها وذلك بهدف تمكينهم وتوفير بيئة شاملة وملائمة للجميع من خلال تطبيق اشتراطات تصميمية للمباني تلبي احتياجات هؤلاء الأشخاص.

كما أن توفير شقق مخصصة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة يعتبر جزءا مهما من حقوقهم، حيث يتعين على المجتمع توفير بيئات سكنية تلبي احتياجاتهم الخاصة ومساحة كافيه للحركة فيها، يتم تخطيط المساحات الداخلية بحيث تكون سهلة الوصول وسهلة التحرك فيها، كما يتم تخصيص مواقف سيارات مخصصة لهم بحيث تكون في مواقع مناسبة يسهل الوصول اليها بالإضافة الى مساحة مجاورة لنزول الكرسي المتحرك ليسهل دخول وخروج الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

تم عمل فصل خاص "باللوائح والمواصفات التخطيطية والتصميمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة" ضمن دليل اشتراطات البناء لدولة قطر ويتم مراعاته في جميع المباني التي ترخص منذ تاريخ اضافتها للدليل. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز التكافل والتضامن في المجتمع من خلال توفير بيئة يمكن للجميع الاستفادة منها بشكل متساوي.

ورقة عمل السيدة/ سارة عبد الواحد محمد [20]

مهندس كهرباء - المكتب الفني لسعادة الوزير - وزارة البلدية

بعنوان "تهيئة المواقف العامة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة"

المواقف العامة

- قد قامت وزارة البلدية بإصدار قوانين ولوائح تنفيذية استناداً الى القانون رقم (13) لسنة 2021 بشأن تنظيم وقوف المركبات العامة والخاصة بالدولة، حيث نصت المادة 3 من القانون في البند 7 على ان تتولى وزارة البلدية تحديد المواقف المخصصة لذوي الإعاقة بالمواقف العامة والخاصة، واصدار التصاريح الخاصة بها و الرقابة عليها. و اعفاء المركبات المرخصة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة من سداد رسوم الوقوف.

- قد قامت وزارة البلدية بإصدار قوانين ولوائح تنفيذية استناداً الى القانون رقم (13) لسنة 2021 بشأن تنظيم وقوف المركبات العامة والخاصة بالدولة، حيث نصت المادة 3 من القانون في البند 7 على ان تتولى وزارة البلدية تحديد المواقف المخصصة لذوي الإعاقة بالمواقف العامة والخاصة، واصدار التصاريح الخاصة بها و الرقابة عليها. و اعفاء المركبات المرخصة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة من سداد رسوم الوقوف.

المواصفات الفنية للمواقف

- يجب أن تكون أبعاد المواقف المخصصة لمركبات ذوي الاحتياجات الخاصة 2 × 5,50 متر، مع وجود مساحة إضافية لدخول الكراسي المتحركة. كما يجب أن يتوفر في كل مبنى موقف واحد لشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، مع موقف للحافلات بمسافة 3 × 5,50 متر لسهولة الدخول والخروج.

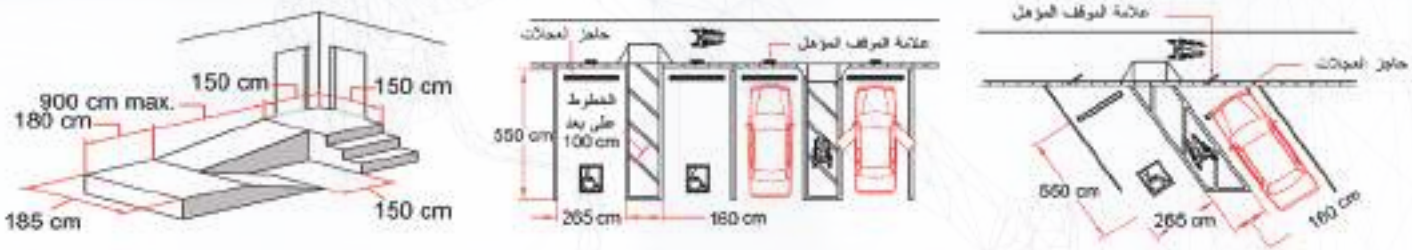

20. - خريجة اول دفعه بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية من كلية المجتمع في قطر.
- ماجستير في القيادة والإدارة الهندسية من جامعة سوانزي - المملكة المتحدة.
- موظفة في وزارة البلدية من 2006 في المكتب الفني ضمن فريق دراسة المشاريع التي تحول من قبل سعادة الوزير.

يجب ألا تقل الحدود الخارجية لسيارة صاحب الاحتياجات الخاصة عن (160) سم، كما يجب ألا توضع مواقف السيارات في زوايا ضيقة أو حادة أو بالقرب من منحدرات الدخول.

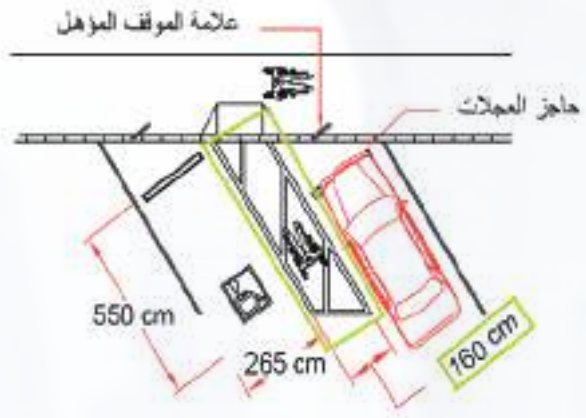

أن تحدد نسبة المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة حسب عدد المواقف، وحسب استخدام المبنى.

على سبيل المثال:

مواقف الكورنيش

اجمالي عدد مواقف السيارات	الحد الادنى لمواقف سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة
50-1	1
100-51	2
101- وما فوق	موقف سيارة لكل موقف عام

أن تكون اماكن الوقوف المؤقت لنزول وصعود الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من السيارة بمسافة (6,10) م طول في (2,5) م عرض ليسمح بوقوف السيارة لتنزيل الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

إذا يتم تخصيص مكان لوقوف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة لانتظار سيارة ان تنقله، فيجب أن يكون مميزاً بالعلامات الإرشادية الأرضية وإشارات منع الوقوف عليه إلا أثناء الركوب أو النزول، ويجب أن يكون عرضه (152) سم على طول مكان الوقوف.

تسعى وزارة البلدية الى تمكين الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتضمن استقلاليتهم واندماجهم بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع، وتزويدهم بكل التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على القيام بجميع الأمور دون الحاجة الى المساعدة، حيث قامت دولة قطر بتفعيل مواد قانون تنظيم المواقف و الذي يشمل ذوي الاحتياجات الخاصة و يحمي حقوقهم.

الجلسة الختامية

سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي

الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

يشغل السيدسلطان بن حسن الجمّالي حاليًّا منصب الأمين العام لكلٍّ من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي حوزته شهادتين، الأولى بكالوريوس في العلوم من جامعة قطر (1998) والثانية ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة في مصر (2013).

يتمتّع السيدسلطان بن حسن الجمّالي بمسيرةٍ مهنية حافلة تميّزت بالأدوار الوظيفية المختلفة التي تولّاها والتي استطاع من خلالها اكتساب خبراتٍ عملية ومهنيةٍ مهمّة. تبقى إدارة التخطيط وتنمية القوى العاملة في ديوان الخدمة المدنية من أبرز محطّاته المهنية بالإضافة إلى المناصب العديدة التي شغلها كمدير إدارة الموارد البشرية ونُظُم العمل ونائب رئيس لجنة شؤون الموظفين في المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية.

كما تم تعيينه كمنسّق عام للاتفاقيات الدولية في وزارة البيئة وشغل منصب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ليصبح فيما بعد المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إضافةً إلى شغله منصب الأمين العام المساعد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك قبل أن يشغل منصبه الحالي كأمين عام لكلٍّ من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أنّ السيدسلطان بن حسن الجمّالي كان أيضًا عضوًا في لجنة المسؤولية المجتمعية الدولية ولجنة الأزمات خلال فترة جائحة كورونا.

شهدت فترة عمله تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب العملية التي ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بها داخل المجتمع والمؤسسات، ولعلّ أهمّها إنشاء الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي وتطوير اللوائح والإجراءات ونُظُم العمل في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من جهة، والجهود الفعّالة التي بذلها في سبيل إنجاح العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات التي نظّمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان داخل دولة قطر وخارجها من جهةٍ أخرى. ساهم السيدسلطان بن حسن الجمّالي في دعم إنشاء مؤسساتٍ وطنية جديدة في الوطن العربي وفي حصول مؤسساتٍ أخرى على التصنيف (أ) من قبل اللجنة الفرعية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك عبر عمله في الشبكة العربية، كما عمل على تنمية علاقات الشبكة العربية مع العديد من المؤسسات والهيئات الحقوقية الأممية والإقليمية والدولية وعلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم والشراكات على الصعيدين المحلي والدولي.

البيان الختامي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر
ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾

السادة والسيدات الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

تحت شعار (حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة...الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين)

عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان **(المنتدى الوطني الثاني)** خلال يومي 12، 13 من شهر سبتمبر 2023 بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة وذلك:

إعمالاً:
لمذكرة التفاهم المبرمة ما بين الطرفين بتاريخ 21 فبراير 2023 بشأن إرساء شراكة فاعلة بينهما في مجالات دعم وتمكين الأسرة، والطفل، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وإدراكاً:
لحقيقة أن تعزيز حقوق الإنسان لهذه الفئة من المجتمع لا يقف عند حدود الحماية، وإنما يتخطاها إلى **(التمكين)**، بوصفها طاقة منتجة قادرة ومؤهلة لتحقيق ذاتها، فضلاً عن اسهامها المنشود في تنمية المجتمع وبناء الدولة.

ووعياً:
بأهمية المراجعة الدورية المنهجية الشاملة للجهود الوطنية المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واقراراً:
بالتقدم المحرز وطنياً بمستوياته المختلفة **(مبادرات تشريعية، واطر مؤسسية، وسياسات واستراتيجيات، وممارسات فضلى على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي)** أسهمت جميعاً في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات العامة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في المجالات كافة.

حيث أقيم **(المنتدى)** في إطار دعم ومساندة **(وزارات الداخلية، والعدل، والعمل، والبلدية، والصحة، وجهاز التخطيط التنموي والاحصاء)**، فضلاً عن جهات دولية وإقليمية ذات صلة بما فيها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإعاقة، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف الدولي للإعاقة، والبنك الدولي والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبمشاركة واسعة:
ضمت صفوة كريمة من الخبراء والأساتذة الذين قدموا أوراق العمل وأداروا الجلسات، هذا بجانب حضور عدد وفير من ذوي الإعاقة وأسرهم بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين، وممثلين عن مجلس الشورى والمجلس البلدي والوزارات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحث العلمي، وقطاع الأعمال، وفروع ومكاتب الأمم المتحدة في دولة قطر.

وفي أجواء إيجابية بناءة:
سادها الحوار الديمقراطي المسؤول والهادف، انتظم عموم المشاركين في هذا الحدث العلمي الإنساني والحقوقي الهام، حريصين على أن يشكل إضافة نوعية ملموسة ومميزة باتجاه الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر على نحو يستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وبأن لا يتخلف عن الركب أحد.

جرت أعمال المنتدى على مدى يومين حيث ناقش المشاركون جملة من أوراق العمل التي عكست الأبعاد (**الفلسفية، والقانونية والاجتماعية، والصحية، والثقافية، والتقنية**) للمسألة معززة بمناقشة قضايا حقوقية مستجدة من منظور ذوي الإعاقة أنفسهم، فضلاً عن عرض قصص نجاح لمؤسسات معنية بشؤون الإعاقة.

وإذ شكل المنتدى فرصة بالغة الأهمية في استجلاء واقع الأداء الوطني على صعيد حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يزخر به من فرص وانجازات، وما يكتنفه من فجوات أو يصادفه من تحديات فقد خلص المشاركون إلى التوصيات التالية:

1- إصدار قانون بشأن حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يتوائم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يستند في جوهرة على النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع هذه المسألة.

2- الانضمام إلى البروتوكول الخاص باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- مواءمة الأحكام ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في عموم التشريعات مع اتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ اضافة الى ادماج منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة والأشخاص ذوي الاعاقة بمناقشة مشاريع القوانين ذات الصلة قبل اصدارها.

4- إرساء استراتيجية وطنية شاملة لحماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وفق نهج متعدد الأطراف والأبعاد يضمن تطوير الأداء الوطني في الاستجابة للالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، وفق رؤية حقوقية تجاوز النهج الطبي الرعائي في التعامل مع قضايا الأشخاص (ذوي الإعاقة).

5- إنشاء نظام تسجيل وطني مركزي شامل لجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والاهتداء بالتجارب الإقليمية والدولية المثلى في هذا المجال.

6- إجراء الدراسات التقييمية للظروف والحواجز التي تشكل تحدياً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والترتيبات التيسيرية القائمة لتجاوزها، وذلك لأجل تطويرها وفقاً للأساليب والتقنيات المستحدثة على هذا الصعيد، بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين.

7- العمل بتدابير التمييز الإيجابي لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع إيلاء عناية خاصة بحقوق الفئات الأكثر هشاشة (الأطفال والنساء، وكبار السن، من ذوي الإعاقة).

8- العمل على إزالة الحواجز السلوكية، والصورة النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع، وذلك عبر سياسات وخطط وبرامج وطنية تكرس لقيم ومفاهيم إيجابية تعتبر الإعاقة جزءاً من التنوع البشري، وبما يساعد على تحقيق أهداف الحماية والتمكين، تساهم في وضعها أطر الثقافة والاعلام والاتصال، والتعليم، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالإعاقة، والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

9- التأكيد على حماية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة (الانتهاكات المحتملة)، من خلال تدابير وقائية استباقية لمنع هذه الانتهاكات، والمعاقبة عليها، وتوفير الرعاية للضحايا، وإعادة تأهيلهم، فضلاً عن تمكينهم من اللجوء إلى طرق الانتصاف القضائية، والحكومية، والمستقلة لاقتضاء حقوقهم في حال تعرضها للمساس والانتهاكات وتقديم خدمات المساعدة القانونية لهم.

10- اتخاذ ما يلزم من ترتيبات تيسيرية لفائدة الأشخاص المحرومين من حريتهم بناء على القانون، (المحبوسين احتياطياً وقضائياً) بما يؤكد احترام كرامتهم الإنسانية، ويساعد على إعادة تأهيلهم أعضاءً نافعين في المجتمع.

11- التأكيد على مبدأ إعمال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال العام، ومواصلة النهج القائم على إدماجهم في انتخابات مجلس البلدي ومجلس الشورى الذي يسجله المشاركون في المنتدى ببالغ الاعتزاز والإكبار، فضلاً عن توسيع فرص إسهامهم في النقاش الوطني حول قضايا ذات صلة بحركة الدولة والمجتمع.

12- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الترتيبات التحضيرية لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة المزمع إصدارها، إضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية.

13- إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع التجاري وإرساء نظام لتحفيز أصحاب الأعمال الذين يقومون بتعيين أشخاص من ذوي الإعاقة بما يزيد على الحد الأدنى للنسبة المؤثرة.

14- مراجعة الرواتب التقاعدية والمعاشات للأشخاص ذوي الإعاقة بانتظام، وبما يتسق مع ارتفاع كلفة المعيشة وضمان تمتعهم بالحق في مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم.

15- تجنب الآثار السلبية للذكاء الصناعي على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إشراكهم في تطوير الأنظمة الذكية ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها، والاعتراف بحقهم في الموافقة الحرة على استخدامها.

16- تبني سياسات تعليمية تضمن الحاق جميع الأطفال من ذوي الإعاقة في التعليم الابتدائي، فضلاً عن إنشاء مراكز حكومية للأطفال من ذوي الإعاقة غير القابلين للدمج في المدارس تمكنهم من الوصول إلى التعليم الشامل والجيد.

17- الاعتراف بلغة الإشارة في قطر كلغة رسمية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير تعلمها واستخدامها في التعاملات الرسمية وغير الرسمية خاصة في الأوساط التعليمية والمهنية والمجتمعية.

18- إنشاء المزيد من مراكز إعادة التأهيل الشاملة من أجل استيعاب جميع الأشخاص من ذوي الإعاقة، بحيث تكون متاحة وميسورة الكلفة وقائمة على الدمج والمشاركة الفعلية في المجتمع.

19- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، وتأمين وصولهم للخدمات الترفيهية والسياحية والرياضية، وادماجهم فيها بنحو ملائم ومقبول.

20- إعداد وتطوير مؤشر وطني لقياس فعالية الأداء الوطني في حماية وتمكين ذوي الإعاقة على نهج حقوق الإنسان، بضوء المؤشرات الأممية والممارسات الفضلى العالمية والإقليمية في هذا المجال.

21- إعداد مدونة مبادئ توجيهية للأداء الوطني في انفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وذلك لتيسير عمل الجهات المعنية في تحقيق هذا الغرض بما في ذلك (المؤسسات الحكومية، وشبة الحكومية والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، وعموم المجتمع).

22- تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني الخاصة بحماية ذوي الإعاقة وادماجهم في صياغة التشريعات والسياسات المتعلقة بقضايا الإعاقة.

23- الدعوة لإقرار صك قانوني اقليمي عربي لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على غرار الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان النظيرة.

وبعد:

فإن المشاركين في **(المنتدى الوطني الثاني)**، إذ يثمنون ما انطوى عليه هذا الحدث الهام من قيمة علمية وإنسانية واجتماعية بالغة الأهمية والأثر، يمتلكهم العزم والأمل في أن تأخذ التوصيات التي تمخض عنها مداها إلى التنفيذ الجدي الممنهج بروح مسؤولية واعية.

وتظل إنسانيتنا واحدة في حضن وطن واحد، ويظل مركب التنمية الصاعدة صوب غدنا الحضاري المزدهر المستدام يتسع للجميع.

سائلين الباري جلت قدرته العون والتوفيق والسداد.
وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

المشاركون في أعمال
المنتدى الوطني الثاني حول
(حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة...الواقع الراهن
وآفاق الحماية والتمكين)